

مُنْتَقَى الْأَفَاطِ بِتَقْرِيبِ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحِفَاطِ

تَقْدِيمُ
المحدث العلامة صبحي السامرائي

تَأْلِيفُ
الحارث بن علي الحسيني

مَكْتَبَةُ إِذْ بَيَّانَ

تَقْرِیظُ مُحَدَّثِ الْعِرَاقِ الشَّيْخِ صُبْحِيِّ السَّامِرَانِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والعزّة والسّلام على سيّدنا محمد رسول الله وبعد
فقد قرأت رسالة المستفتي للإفاضة بتقرير علوم الحديث للحفاظ
لولدنا الحارث بن علي بن عبد العزيز فوجدتها بحمد الله جارية
ومتّوعة لعلوم الحديث وكل ما يحتاجه طالب الحديث
وهو بحث لم يصنف مثلاً ولم يكن في علوم الحديث رسالة
جمعت ما جمع فيها
وعق عليّ أن أوصي طلبة العلم باقتنائها والمدايرة على
حفظها فإن فيها ما لا يوجد في غيرها من المستفادات
في مصطلح الحديث فالله أعلم أن ينفعها كما مؤلفها وقارئها
وحافظها وصلى الله وبارك وسلّم على نبينا محمد بن عبد الله
واله وصحبه وسلّم



مجلد

صبيح جابر عبد السامرائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله والنبيين ومن تبعهم ، وبعد :
فهذه رسالة للمبتدئين ، جعلتها مدخلاً لهم إلى علوم الحديث ، لا تزيد عن كونها مفاتيح
يفتح بها طالب العلم المبتدئ أبواب هذا العلم ، ليلج ابتداءً ، ويستعين بها توسطاً وانتهاءً .
صيرت مباحثها على ست :

الأول : تعريفات المصطلحات الحديثية ، وجعلتها مستوفاة لا مجرد ألفاظ اصطلاحية ،
وعينت بذكر اصطلاحات المتقدمين في كل مبحث من مباحث المصطلح ، مع ذكر بعض
اصطلاحات المتأخرين ، فلم أكتف بذكر الاصطلاح على طريقة المتأخرين ، كما فعل كل من صنف
من بعد الحاكم ، وأردفتها بأهم قواعد وضوابط علوم الحديث التي تكثر حاجة طالب الحديث لها .
الثاني : ذكر رواة الأحاديث الثقات المكثرين الذين دارت عليهم الأسانيد ، وهؤلاء من
يحفظ أسماءهم وألقابهم وكنائهم وأنسابهم : يحفظ أصول الأسانيد الصحيحة ، وعقبت هذا المبحث
بذكر جملة من الأمور المهمة التي تهتم الباحث في العلل لتكون متكئاً له في التعامل مع الأسانيد .

الثالث : ذكر الأصول الجوامع المسندة الصحيحة التي يحفظها تحفظ أصول الأحاديث التي
عليها مدار العلم ، وبحفظ أسانيدها تحفظ جملة من الأسانيد الصحيحة .

الرابع : ذكر الأحاديث والأبواب التي لا يصح فيها حديث ، وبحفظ هذه تضبط مئات
الأحاديث الضعيفة دون الحاجة إلى النظر في أسانيدها ، أو الحاجة إلى عالم يبين لنا صحتها من ضعفها .
الخامس : ملخص محرر في بيان أصول الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين ، وفضل من
له الفضل منهم على الآخر ، وذكر الفوارق المنهجية بينهم ، والتدليل عليها واحداً واحداً ،

وَذَكَرَ شَيْءٍ مِنْ تَعَامُلَاتِهِمْ مَعَ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ ، لِيَتَبَيَّنَ الطَّالِبُ الْبَوْنَ الشَّاسِعَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ ، وَلِئَلَّا يَغْتَرَّ بِصَنِيعِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي هَذَا الْعِلْمِ .

السَّادِسُ : مُنْتَقَى بِأَهَمِّ مَا يَحْتَاجُهُ طَالِبُ عِلْمِ الْحَدِيثِ الْمُبْتَدِئِ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ :
مُتُونَهَا ، وَأَصُولُ مُصْطَلَحِهَا ، وَجَرَحُهَا وَتَعْدِيلُهَا ، وَعِلَلُهَا ، وَتَحْرِيجُهَا ، وَمَنَاهِجُ مُصَنِّفِهَا .
وَخِتَامًا لَا يَفُوتُنِي أَنْ أَشْكُرَ شَيْخَنَا الْعَلَامَةَ الْمُحَدِّثَ صُبْحِي السَّامِرَائِي لِمَا بَدَّلَهُ مِنْ قِرَاءَةِ
الْكِتَابِ وَالتَّفَضُّلِ بِالتَّقْدِيمِ لَهُ ، وَمَا أَكْثَرَ تَفَضُّلَهُ عَلَيَّ بَعْدَ اللَّهِ حَفِظَهُ اللَّهُ وَأَطَالَ عُمُرَهُ وَأَحْسَنَ عَمَلَهُ .
هَذَا وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ الرِّسَالَةَ خَالِصَةً لَوَجْهِهِ ، وَعَلَى مُرَادِهِ ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهَا ،
وَيُبَارِكَهَا ، وَيَتَقَبَّلَهَا ، وَيَجْعَلَهَا سَبَبًا لِكَفِّ وَجْهِ عَنِ النَّارِ .
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ .

وَكُتِبَ

أَبُو عَلِيٍّ

الْحَارِثُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَسَنِيِّ

مَدْخُلُ أَهْمُ وَأَشْهُرُ الْمُصَنَّفَاتِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا

لم يُصنّف المتقدمون من طبقة الكبار في المصطلح مصنفات مستقلة ؛ لأنهم كانوا يتعاملون مع هذا الفن عملياً ، ولهذا قَلَّتْ كتابتهم فيه ، أو عُدِمَتْ ، فقد كانوا يعتمدون على الفهم ، وإعمال القرائن ، ولم يكونوا يعتبرون القواعد حاكمة إلا بالجملة ، وهي محفوظة في أذهانهم ، خاضعة عندهم للقرائن غالباً ، فالقواعد عندهم عصى الأعمى ، وقوالب غير متسعة ، حتى جاء المتأخرون فجعلوا هذا العلم عبارة عن قوالب ، وأخضعوه لقواعد صمّاء ضيقة جامدة ، وأهملوا القرائن .

فكانت مظانّ أصول علم الحديث عموم المصنفات الحديثية : كتب المتنون ، وكتب الجرح والتعديل ، وكتب العلل ، وكتب السؤالات ، وكتب الأجزاء .

ففي كتب المتنون : كما في «صحيح البخاري» جملٌ كثيرةٌ في مسائل مصطلح الحديث ، وكذا في مقدمة «صحيح مسلم» ، وفي «جامع الترمذي» جمل كثيرة مبثوثة عقب أحاديثه ، ثم ختمه بجزء نفيسٍ عُرف بالعلل الصغير ، وفي «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» ، ولم تخل «سنن النسائي» من بعض مباحث علوم الحديث وإن قَلَّتْ .

وفي كتب الجرح والتعديل : ككتاب «الثقات» للعجلي ، و «التاريخ» لأبي زُرْعَةَ الدمشقي ، و «المعرفة والتاريخ» للفَسَّوِي ، و «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم .

وفي كتب العلل : كما في «علل ابن أبي حاتم» ، و «علل الدارقطني» ، وفيها أصول منهج التعليل^(١) ، وفي كتب السؤالات : كما في «سؤالات ابن أبي شيبَةَ لابن المديني» ، و «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» ، و «سؤالات الدارمي لابن معين» .

(١) ومن تدبر هذين الكتابين علم بطلان قواعد التعليل المعتمدة في كتب المصطلح المتعارف عليها عند المتأخرين .

وفي كتب الأجزاء : ككتاب «الرسالة» للشافعي^(١) ، وجزء عبد الله بن الزبير الحميدي . و «معرفة المتصل» للبرديجي ، وقد هُجرت هذه الكتب بالنسبة لأخذ هذا العلم منها ، ومن هنا نشأ الخطأ في فهم هذا العلم ، والتباين الحاصل بين المتقدمين والمتأخرين ، نعم قد يكون السبب الرئيس لهجر الأخذ من هذه الكتب أن الأقوال متناثرة في بعضها غير مجموعة في موضع واحد ، مما شق على الكسول والمتعجل والمقلد النظر فيها ، ولو سبر أحد هذه المصنفات لأتى على كل مباحث المصطلح عند المتقدمين ، حتى جاء القرن الرابع الهجري فتوجهت أنظار بعض العلماء إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرقة .

فكتب ابن حبان مقدمات كتبه «التقاسيم والأنواع»^(٢) ، و «المجروحين» ، و «الثقات» ، ثم صنف الرامهرمزي كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ، وكذا أبو سليمان الخطابي فيما كتبه في مقدمة كتابه «معالم السنن» ، وتبعهم أبو الحسن القاسبي في مقدمة كتابه «مختصر الموطأ» ، المعروف بالملخص ، وصنف ابن منده في شروط الأئمة ، وكتاب الحاكم «المدخل إلى الإكليل» ، ثم صنف الحاكم كتابه العظيم «معرفة علوم الحديث»^(٣) ، ووضع عليه أبو نعيم الأصبهاني مستخرجا ، نسجه على منواله^(٤) .

ثم صنف الخطيب البغدادي «الكفاية في علم الرواية»^(٥) ، ثم الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع وهو خاص بأدب الرواية ، ثم صنف ابن طاهر المقدسي «شروط الأئمة الستة» وهو جزء صغير .

(١) والشافعي في العادة معدود في جملة الفقهاء ، أكثر من عدّه في عداد المحدثين .

(٢) المعروف اليوم بصحيح ابن حبان .

(٣) والحاكم فيه محرر لما عليه أئمة الحديث المتقدمين ، لا يتجاوزهم ، لعلمه أن (غير أهل الحديث) لا يحسن هذا العلم ، وهو أجل ما كتب في علوم الحديث ، على حاجة في ترتيبه وتهذيبه .

(٤) وزاد في أثنائه أشياء تناسب مواضعها .

(٥) ولم يؤلف في المصطلح أجمع منه ، ولكنه لم يقتصر فيه على الأخذ من المحدثين أهل الشأن ، بل شأنه بأقوال غيرهم ممن

لا يحسن هذا الفن ولا يعرفه ، كالفقهاء ، والأصوليين ، والمتكلمة . والخطيب في كتبه الأخرى يخالف ما قرره في «الكفاية» .

وصنف القاضي عياض «الإلماع» وصنف أبو موسى المديني «خصائص مسند أحمد» ، وصنف أبو حفص الميائني «إيضاح ما لا يسع المحدث جهله»^(١) ، وصنف الحازمي «شروط الأئمة الخمسة» .

ثم جاء المتأخرون^(٢) ، فصنف ابن الصلاح كتابه «معرفة أنواع علم الحديث» المشهور بمقدمة ابن الصلاح ، حاول فيه جمع شتات ما تقدم مما كتب في المصطلح ، وعليه بنى المتأخرون مصنفاتهم في علوم الحديث ، وهو عمدة المتأخرين وقبلتهم في تصانيفهم ، فمنهم من اختصره ومنهم من نظمه ومنهم من نكّث عليه ، ومنهم من شرحه ، فمن مختصراته : «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي^(٣) . و «الخلاصة» لحسن بن محمد الطيبي ، و «المقنع» لابن الملقن ، و «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ، و «الاقتراح» لابن دقيق العيد^(٤) ، ومن شروحه «إصلاح كتاب ابن الصلاح» لابن اللبان . و «إصلاح ابن الصلاح» لمغلطاي . و «الجواهر الصحاح» لابن جماعة . ومن النكت عليه : «النكت» ، للزركشي ، و «التقييد والإيضاح» للعراقي ، و «النكت» لابن حجر . ومن منظوماته وشروحها : «ألفية العراقي» ، شرحها السخاوي في «فتح المغيث» ، و «ألفية السيوطي» ، شرحها هو نفسه في «البحر الذي زخر» .

وقد مارستُ مصنفات المصطلح المشهورة عند المتأخرين فرأيت أجلاً وأشهرها عندهم : «الكفاية» للخطيب ، و «مقدمة» ابن الصلاح ، و «الموقظة» للذهبي ، و «النخبة» لابن حجر .

(١) والكتاب على شهرته ، فليس مصنفه بالمتقن في علوم الحديث .

(٢) وقد اندرست علوم المتقدمين ، وظهرت مدارس الرأي والفلسفة وعلم الكلام ، وعلا الفقهاء ، وهُجِرَ المحدثون . فصنف من صنف في المصطلح ، فخلط بين أقوال أهل الحديث وأقوال غيرهم ، من المتكلمة والفقهاء والأصوليين ، فصارت كتب المتأخرين هي المعروفة في هذا العلم ، بل لا يعرف غيرها ، ولو سئل أحد عن الكتب المصنفة في هذا الباب لا يذكر لك غير المعروف عند المتأخرين .

(٣) ثم اختصر النووي كتابه هذا في كتاب أسماه «التقريب والتيسير» . و «شرح التقريب» السيوطي في كتابه

الشهير «تدريب الراوي» .

(٤) اختصره الذهبي في «الموقظة» .

و «المنظومة البيقونية» للبيقوني ، و «الألفية» للعراقي ، و «فتح المغيث» للسخاوي ، و «تدريب الراوي» للسيوطي^(١) ، و «نكت» العراقي ، و «نكت» ابن حجر .

هذا وغالب من كتب في الباب على طريقة المتأخرين ، إلا ابن رجب ، فإنه حرَّرَ منهج المتقدمين ، بل كل من صنف في علوم الحديث بعد ابن حجر إنما ينقل عنه من مصنفاته ك «النخبة» و «النزهة» و «هدي الساري» ، فكأنَّ المصنف ابن حجر نفسه .

حتى جاء عبد الرحمن المَعْلَمِي فتابع ابن رجب ، وحرَّرَ كثيراً من مباحث المصطلح ، ونقى كثيراً من قواعده التي اندرست وهجرها المشتغلون ، ثم شرع جمعُ من المعاصرين يكتبون في تحرير مباحث هذا العلم على طريقة السلف ، لتنقيته من أقوال غير أهل الحديث ، وأقوال أهل الحديث الذين تأثروا بغير أهل الحديث ، منهم محمد عمرو بن عبد اللطيف - رحمه الله تعالى - ، وشيخنا عبد الله بن عبد الرحمن السعد ، وهما المقدَّمان على المعاصرين ، وأبو المعاطي النوري - رحمه الله تعالى - ، وإبراهيم اللاحم ، وعمرو عبد المنعم سليم ، وحزمة الملبَّاري ، وأضرابهم ، فله درهم .

وهنا أقول : لا بد لطالب العلم بعد هذا أن يأخذ هذا العلم من مصنفات من حرَّرَ على طريقة المتقدمين ، حتى لا يقع في الإشكالات التي سنذكرها في موضعها إن شاء الله من هذه الرسالة^(٢) .

(١) وعندي أن «توضيح الأفكار» للصنعاني ، خير شروح المتأخرين ، لكن ليس له شهرة غيره .

(٢) وانظر مبحث التأصيل آخر المباحث في هذه الرسالة .

المبحث الأول

مختصر

التعريفات والقواعد والضوابط

دُونَكَ - رَحِمَكَ اللهُ - الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا طَالِبُ الْحَدِيثِ الْمُبْتَدِئِ؛
أَذْكُرُهَا مُجَرَّدَةً مِنْ غَيْرِ تَوْسِعٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ مَبَاحِثِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ، لِتَكُونَ لَهُ مَدْخَلًا أَوَّلِيًّا إِلَى
كُتُبِ الْمُتُونِ وَالْعِلَلِ وَالسُّؤَالَاتِ وَالْجُرُحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَلَا أَذْكُرُ الْأُمُثْلَةَ فِي الْغَالِبِ ، وَإِنَّمَا أُمَثِّلُ لِمَا تَمَسُّ^(١)
إِلَيْهِ الْحَاجَةُ فَحَسْبُ .

دَقِيقَةٌ مُهِمَّةٌ لَا بُدَّ مِنْ ضَبْطِهَا :

ليعلم طالب علم الحديث : أنه ليس يصلح أن يصنف أحدٌ رسالةً في علوم الحديث ويتتقى
منها تعريف عالم ما لمصطلح يقصُر عليه كل المعاني عند باقي العلماء ، وذلك أن لكل عالم اصطلاحه
الخاص به ومراده الذي يعنيه هو ، والذي يجب أن يتميز عن اصطلاح غيره ، حتى لا تختلط
المصطلحات ، وتُسْتَشْكَلِ المفاهيم ، وتتضارب الأحكام على الأحاديث .

فعلى سبيل المثال ، لو أن أحداً صنف في المصطلح وانتقى في تعريف الحديث الحسن قول من
قال : إنه رواية من خَفَّ ضبطه ، وترك باقي التعاريف التي جاءت عن علماء آخرين ، فإن من
يصنع هذا يجعل طالب العلم لا يعرف في تعريف الحسن إلا هذا المعنى ، ولن يتبادر إلى ذهنه كلما
قرأ لفظ الحسن لعالم ما إلا أن مراده هذا المعنى دون غيره ، في حين قد يكون مراده غير هذا المعنى في
معاني تعريف الحسن عند غيره من العلماء^(١) .

(١) على ما سيأتي - إن شاء الله - في مبحث الحديث الحسن .

شَيْءٌ مِنْ فَضْلِ أَهْلِ الْحَدِيثِ

قال تعالى : ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ [البقرة : ١٢٩] .

الحكمة : هي السنة .

وفي حديث أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي ، عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ يَخْذُلُهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ » . أخرجه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي .

فَهُم الطائفة المنصورة ، ولقد ثبت عن أهل العلم أن المراد بهذه الطائفة هم أهل الحديث ، منهم : عبد الله بن المبارك ، وابن المديني ، وأحمد ، والبخاري . انظر «سنن الترمذي» (٢١٩٢) و «الإلماع» للفاضل عياض (٢٧/١) .

وثبت عنه ﷺ أنه قال : «نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَيَ فَوَعَاَهَا وَحَفِظَهَا ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ غَيْرُ فَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ» . أخرجه الطيالسي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن جرير عن زيد بن ثابت . وأخرجه أحمد ، والدارمي ، وأبو يعلى ، وابن جرير عن جبير بن مطعم . وأخرجه ابن ماجه ، والترمذي عن ابن مسعود .

فَهُم : المِيصَّةُ وجوهمهم في الدنيا والآخرة .

قال ابن عُيَيْنَةَ : ليس أحد من أهل الحديث إلا في وجهه نضرة لهذا الحديث . «نظم المتناثر» (٤/١) .

وقال الشافعي : إذا رأيت صاحب حديث فكأنني رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ . «العلو والنزول» لابن القيسراني (٤٥/١) .

وقال أحمد بن سُرَيْج : أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لاعتنائهم بضبط الأصول . «المستخرج على المستدرک» (١٤/١) .

وقال الفضل بن زياد : سألت أبا عبد الله - يعني : أحمد بن حنبل - عن الكرابيسي ، وما أظهر ؟ فكُلح وجهه ، ثم قال : إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها ، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه ، وأقبلوا على هذه الكتب . «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (٥/١) .

قال الخطيب : لولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها واستنباطها من معادنها والنظر في طرقها ؛ لبطلت الشريعة وتعطلت أحكامها ، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة ، ومستفادة من السنن المنقولة . «الكفاية» (٢ / ١) .

تَعْرِيفَاتُ أَوَّلِيَّةٌ

عِلْمُ الْحَدِيثِ : علم يتوصل به إلى تمييز سنن النبوة ، وضبطها .
فهو علم بقواعد ومناهج ومصطلحات يتوصل بها إلى معرفة أحوال السند والمتن ، من حيث القبول والرد ، لتمييز بها صحيح الأحاديث من سقيمها .
ويطلق عليه في تصانيف أهل الحديث المتقدمين «علوم الحديث» ، أو «أنواع علوم الحديث» ، ونحوها من المسميات . كما سماه الحاكم «معرفة علوم الحديث» .
والتأخرون يطلقون عليه اسم : علم مصطلح الحديث .
أَقْسَامُ عُلُومِ الْحَدِيثِ : قسمان : علم الرواية ، وعلم الدراية ^(١) .
عِلْمُ الرَّوَايَةِ : هو حفظ الحديث والأثر ، وروايتها ، وضبط وتحرير ألفاظها .
كالخلف في الصدور ، ومعرفة فقه المتن ومعاني ألفاظه ، وضبط المسطور من التحريف والتغيير .
عِلْمُ الدَّرَايَةِ : علم يعرف به أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد .
كالجرح والتعديل ، والعلل ، والقواعد ، والمصطلحات ، والمناهج الحديثية .
السُّنَّةُ : عند المحدثين يُراد بها الحديث ^(٢) .
الْحَدِيثُ : هو ما ورد عن النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة .
والمقدمون لا يفرقون في العادة بين الحديث والخبر والأثر من جهة الإطلاق ، فقد يطلقون الحديث على الخبر والأثر ؛ لأن الأمر سهل عندهم .

(١) ولم يكن عند المتقدمين هذا التقسيم .

(٢) وعند الأصوليين : ما كانت مرادفة للمستحب ، وعند المصنفين في العقائد : ما كان في مقابل البدعة .

ومنهم من فَرَّقَ فجعل :

الحديث : يختص بما أضيف للرسول ﷺ .

والأثر : يختص بما أضيف إلى من دون الرسول ﷺ من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم .

وقد يطلق الأثر على ما أضيف للرسول ﷺ مقيداً .

كأن يقال : " وفي الأثر عن النبي ﷺ ... "

والخبر : يَعُمُّ الحديث والأثر .

وينقسم الحديث إلى : إسناده ، ومتن .

السَّنَدُ : هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن . ويقال له الإسناد .

وللإسناد معنى آخر : وهو : عزو الحديث إلى قائله مسنداً .

المتن : هو ما انتهى إليه السند من كلام .

مِثَالُ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ :

كحديث : قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » . أخرجه الجماعة .

فسند الحديث : قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ، أخبرني محمد بن إبراهيم ، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي ، يقول : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول ...

ومتن الحديث : هو من قول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ... إلى قوله ﷺ : فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

التَّقْرِيرُ : سكوته ﷺ عن فِعْلٍ حَدَثَ فِي عَصْرِهِ .

الصِّفَةُ : وصف النبي ﷺ الخَلْقِي والخُلُقِي .

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْقَوْلِيِّ :

حديث : أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ أَبَحْلَالٍ أَخَذَ الْمَالَ أَمْ بِحَرَامٍ » . أخرجه أحمد ، والدارمي ، والبخاري ، والنسائي .

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْفِعْلِيِّ :

حديث : عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ . أخرجه عبد الرزاق ، وأحمد ، وإسحاق ، ومسلم ، وأبو داود .

مِثَالُ الْحَدِيثِ التَّقْرِيرِيِّ :

حديث : جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا نَعْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنُصِيبُ مِنْ آيَةِ الْمَشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ ، فَتَسْتَمْتِعُ بِهَا ، فَلَا يَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ . أخرجه أحمد ، وأبو داود .

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْوَصْفِيِّ (صِفَةُ خَلْقِيَّةٍ) :

حديث : جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ شَمِطَ مُقَدَّمُ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ وَكَانَ إِذَا ادَّهَنَ لَمْ يَتَبَيَّنْ ، وَإِذَا شَعَثَ رَأْسُهُ تَبَيَّنَ ، وَكَانَ كَثِيرَ شَعْرِ اللَّحْيَةِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَجْهُهُ مِثْلُ السِّيفِ ، قَالَ : لَا بَلْ كَانَ مِثْلَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَكَانَ مُسْتَدِيرًا وَرَأَيْتُ الْحَاتِمَ عِنْدَ كَتِفِهِ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَةِ يُشَبِّهُ جَسَدَهُ . أخرجه أحمد ، ومسلم .

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْوَصْفِيِّ (صِفَةُ خُلُقِيَّةٍ) :

حديث : أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا ، فَإِذَا رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ ، عَرَفْنَاهُ فِي وَجْهِهِ . أخرجه أحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه .

الْمُتَقَدِّمُونَ : مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى عَصْرِ الدَّارِقُطِيِّ . كمالك وطبقته ، وشعبة وطبقته ، ووكيع وطبقته ، وابن مهدي وطبقته ، وأحمد وطبقته ، والبخاري وطبقته ، والترمذي وطبقته ، والنسائي وطبقته .

الْمُتَأَخِّرُونَ : مَنْ أَتَى بَعْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ ، كَالْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ، وَالنُّوَوِيِّ ، وَابْنِ الصَّلَاحِ ،
وَالْعِرَاقِيِّ ، وَابْنِ حَجَرَ ، وَالسَّيُوطِيِّ ، إِلَى عَصْرِنَا^(١) .

والحد الفاصل بينهم منهجي أكثر من كونه زماني ، فمن كان على منهج المتقدمين فهو منهم
وإن تأخر عنهم زمنًا .

وجعل الذهبي الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر ، هو : رأس سنة ثلاثمائة هجرية .

وحدَّ ابْنُ حَجَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ : بِمَنْ بَعْدَ الْخُمْسِمِائَةِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

اسْتَقْرَأُ الْأَصْطِلَاحَ : حَمَلَ الْمَصْطَلِحَاتِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ حَجَرَ فِي مُصَنَّفَاتِهِ^(٢) .

الْمُسْنَدُ : عَلَى مَعَانٍ :

كل كتاب فيه أحاديث كل صحابي على حدة^(٣) .

مثل : «مسند أبي داود الطيالسي» ، و «مسند الحميدي» ، و «مسند أحمد» .

اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ : هُوَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ ، لِتَحْرِيرِ مَعْنَى مُرَادٍ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

كما يفعله ابن أبي شيبة في «مصنفه» ، والبخاري في كتابه «الصحيح» .

أو تلخيص معنى الحديث ، بالتصريف في ألفاظه . كما فعل شعيب بن أبي حمزة في حديث :

كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النار ، فقد اختصر بهذا حديثين ،

الأول : توضؤوا مما مست النار . والثاني : أكل ﷺ كُتْفًا وخرج إلى الصلاة ولم يتوضأ .

الصَّحِيحُ

الْمَقْبُولُ مِنَ الرُّوَاةِ : يَشْمَلُ الْعَدْلَ الَّذِي تَمَّ ضَبْطُهُ ، وَالَّذِي خَفَّ ضَبْطُهُ .

(١) ويستثنى من هذا من كان من هؤلاء المتأخرين على منهج المتقدمين ، كابن عبد الهادي ، وابن رجب ، ومن

المعاصرين : المعلمي الباني ، ومقبل بن هادي الوادعي ، ومحمد عمرو بن عبد اللطيف ، وعبد الله السعد وأمثالهم .

(٢) وهذا هو أصل المشكلة في عدم فهم المتأخرين من بعد ابن حجر لمنهج المتقدمين ، فإنك لا تكاد تسأل عن

اصطلاح إلا أجابك أحدهم بما عَرَفَهُ ابن حجر .

(٣) وسيأتي له بإذن الله معاني أخرى ، انظرها في مبحث المسند ، وإنما ذكرت هنا ما يُقصد به في هذا الموضع من

تصانيف المصطلح .

وجعله ابن حجر ، في «التقريب» : المجهول إذا توبع ، وهو خطأ .
الحديث المَقْبُول : الحديث الذي استوفى شروط القبول من أعلاها إلى أدناها .
الصَّحِيح : ما اتصل سنده بنقل الثقة من غير علة .

والمقدمون يطلقون اسم الصحيح على كل ما يحتج به عندهم ، فيعم الصحيح والحسن .
وعند المتأخرين : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً^(١) .

مثال الصحيح : حديث : مُسَدَّد حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْهُرَمِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ » . أخرجه البخاري .

المَعْرُوف : هو الحديث المشهور الصحيح عند المتقدمين .

وعند المتأخرين : ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف .

الثَّقة : هو من جمع بين العدالة في الدين ، والضبط لمحفوظه .

العِلَّة : هي سبب غامض خفي يقدر في حديث ظاهره الصحة^(٢) .

العَدَالَة : هي الاستقامة في الدين والمروءة .

العُدْل : من سدد وقارب ، وغلب خيره على شره .

وإن شئت فقل : من لم يكن فاسقاً ولا مبتدعاً .

وهو من يجتنب كبائر الذنوب ، ويتقي في الغالب صغائرها ، وليس من شرط العدالة ألا تقع

منه المعصية ، غير أن عليه المسارعة في التوبة ، فليس ثمة أحد معصوم بعد النبي ﷺ .

الفِسْق : مثل شرب الخمر ، والزنى ، والسرقه ، وشهادة الزور ، وأكل مال اليتيم ، وقذف

المحصنات ، والتولي يوم الزحف ، ونحوها ، فراوي هذا الصنف متروك لا يُقْبَل^(٣) .

(١) وهذا تفصيل وشرح أكثر من كونه تعريفاً .

(٢) ولم أقل ظاهر إسناده ؛ لأن العلة قد تكون في المتن كذلك .

(٣) والحمد لله لم يوجد عند فاسق حديث ، ليس عند الثقات العدول في ستننا .

شَرَطُ الْعَدَالَةِ : أن يكون الراوي مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، غير فاسق ، ولا مخروم المروءة ، وفي المبتدع تفصيل ونزاع .

شُرُوطُ قَبُولِ الْأَدَاءِ : العقل ، والبلوغ ، والإسلام ، والاستقامة .

الْبَالِغُ : من نبت شعر عانته وإبطيه .

الْمُرُوءَةُ : هي تجنب الأدناس ، والترفع عما يشين عند الناس ^(١) .

واشترط العدالة والضبط لا يدخل فيه الصحابة ؛ لأنهم كلهم عدول .

الضَّبْطُ : هو الإتقان والتثبت ، بأن يتقن الراوي الحديث من سماعه حتى أدائه .

وهو قسمان : ضبط صدر ، وضبط كتاب .

ضَبْطُ الصَّدْرِ : أن يحفظ الراوي ما سمعه فيستحضره متى شاء .

ولا يلزم من كونه ضابطاً أنه لا يخطئ .

ضَبْطُ الْكِتَابِ : هو أن يصون كتاب مروياته من التحريف والتبديل ، منذ سمع فيه وصححه

إلى أن يؤدي منه .

مَرَاتِبُ الضَّبْطِ : هي درجاته ، وليس لها ضابط دقيق . وهي أربعة :

١- تام الضبط .

٢- خفيف الضبط ^(٢) .

وهاتان المرتبتان مقبول من اتصف بهما .

٣- كثير الغلط .

وهذه يُقْبَلُ في المتابعات من اتصف بها ، وقد يُقْبَلُ لذاته .

٤- من غلب خطؤه على حفظه حتى كثر .

وهذه مردود من اتصف بها ، وقد يُقْبَلُ في المتابعات .

(١) ولا يعلم راوٍ رُدَّتْ روايته لانخرام مروءته ، وما نقل عن شعبة لم يتابع عليه ، ولم يعمل به .

(٢) وهذه حال رواة الحسن عند المتأخرين .

المَذَاكِرَة : رواية الحديث على سبيل الاستدكار لتقوية الحفظ وتثبيتته ، أو لضبط أسانيده ومتونه .
 وليس من شأنهم فيها الحرص على الدقة في أداء الرواية كما يحرصون عليها في مجالس التحديث .
 الخطأ الفاحش : غلبة الوهم والخطأ والمنكرات في حديث الراوي حتى يفحش .
 سوء الحفظ : هو عدم ضبط المرويات .
 الاختلاط : هو فساد في العقل يطرأ على الراوي لعارض ، يمنع من قبول روايته بعده .
 العارض : خرف ، أو احتراق كتب ، أو هدم منزل ، أو فقد حبيب ، أو مرض ، أو حجامة ، ونحو هذا من العوارض .

الراوي المُمختلط : من زال عقله بأمر طارئ ، كالاختلاط ، أو تغييب الذهن .
 التغير : هو أن يطرأ على الحفظ بعض السوء الخفيف لكبر سن ، مع بقاء الحفظ في الجملة .
 والتغير عند المتقدمين من الاختلاط . والمتأخرون يفردون له اصطلاحاً خاصاً به .
 كأي إسحق السبيعي ، وقد أخطأ من قال عنه اختلط بل تغير قليلاً ، وهشام بن عروة ، كبر وتغير فأخطأ في بعض الأحاديث .
 زيادة الثقة : ما زاده بعض الثقات في السند أو المتن ، على رواية شاركه فيها ثقات آخرون .
 والحكم فيها للقرائن .

القرائن : حيثيات تقترن بالأسانيد والمتون يترجح بها حكم على حكم .
 كتعارض في رواية أربعة رواة يتفق ثلاثة على شيء فيها ويخالفهم واحد ، فنقول : كثرة الثلاثة قرينة تدل على تقديم روايتهم على رواية الواحد .

التلقين : هو أن يُقرأ على الشيخ ما ليس من حديثه ، إيهاماً له أنه من حديثه . ومن قبل التلقين : حجاج بن نصير القيسي ، وعبيد بن هشام الحلبي ، وعثمان بن الهيثم بن جهم العبدي .
 الإصرار على الخطأ : وهو أن يبين للراوي أنه أخطأ ، فيُصر ولا يتراجع .

الحفاظ

مراتب المحدثين : هي درجاتهم في الحفظ والعلم والتمكن من العلل وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً .

المُسْنَد : هو من يسند الحديث إلى من روى عنه . فقد لا يكون له من الحديث إلا الرواية .

المُحَدَّث : هو من يشتغل بعلم الحديث ، ويطلع على كثير من الروايات وأحوال روايتها .

الحَافِظ : هو المتقن المكثّر من الرواية ، الذي يعلم من أحوال الرواة والمرويات أكثر مما يجهل . والحافظ مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين .

وقال البعض : الحافظ أرفع درجة من المحدث ، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهره .

وقيد البعض مرتبة الحفظ بعدد الأحاديث المحفوظة .

فقليل : هو من حفظ مئة ألف حديث . وقيل : من حفظ أكثر .

قلت : ولعل الحافظ في عصرنا من يحفظ الكتب الستة رواية ودراية .

الحُجَّة : قيل : هو من حفظ ثلاثمائة ألف حديث^(١) .

الحاكم : قيل : هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث فلا يفوته إلا اليسير^(٢) .

والحق أنّ الحاكم ليس من ألقاب الحفظ ، خلافاً للمتأخرين ، وإنما هو من الألفاظ التي تعم الحفظ والتحديث .

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيث : وهو أعلى طبقات الحفظ ، وهو لقب لم يُحْزُهُ إلا أئمة هذا الشأن كشعبة والثوري وإسحاق وأحمد والبخاري ومحمد بن يحيى الذهلي ، والدارقطني من المتقدمين ، وابن حجر من المتأخرين .

الشَّيْخ : أدنى رتبة من الحافظ الكبير .

الطَّبَقَةُ : قوم متعاصرون تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط . يشتركون في الأوصاف والأحوال . كطبقة الصحابة ، وطبقة التابعين .

وتأتي بمعنى : الأقران ، وهم : الرواة الذين يتعاصرون ويتقاربون في السن ، كقولهم : فلان من طبقة شيوخ سفيان .

(١) وفيه نظر ، إذ ليس لهذا ضابط عددي ، فقد يكون الحجة من يحفظ أدنى من ذلك ، أو أكثر من ذلك ، وقد عدم في عصرنا من هذا حاله .

(٢) وهذا فيه نظر ، فليس في الدنيا من أحاط علماً بجميع الأحاديث وحده .

التَّقَارُبُ فِي الإِسْنَادِ : أن يكون شيوخ أحد الرواة هم شيوخ الآخر ، أو يقاربونهم .
طَبَقَاتُ الحِفَظِ : هي درجاتهم حسب التسلسل الزمني أو النسبي .
الطبقة الأولى : الصحابة .

الثانية : التابعون وهي مراتب ؛ أولها كبار التابعين ، وأعلامهم ثقات المخضرمين رواة الحديث ، ثم كبار التابعين ممن ليس مخضرمًا ، ثم الوسطى من التابعين ، ثم صغار التابعين .
الثالثة : تَبَعَ التابعين .

الرابعة : من بعدهم ، كابن عُيَيْنَةَ ، ووَكَيْع بن الجراح .
الخامسة : من بعدهم ، كأبي داود الطيالسي ، وعبد الرزاق الصَّنْعَانِي ، ويحيى بن سعيد القطَّان ، وعَفَّان بن مسلم .

السادسة : من بعدهم ، كعلي بن المَدِينِي ، ويحيى بن مَعِين ، وأحمد بن حنبل .
السابعة : من بعدهم ، كعبد بن حميد بن نصر ، والبخاري ، وأبي داود .
الثامنة : من بعدهم ، كابن ماجه ، وأبي يعلى ، والترمذي .
التاسعة : من بعدهم ، كالنسائي ، والعُقَيْلِي .
العاشرة : من بعدهم ، كالطبراني ، وابن عدي ، والدارقطني ^(١) .

الْجَهَالَةُ وَالْمَجْهُولُ

الْجَهَالَةُ : عدم معرفة عَيْنِ الراوي أو حاله ، من جهة العدالة أو الضبط .
الْمَجْهُولُ : من جهلت عينه ، أو حاله من جهة عدالته في دينه ، أو ضبطه لحديثه ، أو كلاهما معاً .
والمجهول عند المتأخرين : ثلاثة : مجهول العَيْن ، ومجهول الحال (المستور) ، والمبهم .
مَجْهُولُ العَيْنِ : هو من ذُكِرَ اسمه ، ولكن لم يَرَوْ عنه إلا راو واحد ، ولم يوثقه معتبر .
مَجْهُولُ الحَالِ : (المستور) : هو من روى عنه اثنان فأكثر ، ولم يوثَّق .

(١) جعلها ابن حجر اثنتي عشر طبقة بجعل التابعين ثلاث طبقات ، وترتيبه هو المعتمد في عصرنا ، فإذا قيل :

فلان من الخامسة ، فيراد به ترتيب ابن حجر في التقريب .

والمجهول عند المتقدمين مجهول لا يتنوع ، ولا تعرف مصطلحات «المستور» و «مجهول العين» و «مجهول الحال» عندهم .

وإنما يعرف المستور عند المتقدمين بمعنى : من لم يظهر منه ما يعاب عليه .

إِسْنَادٌ مُظْلِمٌ : إسناد فيه راو مجهول أو أكثر .

الرَّائِي الْمُبْهَمُ : هو من لم يُصَرَّح باسمه في الإسناد أو المتن .

ففي السند كقولهم : حدثنا رجل ، وأما في المتن فكقولهم في أثناء حديث : فجاء رجل .

وهذا الذي في المتن لا يضر إبهامه .

الحَدِيثُ الْمُبْهَمُ : هو الحديث الذي في سنده من لم يُسَمَّ .

كقول الراوي في السند : حدثني رجل ، أو شيخ ، أو من لا أتهم ، أو الثقة .

المبهم حديثه ضعيف ولو جاء بلفظ التعديل ، إلا أن يبهمة إمام من أئمة الجرح والتعديل

فيعدله ، فإن لم يعدله فلا يقبل إلا ممن يعرف بأنه لا يروي إلا عن ثقة .

الْبِدْعَةُ وَرَوَايَةُ الْمُتَّبَعِ

الْبِدْعَةُ : تَعَبَّدُ اللَّهُ بِهَا لَمْ يَشْرَعْ .

والمراد بالبدع عند المحدثين البدع الاعتقادية .

والبدعة : عند المتقدمين : مُعْلَظَةٌ ؛ كالجهمية والمعتزلة والرافضة ، ومُتَوَسِّطَةٌ ؛ كالقدرية ،

وْمُخَفَّفَةٌ ؛ كالإرجاء .

وعند المتأخرين : بدعة مُكْفَرَةٌ ، ومُفْسِّقَةٌ .

الْمُتَّبَعُ : من فارق عقيدة ومنهج جماعة المسلمين من أهل القرون الثلاثة الأولى المفضلة .

التَّدْلِيسُ

التَّدْلِيسُ : إخفاء عيب في الإسناد ، وتحسين لظااهره ، حتى يقبل الحديث .

والمُتَقَدِّمُونَ يطلقون في كثير من الأحيان على الإرسال تدليساً ، فيقولون : فلان يدلّس ،

يعني : يرسل^(١) .

(١) وبهذا تعرف خطأ كثير من المتأخرين ممن صنف في التدليس بإيرادهم رواية لم يذكروا عند المتقدمين بالتدليس

الذي هو بمعناه عند المتأخرين ، كالزهري .

وهو أقسام : تدليس الإسناد ، والتسوية ، والشيوخ ، والعطف ، والمتابعة ، والقطع -
أو السكوت - ، وصيغ التحمل ، والبلدان .

تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ : أَنْ يَرَوِيَ الرَّاوِي عَنْ شَيْخٍ سَمِعَ مِنْهُ بِالْجُمْلَةِ شَيْئاً ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ بِصِيغَةٍ
تَحْتَمِلُ السَّمْعَ .

كرواية ابن عُيَيْنَةَ عن الزهري ؛ فقيل له : سمعته من الزهري ؟ فقال : لا ، ولا ممن سمعه
من الزهري ، حدثني عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري .

ويندرج تحت تدليس الإسناد ؛ تدليس التسوية ، والعطف ، والسكوت ، والبلاد .
أ- **تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ** : هُوَ أَنْ يَسْقُطَ الرَّاوِي شَيْخَ شَيْخِهِ أَوْ مِنْ هُوَ فَوْقَهُ ، فَيَسَّوِي رِوَايَةَ شَيْخِهِ
عَنْ شَيْخٍ شَيْخِهِ مَبَاشَرَةً^(١) .

وصورته أَنْ يَجِيءَ الْمَدْلِسُ إِلَى حَدِيثٍ سَمِعَهُ شَيْخُهُ الثَّقَةُ مِنْ شَيْخٍ ضَعِيفٍ ، وَذَلِكَ الشَّيْخُ
الضَّعِيفُ يَرْوِيهِ عَنْ شَيْخٍ ثَقَةٍ ، فَيَعْمَدُ الْمَدْلِسُ فَيَسْقُطُ مِنْهُ شَيْخُ شَيْخِهِ الضَّعِيفُ ، وَيَجْعَلُهُ مِنْ رِوَايَةِ
شَيْخِهِ الثَّقَةِ عَنْ الثَّقَةِ الثَّانِي بَلْفِظِ يُوْهِمُ السَّمْعَ ، فَيَصِيرُ الْإِسْنَادُ كُلَّهُ ثَقَاتٍ .

كرواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن نافع .
فأسقط الوليدُ بنُ مسلمَ عبدَ اللهِ بنَ عامرٍ الأسلمي . بين الأوزاعي ونافع ، فجعله عن
الأوزاعي عن نافع .

ب - **تَدْلِيسُ الْقَطْعِ** : هُوَ أَنْ يَحْذِفَ الصَّيْغَةَ ، وَيَقْتَصِرَ عَلَى اسْمِ شَيْخِهِ .
كقول الراوي : " فلان عن فلان " ، ولا يقول مثلاً حدثني ، أو سمعت ، أو عن فلان عن فلان .
ت - **تَدْلِيسُ السُّكُوتِ** : وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الرَّاوِي بَلْفِظِ يَفِيدُ السَّمْعَ ثُمَّ يَسْكُتُ وَيَنْوِي الْقَطْعَ ،
ثُمَّ يَقُولُ : فَلَانُ ، فَيَذْكُرُ اسْمَ شَيْخٍ مِنْ شَيْوَحِهِ ، كَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ مَثَلًا ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ
مَعَ شَيْخٍ آخَرَ سَمِعَ مِنْهُ .

(١) هذا النوع من التدليس لا يُعرف أحد يفعله غير أحد عشر راوياً .

كقول عمر بن علي المُقَدِّمِي^(١) : "سمعت" و "حدثنا" ، ثم يسكت ، ثم يقول :
"هشام بن عروة" ، "الأعمش" ! يوهم أنه سمع منهما ، وليس كذلك .

ج - تَدْلِيسُ الْعَطْف : هو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ، ويعطف عليه شيخاً آخر له ،
ولا يكون سمع ذلك الحديث من الثاني .

كقول هُشَيْم : حدثنا حُصَيْن ومغيرة^(٢) .

ح - تَدْلِيسُ الْمُتَابَعَةِ : هو أن يروي الراوي خبراً عن شيخين له أو أكثر ، ويكون بين من
روى عنهم اختلاف إما باللفظ أو الإسناد ، فيحمل رواية أحدهما على الآخر ولا يبين .

كحديث رواه ابن عُيَيْنَةَ عن ليث بن أبي سليم^(٣) عن مجاهد عن أبي معمر عن علي رضي الله عنه .

ورواه أيضاً عن ابن أبي نَجِيج عن مجاهد^(٤) عن علي .

فأحياناً يروي ابن عُيَيْنَةَ الحديث عنهما ، فيعطف رواية ابن أبي نَجِيج على رواية الليث
ولا يبين .

فيضيع ضعف ابن أبي سليم بمتابعة ابن أبي نَجِيج ، ويضيع كذلك الانقطاع - الذي في رواية
ابن أبي نَجِيج - بين مجاهد وعلي .

تَدْلِيسُ الْبُلْدَان : هو أن يقول الراوي مثلاً : حدثنا بقرطبة ، ويقصد بها موضعاً
في بغداد ، وليست المدينة المعروفة في الأندلس .

(١) ولا أعلم أحداً كان يصنعه غير عمر بن علي المقدمي . ثم إن ابن عدي مع استقصاءه لم يذكر للمتقدمين إلا
حديثاً واحداً فقط دلس فيه بهذه الصورة . ولست أعلم لهذا النوع تفعيلاً عملياً فلا يشتغل به ، وبه تعرف وهم من
ضعف أحاديث عمرو بن علي المقدمي خارج الصحيح ، بل إخراج البخاري ومسلم له بالعنونة دليل على فساد
تصرف المتأخرين مع التدليس عموماً ، وهذه القضية خصوصاً .

(٢) هكذا يمثلون له برواية هشيم ، والذي يظهر أن هذا لا يثبت عن هشيم . ولست أعلم أحداً فعله غير ما
مثل به عن هشيم ، فلا فائدة علمية في هذا النوع فلا يشتغل به .

(٣) ليث بن أبي سليم ضعيف .

(٤) مجاهد لم يسمع من علي .

خ) تَدْلِيسُ الصَّيْغَةِ : هو أن يعبر الراوي بالتحديث أو الإخبار ، في بعض أنواع التحمل التي تحتمل السماع وعدمه ، موهماً أنه سمع .

كأن يقول في الإجازة أو غيرها : أخبرنا - تأولاً منه - .

تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ : هو أن يروي الراوي عن شيخ فيذكره بغير ما يعرف ، كي لا يهتدى إليه .
كما فعل الرواة بمحمد بن سعيد الشامي المصلوب ، فقد قيل أنهم قبلوا اسمه على مائة وجه ليخفى .

اسْتِقَامَةُ الْمَثْنِ

اسْتِقَامَةُ الْمَثْنِ : هي ألا يكون في الحديث ما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول في الكتاب ، أو السنة ، أو حقائق التاريخ الثابتة .

كحديث : أسماء بنت عميس رضي الله عنها : أنها حضرت زواج فاطمة رضي الله عنها ، فبصر بها الرسول ﷺ فقال لها : جئت في زواج ابنة رسول الله ﷺ ؟ قالت : نعم ، فدعا لها ﷺ .
أخرجه عبد الرزاق والحاكم .

وهو منكر ؛ لأن فاطمة رضي الله عنها تزوجت في السنة الثانية من الهجرة ، وكانت أسماء حينئذ في الحبشة .

فُرُوعُ الصَّحِيحِ

أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ : هي ما كان رواتها أوثق الرواة ودارت عليهم الأسانيد ، وزاد على ثبوت السماع بينهم طول الملازمة^(١) .

كالزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر ، وابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي ، وإبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود^(٢) .

الَّذِينَ دَارَتْ عَلَيْهِمُ الْأَسَانِيدُ : الأئمة الثقات المكثرون ، الذين أكثروا الأخذ عن الشيوخ ، وكثر أخذ التلاميذ عنهم .

(١) لا أعلم له تعريفاً في كتب أهل العلم .

(٢) وسيأتي إن شاء الله سرد لأشهر الأسانيد الصحيحة في مبحث معرفة الرواة المكثرين وأوثق أصحابهم .

فمن الصحابة : كأبي هريرة ، وعائشة ، وابن عمر ، رضي الله عنهم . ومن التابعين : كالزهري ، وقتادة ، ونافع ، رحمهم الله . ومن تابع التابعين : كمالك ، وابن عُلَيَّة ، رحمهم الله . ومن بعدهم : كيزيد بن هارون ، وأبي داود الطيالسي ، وعبد الرزاق ، رحمهم الله .

مَدَارُهُ عَلَى فُلَان : ما عادت طرق الحديث كلها إليه .

حتى لو رُوِيَ الحديث عن غيره فإنه لا يصح الإسناد إلا إليه ، وليس شرطاً فيمن دار عليه الإسناد أن يكون ممن دارت عليه الأسانيد^(١) .

مَرَاتِبُ الْأَحَادِيث : وهي درجاتها من حيث الصحة والضعف .

فأعلاها الصحيح ، ثم الحسن ، ثم الضعيف ، ثم المنكر ، ثم الموضوع .

مَرَاتِبُ الصَّحِيح : وهي درجات من حيث توثيق الرواة والاتصال :

١ - أصح الأسانيد .

- ٢ - ما اتفق على إخرجه أئمة عصر الرواية .
- ٣ - ما اتفق على إخرجه أصحاب الكتب التسعة^(٢) .
- ٤ - ما اتفق على إخرجه أصحاب الكتب السبعة .
- ٥ - ما اتفق على إخرجه أصحاب الكتب الستة .
- ٦ - ما اتفق على إخرجه البخاري ومسلم ، ولم ينتقد .
- ٧ - ما اتفق على إخرجه أصحاب الكتب الخمسة ، وخلا من الضعف والعلة .
- ٨ - ما انفرد به البخاري ، ولم ينتقد .
- ٩ - ما انفرد به مسلم ، ولم ينتقد .
- ١٠ - ما اتفق على إخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وخلا من الضعف والعلة^(٣) .

(١) فقد يكون من دار عليه إسناد معين ضعيفاً بعينه ، أما من دارت عليه الأسانيد فلا بد أن يكون ثقة .

(٢) سيأتي - بإذن الله - الكلام عن اصطلاح الكتب التسعة والاعتراض عليه والجواب عنه .

(٣) وستأتي مراتب الضعيف في مبحث الضعيف إن شاء الله .

أَثَمَةُ عَصْرِ الرَّوَايَةِ : هم المصنفون في الحديث من مالك إلى النسائي .
أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ : موطأ مالك ، ثم صحيح البخاري ، ثم صحيح مسلم ، ثم مسند الحميدي ، ثم سنن النسائي الصغرى^(١).

الْحُسْنُ

الْحُسْنُ لِدَاتِهِ : هو ما اتصل سنده بنقل عدول خَفَّ ضبطُ بعضهم من غير علة^(٢).
ويقال له : الثابت ، والمقبول ، والجيد ، والقوي ، والصالح ، والمُشَبَّه ، ولا بأس به .
والمُتَقَدِّمُونَ يطلقونه أحياناً على الصحيح ، وعلى ما خَفَّ ضبطُ راويه ، وعلى الضعيف المنجبر ، وعلى الضعيف بأنواعه ، بل حتى على المنكرات والموضوعات .
الْحُسْنُ لِغَيْرِهِ : ما كان في بعض رواته ضعف محتمل ، ويروى من وجه آخر مثله أو نحوه ، وخلا من العلل .

أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَحْسَنُ : هو أن يروى في باب من أبواب العلم جملة أحاديث ، يكون هو أصحها أو أحسنها ، وإن لم يكن صحيحاً أو حسناً .
حَسَنٌ صَحِيحٌ : هو اصطلاح لجمع من الحفاظ كأحمد ، والبخاري ، وأبي حاتم ، والترمذي ، يعنون به : أنه دون الصحيح وإن كان ثابتاً عندهم .

وقد يعني به الترمذي : إفادة التأكيد لمعنى القبول والاحتجاج ، وقد يعني به الجمع بين حكمي عالمين في الحديث ، أحدهم قال : صحيح ، والآخر قال : حسن ، وقد يريد به أنه مروي بإسنادين ، أحدهما : حسن ، والآخر : صحيح ، وقد يعني به الصحيح لذاته ، وقد يعني به الحسن لذاته ، وقد يريد به التمييز بين (الحَسَن) الذي هو صحيح و(الحُسْن) الذي هو دون الصحيح^(٣).

(١) والمقصود المتصل منها ، دون المعلقات والبلاغات والمراسيل .

(٢) ومرادي بالحسن هنا ، ما كان على منهج المتأخرين وبمعنى المقبول المندرج في الصحيح ، وقد اختلف كثير في تعريف الحسن لذاته عند المتأخرين ، ولم يسلم تعريف منها من نقد أو تعقب حتى أيس الذهبى - رحمه الله - من حده ، وما ذكرته - بحمد الله - لا يرد عليه نقد ولا اعتراض .

(٣) فلا ضابط له عند الترمذي ، وبه تعرف خطأ المتأخرين في اختلافهم أصلاً في حصر معناه عند الترمذي باصطلاح واحد .

حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ : هو حديث مروي بإسناد حسن وإسناد صحيح غريب ، وإنما يُستغربُ من الطريق الصحيحة .

حَسَنٌ غَرِيبٌ : هو حديث قد رُوي من غير وجهٍ نحوه ، وإنما يُستغربُ من الطريق التي أخرجها لتفرد راو بها .

وقد يعني به : الحسن لذاته ، ويعني به : الضعيف .

عُرِفَ مَخْرَجُهُ : ما اتصل سنده ، وعرف راويه بأخذ الحديث عن أهل بلده .

كرواية قتادة عن أهل البصرة ، وأبي إسحاق عن أهل الكوفة .

مَخْرَجُ الْحَدِيثِ : جزء السند من جهة الصحابي .

الاعتبار والمتابعات والشواهد

الاعتبار : هو البحث عن طرق وشواهد حديث يُظن أنه فردٌ .

وهو اصطلاح يندر عند المتقدمين .

ويستعملونه بمعنى تقوية الحديث فيقال : فلان يعتبر به ليتقوى الحديث .

المتابعة : أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث .

وهي نوعان : تامة ، وقاصرة .

التامة : هي أن تحصل المشاركة للراوي من شيخه إلى آخر السند وفي نفس المتن .

كأن يروي راو الحديث عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، فيرويه راو آخر معه عن

أبي الزناد بنفس السند .

القاصرة : وهي أن تحصل المشاركة للراوي أثناء الإسناد .

كأن يروي الشافعي حديثاً عن مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر .

فيروي الحديث من غير طريق مالك عن غير شيخ مالك ، عن ابن عمر .

الشاهد : هو أن يروي الحديث بالمعنى من طريق عن غير الصحابي الذي رواه .

كأن يروي الحديث عن حذيفة بلفظ ، ويروي عن أبي الدرداء بمعنى يفيد .

وَالْمَتَقَدِّمُونَ لَا يَفْرُقُونَ فِي الْعَادَةِ بَيْنَ الْمَتَابِعِ وَالشَّاهِدِ .

وْغَالِبُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَتَابِعِ وَالشَّاهِدِ .

وَمِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ يَجْعَلُ الْآيَةَ وَقَوْلَ الصَّحَابِيِّ شَاهِدًا .

وَالْمَتَقَدِّمُونَ لَا يَتَوَسَّعُونَ فِي هَذَا كَثِيرًا .

الإِسْنَادُ وَالِاتِّصَالُ وَالْإِنْقِطَاعُ

اتِّصَالُ السَّنَدِ : هُوَ أَخَذَ الرَّاوي الْحَدِيثَ عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ مَبَاشَرَةً .

الْمُتَّصِلُ : مَا ثَبَتَ فِيهِ أَخَذَ رَوَاتِهِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ مَبَاشَرَةً .

التَّحْمُلُ : أَخَذَ الْحَدِيثَ عَمَّنْ رَوَاهُ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ :

السَّمَاعُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالْإِجَازَةُ ، وَالْمَنَاوَلَةُ ، وَالْمَكَاتِبَةُ ، وَالْإِعْلَامُ ، وَالْوَصِيَّةُ ، وَالْوَجَادَةُ .

السَّمَاعُ : أَنْ يَسْمَعَ الرَّاوي الْحَدِيثَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ مَشَافَهَةً .

الْعَرْضُ : أَنْ يَقْرَأَ الرَّاوي الْحَدِيثَ عَلَى الشَّيْخِ وَالشَّيْخُ يَسْمَعُ مِنْهُ .

الْإِجَازَةُ : أَنْ تَحْزِيزَ غَيْرُكَ بِرَوَايَةِ مَرْوِيَاتِكَ .

الْمَنَاوَلَةُ : أَنْ تَنَاولَ أَحَدًا كِتَابًا فِيهِ مَرْوِيَاتُكَ لِيَرْوِيَهُ عَنْكَ .

الْمَكَاتِبَةُ : أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ إِلَى الطَّالِبِ وَهُوَ غَائِبٌ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ بِخَطِّهِ ، أَوْ يَكْتُبَ لَهُ ذَلِكَ

وَهُوَ حَاضِرٌ .

الْإِعْلَامُ : إِعْلَامُ الرَّاوي لَطَالِبٍ بِأَنْ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْ هَذَا الْكِتَابُ سَمِعَهُ أَوْ مِنْ رَوَايَتِهِ ^(١) .

الْوَصِيَّةُ : أَنْ تَوْصِيَ بِكِتَابِكَ أَنْ تَرْوِيَ عِنْدَ مَوْتٍ أَوْ سَفَرٍ لِشَخْصٍ أَوْ أَكْثَرَ .

الْوَجَادَةُ : الْوُقُوفُ عَلَى مَرْوِيَّاتِ شَخْصٍ يَرْوِيهَا بِخَطِّهِ وَلَمْ يَلْقَهُ ، أَوْ لَقِيَهُ وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ

ذَلِكَ الْمَوْجُودُ ، وَلَا لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ وَلَا نَحْوُهَا .

وَشَرَطُ قَبُولِهَا : التَّحَقُّقُ مِنْ نَسَبَتِهَا لِمَنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ .

(١) فَإِنْ أَجَازَهُ بِرَوَايَتِهِ صَارَ إِعْلَامًا مَقْرُونًا بِإِجَازَةٍ .

صَيِّغُ التَّحْمِيلِ مِنْ حَيْثُ أَلْفَاظُهَا ثَلَاثَةٌ :

أَوَّلًا : الصَّيِّغُ الصَّرِيحَةُ بِالسَّمَاعِ : وأَعْلَاهَا سَمِعْتُ ، وَقَالَ لِي^(١) ، وَيَلِيهَا حَدَّثَنِي ، وَحَدَّثْنَا ، وَيَلِيهَا أَخْبَرَنِي وَأَخْبَرْنَا ، وَيَلِيهَا : أَنْبَأَنِي وَأَنْبَأْنَا ، وَقَرَأَ عَلَيْنَا وَسَمِعْنَا عَلَيْهِ ، وَقَالَ لَنَا وَحَكَى لَنَا ، وَذَكَرَ لَنَا وَشَافَهُنَا ، وَعَرَضَ عَلَيْنَا وَعَرَضْنَا عَلَيْهِ ، وَنَاولْنَا وَكُتِبَ لَنَا ، وَنَحَوُّهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِتِّصَالِ .

وَالْأَصْلُ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَ هَذِهِ الصَّيْغِ ، وَهَذَا صَنِيعُ الْمُتَقَدِّمِينَ . وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ إِلَّا الْمُتَأَخِّرُونَ .

ثَانِيًا : الصَّيِّغُ الصَّرِيحَةُ بِعَدَمِ السَّمَاعِ : مِثْلُ أَخْبَرْتُ ، أَوْ حَدَّثْتُ "بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ" ، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى انْقِطَاعِ فِي السَّنَدِ بَيْنَ الرَّوَايِ وَشَيْخِهِ الَّذِي حَدَّثَ عَنْهُ .

ثَالِثًا : الصَّيِّغُ الْمُحْتَمَلَةُ لِلِسَّمَاعِ وَعَدَمِهِ : كَصَيِّغِ (أَنَّ) ، وَ(عَنْ) ، وَ(قَالَ) ، وَ(ذَكَرَ) .
تَنْبِيْهُ : (أَنَّ) وَ(عَنْ) لَيْسَتَا فِي الْحَقِيقَةِ أَلْفَاظًا لِلْأَدَاءِ ، وَإِنَّمَا أُدْخِلْتَا فِي أَلْفَاظِ الْأَدَاءِ ؛ لِأَنَّهُمَا تُذَكَّرَانِ فِي سِيَاقِ الْإِسْنَادِ كَأَلْفَاظِ الْأَدَاءِ وَنِيَابَةِ عَنْهَا .

الْعُنْنَةُ : أَدَاءُ الرَّوَايِ صَيِّغَةُ التَّحْمِيلِ بِلَفْظِ (عَنْ) .

الْمُعْنَنُ : هُوَ الْإِسْنَادُ الَّذِي تَكُونُ بَعْضُ أَوْ كُلِّ صَيِّغِ التَّحْمِيلِ فِيهِ بَيْنَ الرَّوَاةِ (عَنْ ، عَنْ) .

الْمُؤَنَّنُ : هُوَ الْإِسْنَادُ الَّذِي تَكُونُ بَعْضُ أَوْ كُلِّ صَيِّغِ التَّحْمِيلِ فِيهِ بَيْنَ الرَّوَاةِ (أَنَّ ، أَنَّ) .

الْإِسْنَادُ

وهو على أقوال :

١- كل ما اتصل إلى من عَزِيٍّ إِلَيْهِ . وعلى هذا يدخل المرفوع والموقوف والمقطوع .

٢- المرفوع المتصل .

٣- المرفوع وإن لم يتصل .

(١) وهذا بناء على قول من قدَّم العرض على السماع .

وقد يراد به معنى آخر : وهو كل كتاب جُمع فيه مرويات كل صحابي على حدة^(١). «كمسند أحمد» .

المُسْنَدُ : هو الذي روى الحديث مسنداً .

المسند إِلَيْهِ : هو من نسب إليه الحديث مسنداً .

السَّنَدُ : رواية الحديث .

الإِسْنَادُ : هو السند ، أو رواية السند .

الْمُنْقَطِعُ

الْمُنْقَطِعُ : ما لم يتصل إسناده ، على أي وجه كان انقطاعه . وهذا عند المتقدمين .

وعند المتأخرين : كل انقطاع في السند ، عدا المرسل ، أو المعلق ، أو المعضل .

والبعض ربما أطلق الانقطاع على ما فيه مبهم ، كالحاكم .

وأطلقه البردجي على ما أضيف إلى التابعين أو من دونهم . فهو على هذا بمعنى المقطوع

عند المتأخرين .

المَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ : هو أن يزيد راو في الإسناد راوياً لم يذكره غيره من الرواة

في نفس السند من طريق أخرى متحدة معها .

وَشَرْطُهُ : أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة من الرواية الناقصة ، وإلا فمتى كان

مُعْنَعاً ترجحت الزيادة .

كحديث ابن المبارك قال : حدثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، حدثني بُسْرُ بن

عُبَيْدِ اللَّهِ ، قال سمعت أبا إدريس ، قال : سمعت واثلة يقول : سمعت أبا مَرْثَدٍ يقول : سمعت

رسول الله ﷺ يقول : « لا تجلسوا على القبور ولا تُصَلُّوا إليها » .

الزيادة في هذا المثال في موضعين ، الأولى (سفيان) ، والثانية (أبا إدريس)

أما زيادة (سفيان) فوهم ممن دون ابن المبارك ؛ لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن ابن

المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد ، ومنهم من صرح فيه بالإخبار .

(١) وأول من صنف فيه أبو داود الطيالسي ، وأعظم مصنف فيه مسند أحمد .

وأما زيادة (أبا إدريس) فوهم من ابن المبارك ؛ لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس ، ومنهم من صرح بسماع بُسرٍ من واثلة .
 المُرْسَل : كل منقطع على أي وجه كان انقطاعه . وهذا عند المتقدمين .
 وعند المتأخرين : ما رواه التابعي عن النبي ﷺ .
 كقول ابن المسيّب : قال رسول الله ﷺ .
 مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ : هو ما أخبر به الصحابي عن الرسول ﷺ ، وثبت عدم سماعه منه ، أو شهوده لهذا الخبر بعينه .
 المُرْسَلُ الخَفِيُّ : رواية الراوي عن لقيه ولم يسمع منه شيئاً^(١) .
 كرواية الأعمش ، وأيوب السَّخْتِيَّاني ، وعبد الله بن عون ، عن أنس . وهؤلاء رأوا أنس بن مالك ولم يسمعوا منه .
 ويطلق بعض المتقدمين على المراسيل مصطلح «الأحاديث البُثر» .
 المُعْضَل : هو : الموضوع ، والباطل ، والمنكر ، وإن اتصل سنده . وهذا عند المتقدمين .
 وعند بعض المتقدمين كابن المديني ، وتابعهم عليه المتأخرون : هو ما سقط من إسناده راويان ، ولا يكون السقط من مبدئه .
 كقول : مالك والثوري ومن في طبقتهم من أتباع التابعين قال النبي ﷺ .
 وأطلقه الحاكم على الحديث المقطوع^(٢) ، ويجيء في رواية أخرى متصلاً عن النبي ﷺ .
 المُعَلَّق : هو ما حُذف من مبتدأ إسناده راو فأكثر توالياً ولو إلى آخر الإسناد . وهو من اصطلاحات المتأخرين .
 كقول البخاري : وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ ...

(١) وليس هو عند المتقدمين ، وإنما يفرقه المتأخرون عن المرسل الجليّ بأن المرسل الجليّ لم يلقَ راويه من أرسل عنه ، وعن المُدَلَّس بأن المُدَلَّس سمع بعض حديث من دلس عنه .
 (٢) فكأن الحاكم يعبر عن إعلال الحديث باستخدامه .

الْبَلَاغَات : ما قال فيه الراوي بلغني عن النبي ﷺ أو عن غيره . وهو كثير في «موطأ» مالك .

الضَّعِيفُ

الحَدِيثُ الضَّعِيفُ : هو ما فقد شرطاً أو أكثر من شروط قبول الحديث.

ويقال للضَّعِيفِ أيضاً المردود .

وليس له مثال يمثل به يشمل كل معانيه ، وإنما أمثلته كل مختص بنوع من أنواعه .

أَصُولُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ ثَلَاثَةٌ : ضعف الرواة بأقسامه ، والإنقطاع بأقسامه ، والمُعْلُ بأقسامه .
ولا تحل رواية الضعيف إلا مُبَيَّنّاً ضَعْفُهُ .

الرَّأْيُ الضَّعِيفُ : هو كل راو ثبت الطعن في ضبطه أو عدالته .

مَرَاتِبُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ : هي درجاته من حيث القوة في الضعف^(١).

وإليك ذكرها من أخفها إلى أشدها ضعفاً :

١ - المرسل^(٢) .

٢ - الغريب^(٣) .

٣ - الشاذ .

٤ - المضطرب .

٥ - الواهي .

٦ - المنكر .

٧ - الضعيف جداً .

٨ - المعضل^(٤) .

(١) وفائدتها : معرفة ما يعتضد به .

(٢) إلا مراسيل من لا يروي إلا عن ثقة فهي صحيحة ، ومراسيل من يروي عن الضعفاء فهي ضعيفة جداً .

(٣) إلا ما صرح الأئمة المتقدمون بقبوله .

(٤) بمعناه عند المتقدمين .

٩- لا أصل له .

١٠- الموضوع .

١١- الباطل^(١).

الْمُنْكَرُ : على معان :

١- تفرد الراوي ثقة كان أو ضعيفاً بحديث لم يشاركه فيه غيره . وهو مذهب غالب المتقدمين .

٢- ما تفرد به الشيوخ^(٢) .

٣- مخالفة المقبول لمن هو أولى منه .

٤- تفرد الضعيف .

٥- تفرد المتروك .

٦- مخالفة الضعيف للمقبول . وهو الذي عليه المتأخرون .

التَّفَرُّدُ : إشارتهم إلى استغراب ذلك التفرد ، وإعلال الرواية به ، وأحياناً قليلة يريدون إعلال

متابعاتها وعدم الاعتماد بتلك المتابعات ؛ وقد يريدون به معنى التفرد النسبي . وهذا عند المتقدمين .

أما المتأخرون فعندهم : إنفراد الراوي بالحديث بحيث لم يشاركه فيه أحد .

الْفَرْدُ الْمَطْلَقُ : وهو ما تفرد به راويه لم يروه أحد غيره .

الْفَرْدُ النَّسْبِيُّ : وهو ثلاثة أنواع :

١- ما تفرد به ثقة ، لم يروه أحد من الثقات إلا هو ، وإن كان مروياً عن غيره من الضعفاء .

٢- ما تفرد به أهل بلد معين ، بأن لم يروه غيرهم .

٣- ما تفرد به راو اختص بغيره ، كقولهم : لم يروه عن فلان إلا فلان ، وإن كان مروياً من

وجوه عن غيره .

تَنْبِيْهٌ : فَرَّقَ البعض بين الحديث الغريب والحديث الفرد خلافاً لمن جعلهما مترادفين .

(١) وهذا التسلسل على ما تقرر عند المتأخرين، وإلا فإن المتقدمين كثيراً ما يسوون بين المنكر والموضوع والباطل والمعضل .

(٢) وتقدم أنهم من دون الحفاظ .

فهم يطلقون الغريب على الفرد النسبي ، والفرد يطلقونه على الفرد المطلق^(١).

وفرق البعض بينه وبين الشاذ والمنكر ، بأن الشاذ والمنكر ما كان عن مخالفة ، وقد علمت أن هذه طريقة المتأخرين .

الْوَحْدَان : جمع واحد ، وهو الراوي الذي لم يرو عنه إلا راو واحد .

الرَّائِي المَثْرُوك : هو الراوي المتهم بالكذب في حديث النبي ﷺ ، أو لكذبه في حديث الناس ، أو لتهمة بالفسق ، أو اشتد ضعفه لغفلته أو لكثرة الوهم .

وقصره المتأخرون : على من كان متهماً بالكذب .

الحَدِيث المَثْرُوك : هو الذي في إسناده : متهم بالكذب في حديث النبي ﷺ ، أو لكذبه في حديث الناس ، أو لتهمة بالفسق ، أو اشتد ضعفه لغفلته أو لكثرة الوهم .

وقد يطلق المتقدمون المَثْرُوك على الحديث المنكر والباطل والموضوع والشاذ .

المَقْلُوب : هو ما تغيرت فيه بعض الألفاظ في سند الحديث أو متنه ، تقديماً أو تأخيراً ، بعضها ببعض ، أو بلفظ آخر .

ففي السند : أن يُقَدَّم ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه ، كحديث مروي عن (كعب بن مُرَّة) فيجعله (مُرَّة بن كعب) .

أو يُبَدِّل الراوي بآخر كحديث مروي عن (سالم) فيجعله عن (نافع) .

والقلب في المتن : أن يُقَدَّم ويؤخر في بعض متن الحديث .

كحديث أبي هريرة المرفوع : ... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله . أخرجه مسلم .

الوهم فيه من يحیی القطان .

والصواب : حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، هكذا رواه مالك ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي .

(١) وهذا من تكلفات المتأخرين التي لا طائل تحتها ، ولا استخدام عملي لها .

أو يجعل سند حديث لمتن غير متنه .

كما روى جرير بن حازم ، عن ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » . أخرجه الطيالسي ، وعبد بن حميد ، والترمذي .

والصواب عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه .

المضطرب : هو الذي اختلف الرواة في سنده أو متنه على وجه لا يمكن فيه الجمع ولا الترجيح .

فإن أمكن الجمع فلا اضطراب ، أو رجحت إحدى الروايتين بوجه من وجوه الترجيح

فالحكم للراجحة ولا يكون مضطرباً .

وقد يعبر به بعض المتقدمين عن مطلق الضعف ، كقولهم : فلان مضطرب الحديث ، يريدون

أنه ضعيف الحديث .

الاضطراب أكثر ما يقع في حديث الضعفاء ؛ وهو في أحاديث الثقات نادر .

مثال الاضطراب في السند : كحديث : « شَيْبَتْنِي هُوْدٌ وَأَخَوَاتُهَا » .

أُخْتَلِفَ فيه على أكثر من عشرة أوجه ، فمنهم من رواه مراسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ،

ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند

عائشة ، ومنهم من جعله من مسند ابن عباس ، وغير ذلك^(١) .

مثال مضطرب المتن : كحديث : شريك عن أبي حمزة عن الشَّعْبِيِّ عن فاطمة بنت قيس رضي

الله عنها مرفوعاً : « ليس في المال حق سوى الزكاة » رواه ابن ماجه .

وبنفس السند روي بلفظ : « إن في المال لحَقّاً سِوَى الزكاة » رواه الترمذي .

فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل .

المُدْرَج : ما زيد في سنده أو متنه ما ليس منه بدون بيان .

(١) وكثيرٌ مما يَعُدُّ المتقدمون مضطرباً ، يجعله المتأخرون من قَبِيلِ تعدد الطرق ، فتنبه لهذا وكن حذراً .

مثال مدرج الإسناد : حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله أي الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » ، قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك » ، قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تزاني حليلة جارك » .

ورواه سفيان عن الأعمش ومنصور بن المعتمر وواصل الأسدي : عن شقيق ، عن عمرو بن شرحبيل ، عن ابن مسعود ... وساق الحديث . رواه الترمذي .

فلما رواه الثوري عنهم أدرج سند واصل في سند الأعمش ومنصور ، ولم يبين الاختلاف في رواياتهم .

ورواية واصل الأسدي ، عن شقيق ، عن ابن مسعود ، ليس فيها عمرو .

مثال مدرج المتن : كحديث أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أسبغوا الوضوء ، وويل للأعقاب من النار » . أخرجه الخطيب .

فقوله : « أسبغوا الوضوء » من قول أبي هريرة ، أدرج فيه . كذا أخرجه : الطيالسي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، وابن الجعد ، والبخاري ، ومسلم .

ويكون الإدراج في أول الحديث ، وفي وسطه ، وفي آخره .

الشاذ : هو المنكر . عند غالب المتقدمين كما يطلقه صالح جزرة ، والخليلي . ويطلقه الحاكم على تفرد الثقة مطلقاً .

وعند المتأخرين : أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الأرجح^(١) .

ويطلقه بعض المتأخرين : على تفرد الضعيف .

الأرجح : من قُدِّمَ لمزيد ضبط ، أو كثرة عدد ، أو لخصوصية ملازمة ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات .

مثال الشاذ في السند : ما رواه حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن عوسجة : أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه .

(١) واعتمدوا فيه تعريف الشافعي .

وخالفه ابن عُيَيْنَةَ وابن جُرَيْج وغيرهم فرووه : عن عمرو بن دينار ، عن عَوْسَجَةَ ، عن ابن عباس به . أخرجه : ابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

فزادوا ابنَ عباس في السند .

مثال الشذوذ في المتن : ما رواه زائدة بن قدامة في حديث صفة صلاة النبي ﷺ « في التشهد » وفيه : « ثُمَّ رَفَعَ أَصْبُعُهُ ، فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بِهَا » .

فقد خالفه : جمع منهم عبد الواحد بن زياد ، وشعبة ، وسفيان الثوري ، وزهير بن معاوية ، وسفيان بن عُيَيْنَةَ ، وسَلَام بن سُلَيْم ، وبِشْر بن الْمُفَضَّل ، وعبد الله بن إدريس ، وقيس بن الربيع ، وأبو عوانة الوضاح بن يزيد ، وخالد بن عبد الله الواسطي ، جميعهم روه ولم يذكروا (يحركها) .
الفرق بين الشاذ والمنكر عند المتأخرين : أن الشاذ مخالفة الثقة ، والمنكر مخالفة الضعيف .

المَحْفُوظ : ما يقابل الشاذ ، ورجح عند التعارض .

مثاله : هو المثالان المذكوران في نوع الشاذ ، على العكس ^(١) .

ويكون مثاله في المحفوظ متناً : « رَفَعَ أَصْبُعُهُ يَدْعُو بِهَا » .

المَوْضُوع ^(٢) : هو الكذب المنسوب إلى رسول الله ﷺ .

وبعض العلماء يعتبره قسماً مستقلاً وليس نوعاً من أنواع الأحاديث الضعيفة .

كحديث : إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها . أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» .

وضعه الكذاب : محمد بن شجاع الثلجي الجهمي .

الكُذَّاب : من يصنع حديثاً ، أو يسرقه ثم ينسبه للنبي ﷺ ، أو من يدَّعي سماع ما لم يسمع ، أو لقاء من لم يلقه .

الْمُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ : من غلب على الظن أنه يتعمد الكذب في أخباره .

السَّارِق : هو من يدَّعي - في الغالب - سماع حديث صحيح ليرغب الناس في حديثه .

(١) يعني : يكون مثاله في المحفوظ سنداً ، هو رواية ابن عُيَيْنَةَ وابن جريج وغيرهم عن عمرو بن دينار ...

(٢) ويقال له : المُلَزَق ، والمصنوع ، والمكذوب .

فهو لم يكذب - تأصيلاً - في إيراد متن الحديث ، وإنما كذب في ادعاء سماعه "إسناده" .
الباطل : هو ما عظم فيه وهم راويه ، أو المكذوب ، أو شديد النكارة . وهذا عند المتقدمين .
ولم أقف له على تعريف واضح عند المتأخرين .
ويمكن أن يعرف بأنه المكذوب مع كونه مُحالاً للثابت ، ولكن كما قدمنا لا بد من ضبط مصطلحات المتقدمين والبناء عليها .

لَا أَصْلَ لَهُ : ما لا يصح أصله إلى من نسب إليه . وهذا عند المتقدمين .
فقد يكون له سند لكن لا يصح .

كحديث روي عن سفيان ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر : أن النبي ﷺ قال :
« دفن البنات من المكرمات » . أخرجه الخليلي في «الإرشاد» .
وقال : وهذا لا أصل له من حديث سفيان وغيره ، إنما يروى عن ابن عطاء الخراساني ،
عن أبيه ، عن النبي ﷺ مرسلًا ، وابن عطاء متروك . اهـ .

وعند المتأخرين ، لا أصل له : أي لا سند له . كحديث : حسبي من سؤالي علمه بحالي .
المُصَحَّف : ما تغيرت بعض الألفاظ في سنده أو متنه إلى غير حقيقتها لفظاً أو معنى .
تَضَحِيفُ الْإِسْنَاد : كَالْعَوَامِ بْنِ مُرَاجِمٍ ، صُحِّفَتْ إِلَى : (الْعَوَامِ بْنِ مُزَاهِمٍ) ^(١) .
تَضَحِيفُ الْمَتْن : كحديث : « اَحْتَجَرَ فِي الْمَسْجِد » . صُحِّفَتْ إِلَى : اَحْتَجَمَ فِي الْمَسْجِد .
تَضَحِيفُ بَصَر : توهم في قراءة لفظة في سند أو متن بسبب سوء البصر ، أو رداءة الخط ،
أو عدم تشكيكه .

كحديث : «من صام رمضان وأتبعه سِتًّا من شوال» صَحَّفَهُ أَبُو بَكْرٍ الصُّوْلِيُّ فَقَالَ : «من صام
رمضان وأتبعه شيئاً من شوال» .
تَضَحِيفُ السَّمْع : هو تَوَهُّمٌ فِي سَمَاعِ لَفْظَةٍ فِي سِنْدٍ أَوْ مَتْنٍ بِسَبَبِ بَعْدِ السَّمْعِ ، أَوْ ضَعْفِ فِي سَمْعِهِ .
كعاصم الأحول صحف إلى (واصل الأحدب) .

(١) فتصحف حرف الجيم في (مراجم) إلى حاء ، وحرف الراء إلى زاي فصارت (مزاحم) .

تَصْحِيفُ الْمَعْنَى : هو أن يُفسَّرَ اللفظ على غير حقيقته .

كقول أبي موسى العَنَزِي : نحن قوم لنا شرف نحن من عَنَزَه ، صَلَّى إلينا رسول الله ﷺ .

يريد بذلك حديث «أن النبي ﷺ صَلَّى إلى عَنَزَةٍ»^(١) وهي الحَرْبَةُ تُنْصَبُ بين يدي المصلي ،

فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم .

المَحَرَّف : هو ما وقع التغيير - عمداً أو بغير قصد - في حروف كلمة فيه مما تختلف به صور الخط .

مثل (وكيع بن حُدُس) تحرفت إلى : (وكيع بن عباس) .

اللَّحْنُ فِي الْحَدِيث : هو الخطأ في قراءة الحديث ، وأكثر ما يراد به مخالفة قواعد النحو .

كأن يرفع منصوباً .

الحَدِيثُ الْمُعَلَّلُ^(٢) : هو الذي أُطْلِعَ فيه على مانع من قبوله ، مع أن الظاهر سلامته .

الْعِلَّةُ : سبب خفي يقدر في أصل الحديث مع أن الظاهر السلامة منه .

أُصُولُ الْعِلَلِ : ثلاثة : انقطاع في سند ، أو وهم من راوٍ ، أو اختلاف بين الرواة .

أَجْنَاسُ الْعِلَلِ : الانقطاع ، والتفرد ، وتعارض الوصل والإرسال ، أو الوقف والرفع ،

والتدليس ، ووهم الرواة ، والاضطراب .

وقد يطلق بعض المتقدمين الإعلال على كل أنواع الضعف من جرح أو غفلة أو سوء حفظ .

وقد يطلقونها على كل ما يعل الحديث به وإن كان غير قاذح في صحة المتن ، وقد سمي الترمذي

النسخ علة .

وميدان العلل أحاديث الثقات .

وتقع العلة في الإسناد ، وفي المتن .

تَعَارُضُ الْوَصْلِ مَعَ الْإِرْسَالِ : وهو أن يروى الحديث بإسناد متصل ، وبإسناد آخر مرسلًا .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، وأحمد ، وأبو يعلى .

(٢) والمشهور في كتب المصطلح تسميته بالحديث (المعلل) وهو خطأ لغة ؛ لأن اسم المعلل اسم مفعول من

(علله) بمعنى ألهاه ، ومنهم من يسميه (المعلول) وهو ضعيف لغة ؛ لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول .

تَعَارُضُ الرَّفْعِ مَعَ الْوَقْفِ : وهو أن يروى الحديث بإسناد مرفوعاً ، وبإسناد آخر موقوفاً .

الْمُتَوَاتِرُ وَالْأَحَادُ

الْمُتَوَاتِرُ : هو المستفيض المشهور عند المتقدمين ، ويدخل فيه الأحاد .

وعند المتأخرين : هو ما رواه جمع عن جمع تُحِيلُ العادة تواطؤهم على الكذب ، وأسندوه إلى محسوس .

وهذا تعريف حادث ليس يُعرف لأهل الحديث المتقدمين ، وإنما وضعه المتأخرون على طريقة

المتكلمة والأصوليين ومن نحى نحوهم .

وينقسم المتواتر - عند المتأخرين - إلى قسمين :

١ - الْمُتَوَاتِرُ اللَّفْظِيُّ : وهو ما تواتر لفظه ومعناه .

كحديث : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ، فليتبوأ مقعده من النار » .

٢ - الْمُتَوَاتِرُ الْمَعْنَوِيُّ : وهو معنى مشترك وقع في أحاديث كثيرة مختلفة الوقائع .

كرفع اليدين في الدعاء ، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث ، فيه « رَفَعَ يديه في الدعاء » في

قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر

باعتبار المجموع .

الْأَحَادُ : - في عرف المتأخرين - هو كل ما ليس بمتواتر على طريقتهم .

وينقسم إلى : المشهور ، والعزيز ، والغريب .

الْمَشْهُورُ وَالْعَزِيزُ وَالْغَرِيبُ

الْغَرِيبُ : هو ما انفرد بروايته واحد في أي موضع كان من السند .

وغالب الغريب ضعيف ، وقد يكون حسناً ، ونادراً ما يكون صحيحاً .

الْعَزِيزُ : ما لا يقل رواته عن اثنين في طبقة أو أكثر من طبقات السند .

ولا أعلمه في اصطلاح المتقدمين . و العزيز لا يقتضي الصحة أو الضعف .

كحديث " أبي كُرَيْب ، وواصل ، وعلي بن المُنْذِر " قالوا : حَدَّثَنَا ابنُ فَضِيلٍ ، عن أبي مالك

الْأَشْجَعِيِّ ، عن أبي حازم ، عن أبي هُرَيْرَةَ ، وعن رُبَيْعِ بنِ حِرَاش ، عن حُدَيْفَةَ ، قالَا : قَالَ رَسُولُ

الله ﷻ : « أَضَلَّ اللهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا ، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمَ الْأَحَدِ ، فَجَاءَ اللهُ بِنَا ، فَهَدَانَا اللهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ ، وَالسَّبْتَ ، وَالْأَحَدَ ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبِعٌ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ، وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الْمُقْضِيُّ لَهُمْ قَبْلَ الْخَلَائِقِ » . أخرجه مسلم ، وابن ماجه ، والنسائي .

المشهور : هو المعروف بين المحدثين لتعدد أسانيده ، وشاع بينهم بالصحة . وهذا عند المتقدمين .
وعند المتأخرين : ما رواه ثلاثة فأكثر في طبقة أو أكثر ما لم يبلغ حد التواتر ، وهذا يسمى بالمشهور الاصطلاحي .

ويطلق عليه بعضهم المستفيض ، وذلك لانتشاره . وهما واحد عند محدثي المتأخرين .
كحديث ابن عمرو : أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بَقْبِضِ الْعُلَمَاءِ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي .

فرواه عن ابن عمرو في جميع طبقات السند ثلاثة فأكثر .
المشهور غير الاصطلاحي : وهو الذي يشتهر عند فئة من الناس .
كالمشهور بين أهل الحديث خاصة ، أو بين أهل الحديث والعلماء والعوام ، أو بين الفقهاء ، أو بين الأصوليين ، أو بين النحاة ، أو بين الأدباء ، أو بين العامة .

الحديث القدسي

الأحاديث القدسيّة : هي الأقوال التي ينسبها النبي ﷺ إلى الله تبارك وتعالى مما ليس في القرآن . وتسمى كذلك بالأحاديث الإلهية ، والربانية .

كحديث : أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « قَالَ اللهُ تَعَالَى : يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي الْأَمْرُ أَقْلَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ » . أخرجه عبد الرزاق ، والحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

ولا أعرف مصطلح الحديث القدسي ولا الإلهي ولا الرباني عند المتقدمين .

الْمَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ

الْمَرْفُوعُ : ما أضيف للنبي ﷺ .

قولاً كان أو غيره ، من صحابي أو ممن دونه ، متصلاً كان أو منقطعاً .

وقصره البعض على رواية الصحابي عن النبي ﷺ دون غيره .

ومنهم من يسمي المسند مرفوعاً .

مثال المرفوع قولاً :

قوله : ﷺ « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ » أخرجه : الطيالسي ، وأحمد ،

والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وأبو يعلى ، والترمذي .

ومثال الفعل : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى وَحَوْلَ رِدَاءِهِ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ .

أخرجه مالك ، والحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي .

ومثال التقرير : قوله ﷺ للجارية : « أَتَيْنَ اللَّهَ ؟ فَقَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، قَالَ : مَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ :

أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » . أخرجه : الطيالسي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ،

ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

ومثال الصفة : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرَ شَعْرِ اللَّحْيَةِ . أخرجه : ابن أبي شيبة ، ومسلم .

ومن صور المرفوع : إذا قال الراوي عن الصحابي : "يرفع الحديث" ، أو "ينميه" ، أو "يلغ به" ،

أو "يرويه" ، أو "رواية" ، أو "رواه" . لأن الغالب أن الصحابة يتلقون عن الرسول ﷺ .

الْمَرْفُوعُ حُكْمًا^(١) : وهو أقسام :

الأول : ما رواه الصحابي ممن لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب^(٢) مما لا يمكن أن يقال بالرأي .

(١) ويسمى : الموقوف الذي له حكم المرفوع .

(٢) كعبدالله بن سَلام ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم .

كتفسير ، أو الإخبار عن الأمور الماضية ، أو صفة الجنة والنار ، أو الإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، أو الحكم على فعل من الأفعال بأنه طاعة أو معصية لله أو لرسول الله ﷺ ، أو فعل عبادة لم ترد بها السنة^(١).

وهذا عند المتأخرين ، وهي دعوى عريضة لا برهان عليها ، فلا يكاد يمر حديث من قبيل ما تقدم ، إلا زعموا أنه في حكم المرفوع ، فيقول الصحابة - رضي الله عنهم - ما لم يقولوه ، وإذا كان الصحابي لم ينسب ما يقوله إلى النبي ﷺ فكيف يُدعى عليه ذلك في آخر الزمان ؟ .
ولا أعلم عند المتقدمين ثمة موقف قالوا بأنه له حكم الرفع .

وقد سمع الصحابة - رضي الله عنهم - أخباراً كثيرة من أهل الكتاب في أمور شتى ، وحدثوا بها عنهم ، ويعسر تمييز ما أخذوه عن أهل الكتاب أو أخذوه عن النبي ﷺ أصلاً ، وقد يجتهد الصحابي في المسألة ، أو يستنبط حكماً ، أو ينزع حكمة من آية ، وقد يتكلمون في أمور الثواب والعقاب من قبيل التمثيل^(٢).

ثم هو أمر لا ينضبط بضابط ولا يستقيم على قاعدة واحدة عند الجميع ، والأنظار فيه مُتَفَاوِتة فما يراه البعض له حكم الرفع ، لا يراه غيره ، فمثل هذا يبقى أمراً مظنوناً ، لا يمكن القطع به .
ولطالما أعلَّ الحفاظ المتقدمون كثيراً من الأحاديث المرفوعة بالوقف ، فلو كان الموقف له حكم الرفع لما رجحوا الموقف في التعارض مع المرفوع ، فإن له حكمه في كل الأحوال .
الثاني : قول الصحابي : " أمرنا " أو " نهينا " .

الثالث : قول الصحابي : " من السنة كذا " .

الرابع : قول الصحابي : " كنا نفعل كذا " .

الخامس : قول التابعي عن الصحابي : (يرفع الحديث) أو (ينميه) أو (يبلغ به) أو ما في معناه ، دون ذكر النبي ﷺ .

(١) كما أدى علي رضي الله عنه صلاة الكسوف ، أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» ، وهو أثر لا يصح .

(٢) وانظر ما اعترض به الشيخ أسعد سالم تيم في رسالته - الماتعة - بيان أوهام الألباني رحمه الله (٤٦-٤٧) .

السادس : قول الصحابي : (قال : قال) .

والحق أن هذا الأخير له حكم الموقوف ، ولا يكاد يوجد لهذه المسألة مثال يسلم من علة ،

كما قال عبد الله الجديع . انظر «تحرير علوم الحديث» (١٨/١) .

المَوْقُوف : ما أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم .

وفقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً والمرفوع خبراً ، وعند المحدثين الكل أثر .

كالأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كان إذا سمع صوتاً أو دفأ قال : ما هو ؟ فإذا

قالوا : عرس أو ختان صمت . أخرجه عبدالرزاق .

وقد يطلق الموقوف على ما جاء عن غير الصحابة مقيداً .

كقولهم : وقفه فلان على أبي مجلز .

الصَّحَابِيُّ : مَنْ اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام^(١) .

المَقْطُوع : ما نقل عن التابعين - رحمهم الله - من قول أو فعل .

كقول إبراهيم بن يزيد النَّخَعِيُّ : لا بأس بالسواك أول النهار وآخره للصائم . أخرجه عبدالرزاق .

ويسمي بعض أهل الحديث كالشافعي والطبراني المنقطع (مقطوعاً) .

التَّابِعِيُّ : هو من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام . ويدخل فيه المخضرمون .

المُخْضَرَم : هو الذي أدرك زَمَنَ الجاهلية والإسلام ولم يلق النبي ﷺ .

كأبي عثمان النهدي ، وقيس بن أبي حازم ، وسعد بن إياس الشيباني .

طَبَقَاتُ التَّابِعِينَ : ثلاثة : الكبار ، المتوسطون ، الصغار .

كِبَارُ التَّابِعِينَ : من لقي الكبار من الصحابة . أو : من كانت أكثر روايته عن الصحابة .

كابن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح .

أَوَاسِطُ التَّابِعِينَ : من لقي متوسطي الصحابة .

كالحسن وابن سيرين .

(١) ولو للحظة ، ولو تخللت رَدَّةٌ بعض مراحل حياته .

صِغَارُ التَّابِعِينَ : هم الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة ، وَجُلُّ رَوَايَتِهِمْ عَنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ .
كالزهري ، وقتادة .

نُطَائِفُ الْإِسْنَادِ

الْإِسْنَادُ الْعَالِي : هو الذي قَلَّ عدد رواته بالنسبة إلى سندٍ آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أكثر .
الْإِسْنَادُ النَّازِل : هو الذي كَثُرَ عدد رواته بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أقل .
فإذا روى راو الحديث بسند بينه وبين المنسوب إليه ثلاثة ، وروي من طريق آخر بينه وبين المنسوب إليه أكثر من ثلاثة ، فالأول هو العالي ، والثاني هو النازل .

الثَّلَاثِيَّات : هي الأسانيد التي يكون بين راويها وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة .

كثلاثيات مسند أحمد ، وقد بلغ عددها (٣٣٢) حديثاً .

قال أحمد : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْثَنِيِّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ : « مَنْ يَنْظُرْ مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ ؟ » قَالَ : فَأَنْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَ ابْنِي عَفْرَاءَ قَدْ ضَرَبَاهُ حَتَّى بَرَكَ . قَالَ : فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ : أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ أَنْتَ الشَّيْخُ الضَّالُّ ، قَالَ : فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ : هَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ ، أَوْ قَالَ قَتَلَهُ قَوْمُهُ . أخرجهم أحمد .

المُسْلَسَلُ : ما تتابع رواة إسناده على صفة أو حالة واحدة .

كالمسلسل بالأولية ، والمسلسل بالمحمدين ، والمسلسل بالفقهاء .

رِوَايَةُ الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ : رواية الشخص عمن هو دونه في السن أو الطبقة .

مثل : رواية الصحابة عن التابعين ، كرواية العبادلة وغيرهم عن كعب الأحمار .

رِوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ : هي رواية الأب عن ابنه .

كرواية العباس بن عبد المطلب ، عن ابنه الفضل .

رِوَايَةُ الْأَبْنَاءِ عَنِ الْأَبَاءِ : هي رواية ابن عن أبيه ، أو عن أبيه عن جده .

كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

المُدَبَّج : أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر .

كرواية عائشة وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أحدهما عن الآخر ، ورواية مالك والأوزاعي - رحمهما الله - أحدهما عن الآخر .

رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ : أن يروي أحد القرينين عن الآخر ، ولا يروي الآخر عنه .

كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ، ولا يعلم لزهير رواية عن زائدة بن قدامة .

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ : أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيها .

مثل الإمام مالك : اشترك في الرواية عنه الزهري وهو من شيوخه ، وأحمد بن إسماعيل

السَّهْمِي ، وهو من تلاميذ مالك .

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ : أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطأ ولفظاً ، وتختلف أشخاصهم .

كأحمد بن جعفر بن حمدان : أربعة أشخاص في عصر واحد .

الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ : هو حديث اتفقت فيه أسماء ، أو ألقاب ، أو كنى ، أو أنساب ، الرواة

خطأً ، واختلفت لفظاً .

كسَلَامٌ وَسَلَامٌ ؛ وَعَبَّاسٌ وَعَبَّاسٌ ؛ وَبَشِيرٌ وَبَشِيرٌ ؛ وَنُسَيْرٌ .

الْمُتَشَابِهُ : أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطأً ، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطأً ، أو بالعكس .

كـ ”محمد بن عَقِيلٍ” بضم العين ، و”محمد بن عَقِيلٍ” بفتح العين .

المُهْمَلُ : أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط ، أو مع اسم الأب

أو نحو ذلك ، ولم يتميزا بما يُخَصُّ كل واحد منهما .

كقول الراوي عن أحمد عن ابن وهب . فإنه إما أحمد بن صالح ، أو أحمد بن عيسى .

تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ : المراد به تأريخ مواليدهم وسماعهم من الشيوخ ، وقدمهم لبعض البلاد . ووفياتهم .

المَوَالِي مِنَ الرُّوَاةِ : جمع مولى ، وهو الراوي المنسوب إلى المحالف ، أو المعتق ، أو الذي أسلم

على يد غيره .

مثل محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفِي ؛ لأن جده المغيرة كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان

ابن أخنس الجُعْفِي ، فنسب إليه .

الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ

الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ : وصف الرواة بما يفيد قبول روايتهم أو ردّها .

مَرَاتِبُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ : هي جملة أوصاف الرواة حسب منازلهم في الضبط والعدالة .

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ :

١- مَرَاتِبُ التَّصْحِيحِ :

أ- ما دل على مبالغة في التوثيق : كأمير المؤمنين في الحديث ، لا يُسأل عن مثله ،

أو ثقتُ الناس ، ثقة ثقة ، ثقة ثبت ، ثقة مأمون ونحوها .

ب- ثقة ، ثبت ، مأمون ، حجة ، حافظ ، ضابط ، متقن .

٢- مَرَاتِبُ التَّحْسِينِ :

أ- شيخ ، صدوق^(١) ، لا بأس به ، وسط ، جيد ، صالح .

ب- مقارب ، صويلح ، أرجو أنه لا بأس به ، صدوق إن شاء الله ، محله الصدق .

الْفَاقُ مَتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ :

رَوَوْا عَنْهُ ، رَوَى النَّاسُ عَنْهُ ، احتمله الناس ، يكتب حديثه ، يجمع حديثه ، يعتبر به ، ينظر

في حديثه ، اختلف فيه ، مؤثّق ، مُضَعَّف .

مَرَاتِبُ الْجَرَحِ :

١- مراتب الضعف المحتمل (يعتبر بحديث رواتها) :

أ- لين الحديث ، فيه نظر ، فيه ضعف ، كذا وكذا ، تعرف وتنكر ، فيه أدنى مقال ،

فيه مقال ، فيه ضعف .

ب- ليس بالقوي ، ليس بذاك ، ليس بحجة ، ليس بعمدة ، ليس بالمرضي .

ت- ضعيف ، سيء الحفظ .

(١) وكثيراً ما يطلق المتقدمون (صدوق) على من هو بمرتبة الثقة عند المتأخرين ، فليتنبه لهذا جيداً .

٢- مراتب الضعف الشديد (لا يعتبر بحديث رواها) :

أ- مضطرب الحديث ، مردود الحديث ، منكر الحديث .

ب- متروك ، ذاهب الحديث ، مُطْرَح ، ارم به ، ساقط ، هالك ، ضعيف جداً ، تالف ، وإِ
بمرة ، سكتوا عنه ، ليس بشيء ، لا يساوي شيئاً ، فاسق ، لا يتابع على حديثه ، لا يكتب حديثه ،
لا يعتبر بحديثه .

ت- متهم بالكذب ، متهم بالوضع ، يسرق الحديث ، مجمع على تركه ، خبيث .

ث- كذاب ، دجال ، وضاع .

ج- أكذب الناس ، دجال من الدَّجَاجِلَة ، ركن من أركان الكذب .

النَّسْخُ وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ

النَّسْخُ : رَفْعُ الشَّارِعِ حَكْماً مُتَقَدِّماً بِحَكْمٍ مُتَأَخِّرٍ .

كحديث بُرَيْدَةَ : « كُنْتُ هَيِّئْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا » . أخرجه مسلم .

غَرِيبُ الْحَدِيثِ : هو لفظ غامض يقع في متن الحديث يبعد عنه الفهم ^(١) .

كما في بعض ألفاظ حديث أم رزق :

(العَشَنَق) معناه: الطويل . و(إن شرب اشْتَفَّ) معناه: استقصى ما في الإناء . و(الزَّرَنَب)

معناه: نبات طيب الريح . و(بَجَحْنِي) معناه: فرحني بتوالي إحسانه إلي . و(عُكُومُهَا رَدَاح) معناه:

العُكُوم : جمع عُكْم ، وهو العِدْلُ إذا كان فيه متاع ، والرداح ، العظيمة الثقيلة . و(ركب شَرِيّاً)

ومعناه: الفرس الفائق الخيار . من حديث طويل أخرجه البخاري .

التَّخْرِيجُ

أُصُولُ التَّخْرِيجِ : هي قواعد وضوابط فن تخريج الأحاديث .

(١) ولم يكن هذا في الزمان الأول ألفاظاً غريبة ، وإنما استغرب بسبب البعد عن العربية ، ومخالطة المولدين

والأعاجم .

التَّخْرِيجُ : له معانٍ :

الأول : انتقاء الراوي لنفسه من أصول سمعته عن شيوخه أحاديث .

فيصنفها إما على ترتيب أسماء الشيوخ ، ويسمى (المعاجم) ، أو عشوائياً، ويسمى (الفوائد) .

الثاني: هو عزو الحديث غير المسند إلى مصدره الأصلي .

كأن يذكر السيوطي متن حديث في «الجامع الصغير» وينسبه إلى الكتاب الأصل الذي أخذ عنه. فيأتي المخرَج فيتبعه في الكتب المسندة ثم يقول مثلاً: أخرجه: عبد الرزاق في «المصنف» برقم كذا ، وأحمد في «المسند» برقم كذا .

الثالث : بمعنى جمع الطرق والألفاظ .

بتقصي أسانيد الحديث في المصنفات والأجزاء ، والتنبيه على ما ورد من اختلافات بين أسانيدھا ومتونها ، وذكر العلل ، والجرح والتعديل ، وتعقب من تكلم في الحديث ، مع بيان مرتبة الحديث قبولاً ورداً .

التَّسْعَةُ : مالك ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي^(١) .

السَّبْعَةُ : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .
الْكُتُبُ السَّتَّةُ : فيه خلاف : فمنهم من يجعلهم : البخاري ، ومسلماً ، وأبا داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وهو الأشهر ، والذي جرى عليه ابن القيسراني ، وعبد الغني المقدسي ، والمزي ، وابن حجر ، ومن جاء بعدهم .
ومنهم من يجعلهم : مالكا ، والبخاري ، ومسلماً ، وأبا داود ، والترمذي ، والنسائي ، وهو اصطلاح رَزِين العَبْدَرِي صاحب «تجريد الأصول» ، وتبعه عليه ابن الأثير الجزري في «جامع الأصول» .

(١) قد يقال أن مصطلح (الكتب التسعة) مصطلح حادث إذ لا يعرف عن أهل الحديث، وإنما هو من ألفاظ المعاصرين. والحق أنه : لا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعاني . وقد دلت القرائن وممارسات أهل العلم على أهمية الكتب التسعة .

ومنهم من يجعلهم : الدارمي ، والبخاري ، ومسلماً ، وأبا داود ، والترمذي ، والنسائي .
ويسمونها البعض : بالأصول الستة .

ومنهم من يطلق عليها : الصحاح الستة ، وهذا الاصطلاح فيه نظر ، فإن أصحاب الكتب الستة عدا البخاري ومسلم لم يشترطوا إخراج الصحيح دون غيره في كتبهم .
الْأَيْمَةُ السُّتَّةُ : هم مصنفوا الكتب الستة .

أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ : هو ما اتفق على روايته أصحاب الكتب الستة .
الْأَصُولُ الْخَمْسَةُ : وتسمى أيضاً الكتب الخمسة ، وهي : صحيحا البخاري ومسلم ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي . وهو اصطلاح النووي ومن تبعه .
وجعلهم ابن حجر : مسند أحمد ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .
وهو المعروف اليوم .

الْأَرْبَعَةُ : أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .
ويقال فيها أخرجه الأربعة : أخرجه أصحاب السنن .
الثَّلَاثَةُ : أبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ : ما أخرجه البخاري ومسلم ، من طريق صحابي واحد .
والمجد صاحب «المتقى» ، يضيف الإمام أحمد للشيخين ، ليكون الحديث متفقاً عليه .
رَوَاهُ الشَّيْخَانُ : رواه البخاري ومسلم .

أَخْرَجَهُ : روى الحديث بالسند ، منه إلى من أخرجه عنه .

الصَّحِيحَانُ : كتابا البخاري ومسلم .

رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ : هو ما كان رواة إسناده مخرج لهم في صحيح البخاري ومسلم ،
أو أحدهما .

وليس يفيد الصحة . وتوسع فيه الهيثمي توسعاً غير مرضي ، وتبعه على هذا كثير ممن جاء بعده .
عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا : هو أن يكون إسناده الحديث أخرج مثله الشيخان أو أحدهما

في كتابيهما " الصحيح " ولم يخرجاه منته .

وأول من أطلقه الحاكم في «المستدرک» ، وتبعه عليه جمع ممن جاء بعده، وليس يفيد الصحة .

وغالب من أطلقه ترخص فيه ولم يراع فيه موافقة منهج الشيخين في تخرج أصله كما في كتابيهما .

تَرَاجُمُ الْأَبْوَاب : هي عناوين الأبواب في الكتب المصنفة في الحديث على أبواب العلم^(١) .

كقولهم : باب : صلاة العيدين . باب : زكاة الخضروات .

رُمُوزُ الْحَدِيث : وهي أحرف يعبر بها عن مصطلحات معينة .

مثل (ثنا) حدثنا . و(ح) لتحويل الإسناد .

ومنها رموز للكتب المصنفة : (حم) أحمد ، (مي) الدارمي ، (خ) البخاري ، (م) مسلم ،

(د) أبو داود ، (جه) ابن ماجه ، (ت) الترمذي ، (ن) النسائي .

ولابد من التنبه إلى أن المصنفين تختلف ترميزاتهم، فليُنظر في مقدمة كل مُصَنَّفٍ لمراعاة

الفوارق في هذا كله .

الْكَتُبُ

المُصَنَّفَات : هي الكتب المصنفة ، ويقال لها : التصانيف ، ويقال لها : الأصناف .

المُصَنَّف : هو الكتاب الذي صنف على أبواب العلم ، كمصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة .

كُتُبُ الْمُتُون : هي الكتب المصنفة في الحديث ، سواء مسانيد ، أو مصنفات ، أو سنن ،

أو جوامع ، أو معاجم .

كُتُبُ السُّنَنِ : هي التي جمعت الأحاديث المرفوعة المسندة وفق أبواب الفقه كالسنن الأربعة^(٢) .

(١) فائدة : لم يترجم الإمامان مسلم والترمذي لأبواب كتابيهما ، وإنما فعل ذلك شراح الكتابين ومختصروا

صحيح مسلم .

(٢) وقد ترد فيها بعض الموقوفات ولكنها نادرة ، والفرق بينها وبين المصنفات ؛ أن المصنفات تكثر فيها

الموقوفات والمقطوعات ، بل هي في مصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة أكثر من المرفوعات .

الجوامعُ : هي التي جمعت الأحاديث المرفوعة المسندة وفق أبواب الفقه ، مضافاً إليها أبواب في الفضائل والتفسير وصفة الجنة وصفة النار وغير ذلك . كـ «جامع الترمذي» .

الجوامعُ في عُرفِ المتأخرين : هي التي صُنفت في الجمع بين الكتب المتقدمة المصنفة في الحديث مع تجريدها من أسانيدها ، وحذف مكرراتها ، مثل «جامع الأصول» لابن الأثير الجزري ، و «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي ، و «جمع الفوائد» لمحمد بن سليمان الروداني^(١) .

أَحَادِيثُ الْأَحْكَامِ : هي الأحاديث التي تروى في أبواب العبادات والمعاملات ، كالصلاة والصوم والحج والجهاد والبيع ، ليس فيها كتب الإيمان والعلم والاعتصام والفن والقيامة ، ونحوها .

كُتُبُ الْأَحْكَامِ : هي الكتب المصنفة في أحاديث الأحكام خاصة .

كـ «المنتقى» للمجد ابن تيمية ، و «المحرر» لابن عبد الهادي ، و «بلوغ المرام» لابن حجر^(٢) .

الْأَجْزَاءُ الْحَدِيثِيَّةُ : مصنفات تُجْمَعُ فيها أحاديثٌ في باب من أبواب العلم ، كجزء رفع اليدين للبخاري ، أو أحاديث راو معين ، كجزء حديث ابن عُيَيْنَةَ ، ونحوها مما يصنف في موضوع واحد .

النُّسخُ : هي أجزاء فيها سماع الراوي عن كل شيخ على حدة ؛ فمثلاً : نسخة حديث حماد بن سلمة عن ثابت ، ونسخة حديثه عن حميد ، ونسخة حديثه عن محمد بن زياد البصري .

وَالنُّسخُ فِي عَصْرِنَا : هي نسخ مخطوطات أو مطبوعات الكتب المصنفة .

كُتُبُ الزَّوَائِدِ : كتب تُفَرَّدُ فيها الأحاديث الزائدة في مصنَّفٍ على أحاديث كُتِبَ أخرى .

كـ «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» لابن حجر العسقلاني .

أفرد فيه زوائد مسانيد : أبي داود الطيالسي ، والحميدي ، وابن أبي شيبة ، ومسدد ، وأحمد بن منيع ، وابن أبي عمر ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد بن حميد ، وأبي يعلى ، والحارث بن أبي أسامة .

على الكتب السبعة : مسند أحمد وصحيح البخاري ومسلم ، وسنن أبي داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

(١) وهذا أجمعها ، وأحسنها اختصاراً ، وأجلُّها تبويماً .

(٢) وأجودها وأخصرها كتاب «المحرر» لابن عبد الهادي ، وقد وهم من قدم «بلوغ المرام» عليه .

الرِّيَاضَات : هي الأحاديث التي يزيد بها راوية كتاب ما عليه .

كزيادات عبد الله بن أحمد على مسند أحمد ، وزادات الفِرْبَرِي على البخاري ، وزادات الجُلُودِي على مسلم .

المُسْتَدْرَكَات : كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدرکها على كتاب آخر مما فاته على شرطه ، كـ «المستدرک على الصحيحين» ، للحاكم^(١) .

المَعَاجِم : كتب مسندة جمع فيها مؤلفوها الحديث مسنداً مرتباً على أسماء الصحابة وفق ترتيب حروف الهجاء .

مثل معاجم الطبراني الثلاثة ، «المعجم الكبير» ، و «الأوسط» ، و «الصغير» .

مُعْجَمُ الشُّيُوخ : هو ما ألفه المحدثون مما سمعوه عن شيوخهم مسنداً ، يرتبونه بترتيب أسمائهم وفق أحرف المعجم ، وقد يذكرون شيئاً من تراجمهم .

المَشِيخَات : هي الكراريس التي يجمع فيها المحدث أسماء شيوخه وتراجمهم ، ومروياته عنهم ، وإجازاتهم له .

كُتُبُ التَّرْغِيبِ وَالتَّوْبَةِ : هي الكتب المصنفة في جمع أحاديث الثواب والعقاب .

الأَرْبَعِيَّات : كتب جمع فيها أصحابها أربعين حديثاً أصولاً جامعةً ، كالأربعين في الجهاد لابن المبارك ، والأربعين النووية^(٢) .

وغايتهم فيها جمع الأحاديث الجامعة في بابها والتي تغني عن غيرها مما ترد فيها جزئيات معاني الباب .

كُتُبُ الْأَمَالِي : هي الكتب التي يكتبها الطلاب في مجلس الإملاء .

الْأَمَالِي : هو جمع الإملاء ، وهو مجلس يعقده المحدث ، في يوم من أيام الأسبوع ، ثم يورد بأسانيده أحاديثاً وآثاراً ، ثم يورد الفوائد المتعلقة بها ، وحوله تلامذته يكتبون .

(١) ومنهم من عدَّ «المختارة» للضيء المقدسي من المستدركات على الصحيحين .

(٢) وظاهر صنيع مصنفها اشتراط الصحة كما فعل النووي في أربعينه ، وإن لم يوافق على تصحيح بعضها .

كُتِبُ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةُ : وهي ما يُجَرِّجُهُ المصنّفُ لنفسه من غير مراعاة لترتيب أو نوع ، وقد يقال لها : (الفوائد المنتقاة) .

كفوائد تمام ، وفوائد ابن منده ، وفوائد الصُّورِي ، وفوائد أبي الشيخ الأصبهاني ، وفوائد حديث أبي ذر الهَرَوِي ، وفوائد محمد بن مَحَلَّد ، وفوائد أبي عمير لابن القاصِّ .

كُتِبُ الشُّرُوحُ : هي الكتب المصنفة لبيان ما يحتاج إلى بيانه في كتب المتون الحديثية .

كـ «الاستذكار» لابن عبد البر في شرح موطأ مالك ، و «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني ، و «المنهاج شرح صحيح مسلم» للنووي .

كُتِبُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلُ : هي الكتب المصنفة في أحوال الرواة من تواريخ مواليدهم وسماعهم

من شيوخهم ، وذكر شيوخهم وتلاميذهم ، ومراتبهم ، وبلدانهم ، ورحلاتهم ، ووفياتهم .

كـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ، و «تهذيب الكمال» للزمري ، و «الكاشف» للذهبي .

كُتِبُ الْعِلَلُ : هي الكتب التي أوردت فيها الأحاديث المعللة .

كعلل الحديث لابن أبي حاتم ، وعلل الدارقطني .

ومنها الكتب التي أوردت فيها مسائل العلل . ككتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ،

رواية عبد الله بن أحمد .

ومسائل العلل كقولهم : لم يسمع الحسن من أبي هريرة ، وقولهم : أحاديث ابن إسحاق عن

نافع منكرة .

كُتِبُ السُّؤَالَاتُ : هي الكتب التي دونت فيها مسائل الأئمة وإجاباتهم عن كل ما يتعلق

بالرواة والأحاديث .

كسؤالات عثمان الدارمي لابن معين ، والآجري لأبي داود .

كُتِبُ التَّخْرِيجُ : هي الكتب التي تعنى بتتبع أسانيد الحديث والكلام عن طريقه وعلله

والحكم عليه .

كـ «نصب الراية» للزَّيْلَعِي ، و «التلخيص الخبير» لابن حَجَر .

كُتِبُ الأَطْرَاف : كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث الذي يدل على بقيته ، ثم يذكر أسانيد كل متن من المتون إما مستوعباً أو مقيداً لها ببعض الكتب .

ك «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ، للمزني ، جمع فيه أطراف أحاديث الكتب الستة ورتبه على مسانيد الصحابة .

و «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة بأطراف الكتب العشرة» لابن حجر، جمع فيه أطراف أحاديث «الموطأ» ، و «مسند الشافعي» ، و «مسند أحمد» ، و «مسند الدارمي» ، و «متقى ابن الجارود» ، و «مستخرج أبي عوانة» ، و «شرح معاني الآثار» للطحاوي ، و «صحيح ابن خزيمة» ، و «صحيح ابن حبان» ، و «سنن الدارقطني» ، و «مستدرك الحاكم» .

المَخْطُوط : نسخة من كتاب أو جزء ، مكتوبة باليد ، تميزاً له عن النسخة المطبوعة .

مُهَمَّاتُ الْقَوَاعِدِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ

- ١- لا يستطيع هذا العلم إلا بالحفظ والمذاكرة وممارسة الأسانيد والمتون .
- ٢- قواعد المصطلح والحكم على الرواة اجتهدية .
- ٣- غاية علم الحديث : معرفة المقبول من المردود .
- ٤- استمداد علم الحديث من كتب المتون والعلل والسؤالات والجرح والتعديل .
- ٥- أن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم^(١) .
- ٦- تعامل المتقدمين في الحكم على الحديث والرواة مَرَدُّهُ إلى القرائن أكثر من مَرَدُّهُ إلى الضوابط والقواعد .
- ٧- المتأخرون لا يحسنون هذا الفن كما يحسنه المتقدمون ، بل أفسدوه علينا ، مما جرَّ إلى قَلْبِ الحقائق الشرعية .
- ٨- إذا اختلف الأئمة في مصطلح فلا يصح انتقاء مفهوم دون غيره ، ثم حمل الجميع عليه ؛ لأن هذا يفضي إلى خلط المفاهيم ومن ثَمَّ تختلط الأحكام .
- ٩- لا يصلح أن يضع أحد مصنفًا في علوم الحديث ، ينتقي فيه مذهبًا معينًا في المسألة من المسائل ، وهم مختلفون أصلاً .
- ١٠- الواجب سبر مصنفات المتقدمين في الحديث ، ثم تتبع ألفاظ الأئمة المتقدمين ، وحمل المصطلح على مرادهم لا على فهم المتأخرين ، ومن ثَمَّ بناء علوم الحديث والتخريج والعلل والأحكام عليها .

(١) هو مروي عن أبي هريرة ، وابن عباس ، والحسن البصري ، وزيد بن أسلم ، وابن سيرين ، وإبراهيم النَّخَعِيُّ ، والضحاك بن مزاحم . أقول : وتصور نفسك لو كان ابن المديني ، وأحمد ، والبخاري ، وأبو حاتم أحياء ، وقد عاصروهم ابن حجر والسيوطي وبعض علماء عصرنا ، وعندك مسألة في الحديث ، فمن يا ترى تسأل ؟ أكنت تسأل أحمد أم ابن حجر ، أم تسأل البخاري أم السيوطي ؟ والجواب معروف لا ريب .

١١- لا بد من المراجعة من جديد والغربة ، وإزاحة المفاهيم المغلوطة على المتقدمين .

١٢- لا يلتفت إلى مقالات المتأخرين في تحرير اصطلاحات المتقدمين، فهي إما ثمرة تقليد بعضهم بعضاً، وإما أن مُطْلَقَهَا بدا له أمر لأول وهلة فظنه نهائياً فقال به من غير أن يستقصي أو يثبت .

١٣- الحل الأمثل هو حفظ مصطلحات الأئمة واحداً واحداً .

١٤- لا يعترض على المتقدمين في التعريفات ولا ينتقد عليهم ، ولعل هذا لأن القوم كانوا لا يتكلفون في التعريفات ولا يدققون في حدودها ، وإنما يتكلمون بأمر عام ، أو مقارب ، وأنهم إنما تعاملوا مع هذا الفن عملياً ، وليست طريقتهم كطريقة المتأخرين ، في تكلف التعريفات ، وعدم صونها عن الإسهاب ، والتوسع في تفعيل الجانب النظري .

أقسام الحديث

١٥- المتقدمون لا يفرقون في العادة بين الحديث والخبر والأثر من جهة الإطلاق .

المُتَوَاتِرُ وَالْأَحَادُ

١٦- لا يعلم لفظ المتواتر في مصنفات المتقدمين ، وأول من استخدم لفظ المتواتر الخطيب البغدادي ، وتبع فيه غير أهل الحديث .

١٧- غالب الحديث آحاد - على تعريف المتأخرين - وهو حجة إذا ثبت ، ويفيد العلم القطعي ، وَيُلْزَمُ مَنْ بَلَغَهُ الْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُ .

١٨- اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث الواحد لا يلزم منه الشك فيه ، فإن أهل الصنعة من الأئمة المتقدمين مقدّمون على غيرهم .

١٩- إذا اختلف المتقدمون في حديث نُعْمَلُ الْقَرَأْنِ الْقَاضِيَةِ بِالترجيح ، وهذا يحسنه أهل الحديث ممن هو على طريقة المتقدمين خاصة دون غيرهم .

٢٠- إذا تعارضت الأخبار فالمصير إلى المرجحات .

٢١- الأخبار منها ما هو أقوى في النفس من غيره من جهة القبول ، وإن كان الكل مقبولاً .

الصَّحِيحُ

- ٢٢- الشذوذ من جملة العلل الخفية ؛ فلا حاجة لذكره في تعريف الصحيح .
- ٢٣- المتقدمون يطلقون اسم الصحيح على كل ما يحتجُّ به عندهم ، وهذا يعم الصحيح والحسن .
- ٢٤- علة المتن تكون مرتبطة غالباً بعلة الإسناد .
- ٢٥- لا بد من ثبوت استقامة المتن في الحديث ، ولا يكتفى بمجرد النظر في الإسناد .
- ٢٦- استقامة المتن يحكم بها الحافظ المعروف بتمام الاستقراء .
- ٢٧- الإسناد من الدين ، ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء^(١) .
- ٢٨- قد اشتهرت الإجازات في عصرنا ، وكثر التباهي بها ، وهي عندي لا قيمة عملية لها .
- ٢٩- العمل اليوم في الحديث كله على الوجاذات ، وهنا لا بد من جمع المخطوط ، ولا يكتفى في تحقيق الكتاب بمخطوطة واحدة ، ثم لا بد من التأكد من دور النشر ، ومعرفة المؤتمن منها من غير المؤتمن .
- ٣٠- الأصل صحة ما في الصحيحين ، وما صرح الترمذي بصحته إذا ثبت في النسخ عنه ، وما سكت عنه النسائي في «الصغرى» .
- ٣١- الحديث إذا ثبت فهو حجة في العقائد والأحكام .
- ٣٢- الأحاديث لها طرق مسلوكة معروفة ، فإذا جاءت الأحاديث من غير هذه الطرق فهي مظنة وجود العلة .

٣٣- الأحاديث الصحيحة تتفاوت تبعاً لتمكنها من شروط الصحة .

الانْقِطَاعُ وَالْإِصْلَاحُ

- ٣٤- في الرواة المدلسين ، تقبل العنونة من المقل ما لم يثبت أنه دلّسه عن ضعيف ، فإن علمنا أن المسقط ثقة قبل الخبر ، ويقبل ممن عرف عنه كثرة ملازمته لمن روى عنه ، ولو لم يصرح بالسماع ، ومن مكثر لا يدلّس إلا عن ثقة .

(١) قاله ابن المبارك كما في «مقدمة صحيح مسلم» (٧٨/١) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٧/١) ،

والترمذي في «العلل الصغرى» (ص ٨٧) .

- ٣٥- لا بد من ثبوت السماع لتحقق اتصال الحديث ، وربما حمل على الاتصال ممن عرف طول معاصرته لمن روى عنه عرفاً وإن لم يصرح بالسماع من شيخه .
- ٣٦- الأصل المساواة بين الصيغ الصريحة في السماع ، ولم يفرق بين هذه الألفاظ إلا المتأخرون .
- ٣٧- الصيغ الصريحة بعدم السماع الأصل فيها انقطاع السند .
- ٣٨- الصيغ المحتملة للسماع وعدمه إن صدرت عن راو ثبت له هذا السماع من شيخه ، فهي محمولة على الاتصال ، وإن لم يثبت السماع فهو منقطع ، وإذا لم يترجح ثبوت السماع من عدمه فهو منقطع ، إلا أن يكون احتمال سماعه كبيراً بقرائن تدل على صحة السماع .
- ٣٩- فرق بين الرواية بـ (عَنْ) والرواية بـ (أَنَّ) .
- فإن الرواية بـ (أَنَّ) فيها تفصيل : فإن كان خبر (أَنَّ) مما يمكن أن يكون الراوي قد شهد به ، أو سمعه ممن روى عنه ، فهذا حكمه حكم (عَنْ) . وإن كان خبر (أَنَّ) مما لا يمكن أن يكون الراوي قد شهد به فهذا حكمه منقطع^(١) .

الثقة

- ٤٠- العدالة مردها بالجملة إلى الاستقامة في الدين والمروءة .
- ٤١- شرط العدالة : أن يكون الراوي مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، غير فاسق ، ولا مخروم المروءة ، وفي المبتدع تفصيل ونزاع .
- ٤٢- المروءة التي يُعبر عنها أهل العلم : هي تجنب الأدناس ، والترفع عما يشين عند الناس .
- ٤٣- الطعن في الرواة بسبب خوارم المروءة نظري .
- ٤٤- الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول ، بإجماع أهل الحديث ، فلا يبحث عن حالهم رضي الله عنهم في الأسانيد .
- ٤٥- الصدوق عند المتقدمين يفيد في الغالب توثيق الراوي .

(١) تنبيه: قال ابن رجب: ولكن كان القدماء كثيراً ما يقولون: "عن فلان" ويريدون به الحكاية عن قصته، والتحديث عن شأنه، لا يقصدون الرواية عنه.

٤٦- قد لا يفيد إطلاق لفظ الثقة على الراوي عند المتقدمين توثيقه مطلقاً ، إذ قد يريدون به عدالته الدينية دون ضبطه .

٤٧- ليس من حَدِّ الثقة أن لا يخطئ .

٤٨- من أخرج له صَاحِباً الصحيح في الأصول^(١) ، ولم يعلم فيه جرح ولا تعديل فالأصل توثيقه .

الضَّبْطُ

٤٩- يعرف الضبط بسبر مرويات الراوي ومقارنتها بمرويات الثقات لينظر في موافقته ومخالفته لهم ، وباختبار الراوي ، وبالمذاكرة .

٥٠- من كان صوابه أكثر من خطئه ووهمه ، فالأصل الاحتجاج به حتى يدل الدليل على خطئه أو وهمه .

٥١- الضبط مراتب : رجل حافظ متقن لا يُخْتَلَف فيه ، ورجل حافظ الغالب على حديثه الصحة ، فهذا لا يُتْرَك حديثه ، ورجل حافظ الغالب على حديثه الخطأ فهذا يُتْرَك حديثه . كما قال ابن مهدي .

٥٢- ليس في الضبط مقدار منضبط ، وإنما المرجع إلى كثرة حديث الراوي وقلته ، ونوع الخطأ .

٥٣- سوء الحفظ درجات متفاوتة ، وهو على قسمين : خفيف لا يسقط الراوي ، وشديد يسقط الراوي .

٥٤- المختلط الثقة لا يعتدُّ إلا برواية ثقة عرف أنه أخذ عنه قبل اختلاطه .

٥٥- من لم يتبين من الرواة المختلطين متى وقع السماع منه : قبل الاختلاط أو بعده ، يتوقف فيه ، وقد يعتبر به .

ومنهم من لم يضر الاختلاط حديثه ، لمنعه من التحديث بعد اختلاطه .

ويعرف الاختلاط الفاحش من اليسير بأمور :

الأول : بتنصيب الأئمة .

(١) أي في غير المتابعات والشواهد.

- والثاني : أن يروى عنه من المنكرات ما يدل على اختلاط عقله تماماً .
- والثالث : بتعامل الحفاظ مع من وصف بالاختلاط ، كإخراج مشرطي الصحة في كتبهم عنه .
- ٥٦- قد تقبل أخبار المختلطين إذا كان الراوي عنهم من كبار الحفاظ ممن يميز صحيح حديثهم .
- ٥٧- مَنْ تَغَيَّرَ ، رُدَّ من حديثه ما علم أنه أخطأ فيه .
- ٥٨- لا يقبل الحديث ممن قبل التلقين .
- ٥٩- وليس كل تلقين يضر ، ولا كل من تلقن يضعف حديثه .
- ٦٠- إنما يضر التلقين بالراوي إذا كثر منه وكان ما تلقنه ليس من حديثه .
- ٦١- الطعن في الراوي في عدم ضبط الكتاب إنما يكون فيمن ليس له حفظ إلا من الكتاب .
- ٦٢- تقبل رواية من لم يحفظ ما في كتابه ، إذا روى من كتابه .
- ٦٣- يعرف تحديث الراوي من كتابه بأحد أمور :
- أ- بتصريحه أنه حدَّث من كتابه .
- ب- أن يُعرف من طريقته أنه لا يحدث إلا من كتابه .
- ت- إذا قلَّ الخطأ في حديثه .
- ٦٤- ليس شرطاً أن يكون الحافظ عدلاً في دينه ولا صادقاً ، إلا في قبول الرواية .
- ٦٥- معرفة أصح الأسانيد ، تمكن طالب الحديث من حفظ عدد كبير من الأحاديث الصحيحة ، وتمكنه من معرفة العلل .
- ٦٦- لا يحكم لسند مطلقاً بأنه أصح الأسانيد ، بل لا بد من تقييد صحة الأسانيد بنسبة ، إما إلى راو أو بلد ، أو نحوه .

المُبْتَدِعُ

- ٦٧- تقبل رواية من رمي ببدعة من الثقات سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية ، ما دام مُتَأَوِّلاً غير معاند ، إذا لم يرو حديثاً منكراً يؤيد بدعته ، فلنا حديثه وعليه بدعته .
- ٦٨- من ثبت أن بدعته أخرجه عن حدِّ العدالة رُدَّ حديثه .

المَجْهُولُ

- ٦٩- الجهالة ليست بجرح ولا تعديل ، وكذا الشهرة ؛ فبعض الرواة مشهورون ولكن بالكذب .
- ٧٠- المجهول الذي لا تعلم حاله يتوقف فيه حتى تدل القرائن على قبوله أو رَدّه .
- ٧١- السند الذي سقط منه صحابي ، أو فيه صحابي مجهول أو مبهم ، سند صحيح إذا توافرت فيه شروط الصحة الأخرى إلى من دون الصحابي .
- ٧٢- المتقدمون لا يفرقون في أنواع المجهول .
- ٧٣- ليس لارتفاع الجهالة عن الراوي عند المتقدمين قاعدة منضبطة سوى اعتبار السبر والقرائن والمرجحات .
- فلا عبرة بتعدد الرواة ، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات ، كأن يروي عنه أهل العلم ممن لا يروي عن المجاهيل .
- ٧٤- يحكم بجهالة من لم يعرفه أئمة الجرح والتعديل خاصة إذا كان من طبقة شيوخهم أو من فوقهم ، وأما من كان في طبقتهم ومن دونهم وخاصة من غير بلدهم فلا .
- ٧٥- الأصل أن من لا يعرف ليس بحجة ، لكن من كان من الرواة قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه ، ووافقت أحاديثه حديث الثقات قُبِلَ حديثه .

- المجهولون مراتب :

- أ- طبقة كبار التابعين أو أوساطهم ، إذا روى ما لم يستنكر احتمال حديثه .
- ب- صغار التابعين ، فيختلف باختلاف الرواة عنه .
- ت- أتباع التابعين فمن بعدهم ، فهؤلاء أضعف لا سيما إذا تفرّدوا .
- ث- من روى عنه من لا يروي إلا عن ثقة ، فهذا أرفع لحديثه وأقوى لعدالته .
- ج- من روى عنه الموصوف بتدليس الشيوخ ، فإن ذلك مما يضعفه .
- ح - من لم يرو عنهم إلا الضعفاء ، فهؤلاء أضعف مراتب المجهول .

فُرُوعُ الصَّحِيحِ

- ٧٦- المتقدمون لا يفرقون بين قولهم : حديث صحيح ، وحديث إسناده صحيح .
- ٧٧- لا يلزم من قولهم أصح شيء في الباب ؛ صحة الحديث .

٧٨- ما صح من الحديث لا يتجاوز السبعة آلاف ، وغالبه لا يخرج عن الكتب التسعة ، الأمّات .

٧٩- الحديث لا يحكم عليه بصحة ولا ضعف مالم تجمع طرقه كلها .

٨٠- المعتبر من الأئمة في قبول التصحيح هو السني المؤهل المعتدل .

٨١- إذا اختلف الحكم بين أهل العلم على الحديث صحته وضعفاً ففي قبول الحكم تفصيل :

أ - أن يكون الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين فالمصير إلى المتقدمين .

ب - أن يكون الخلاف بين المتقدمين أنفسهم : فمن كان من أهل النظر وال ترجيح فله الترجيح

وفق الضوابط العلمية على منهج المتقدمين ، وأما سواهم فهذا يسأل من يُحسن هذا العلم ليعينه .

ت - أن يكون الخلاف بين المتأخرين فالشأن فيه كالذي قبله .

الحديث الحسن

٨٢- ليس تعريف للحديث الحسن في كتب المتأخرين يسلم من الاعتراض .

٨٣- إذا أطلق المتقدمون الحسن فالغالب مرادهم الضعيف .

٨٤- الحسن لذاته يكفي أن يكون من طريق واحدة ، ويشترط في روايه الضبط ، وإن كان فيه

بعض الخفة .

وأما الحسن لغيره : فيشترط فيه تعدد الطرق ، من غير شدة في الضعف ، ويكفي في بعض رواته أن يكون ضبطهم أدنى من ضبط رواة الحسن لذاته ، ولو يصل لسوء الحفظ لكن ليس جداً .

٨٥- المتقدمون يطلقون الحسن على الصحيح أحياناً ، وعلى ما خف ضبط روايه ، وعلى

الضعيف المنجبر ، والضعيف بأنواعه بل حتى على المنكرات ، أما المتأخرون فقصرُوا الحسن على المعنيين الاصطلاحيين عندهم، وبهذا تعرف خطأهم في كثير من اعتراضاتهم ، وانتقاداتهم على المتقدمين .

٨٦- تحسين الترمذي للحديث على ثمانية أضرب دائرة بين أعلى درجات الصحة إلى أدنى

درجات الضعف^(١) .

٨٧- الحسن لغيره لا يحتاج به في العقائد إلا أن يتفق المتان تماماً ؛ لأن العقائد توقيفية لفظاً ومعنى .

٨٨- لا يلزم من سكوت أبي داود على حديث في سننه تحسين الحديث .

(١) وبه تعرف أن كل من قال بتساهل الترمذي فهو لم يعرف مراده رحمه الله .

المَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ

٨٩- المرفوع لا يستلزم الصحة ولا ينافيها .

الْمَوْقُوفُ

٩٠- تثبت صحة الراوي باشتهار صحبته ، وباتصال الإسناد سواء بالتصريح بالسماع عن

النبي ﷺ أو المعاصرة بشرطها ، وبرواية كبار التابعين عنه عن رسول الله ﷺ ، وبتنصيب أئمة الشأن.

٩١- الحاجة للموقوف ماسة جداً ، فقد يتبين فيه علل كثير من الأحاديث .

٩٢- قول الصحابي يعمل به بثلاثة شروط :

أ- أن يكون الصحابي من فقهاء الصحابة .

ب- أن لا يخالف نصاً .

ت- أن لا يخالف قول صحابي آخر .

الْمَقْطُوعُ

٩٣- المقطوع لا يحتج به في شيء .

٩٤- ضوابط قبول المقطوع أيسر بكثير من ضوابط قبول الموقوف .

الْمَشْهُورُ

٩٥- لا يلزم من شهرة الحديث صحته .

الْعَزِيزُ

٩٦- ليس العزيز شرطاً للصحيح .

الْغَرِيبُ

٩٧- الغريب شر الحديث ، لذلك كان جماعة من السلف يحذرون منه .

٩٨- لا يوجد غريب متناً لا إسناداً .

٩٩- ربما يكون الحديث غريباً ، وتجتمع الأمة على صحته ، كحديث « الأعمال بالنيات » .

١٠٠- الثقة المكثرة إذا أغرب ببعض حديثه عن شيخ عرف بالعدالة به ؛ فهو علامة على

ضبطه ، و همته في الطلب .

١٠١ - كثرة الغرائب إنما تضر الراوي في حالين :

الأولى : أن تكون مع غرابتها عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة .

الثانية : أن يكون مع كثرة غرابته غير معروف بكثرة الطلب . انظر التنكيل (٩٨/١)

١٠٢ - كثيراً ما يسوي المتقدمون بين الغريب والمنكر والشاذ .

العُنعَةُ والتَّدليسُ

١٠٣ - المتقدمون لا يعتبرون عنعنة المدلس في الغالب، في حكمهم على الحديث .

١٠٤ - العُنعَةُ في الإسناد: هي ممن دون الراوي الذي جاء لفظ (عَنْ) بعده ، وليست من

كلام الراوي .

١٠٥ - المُنعَنُ متصل بشرط أن لا يكون المدلس مكثراً من التدليس ، أو يدلس عن

الضعفاء ، وأن يثبت لقاء المعنعن بمن روى عنه .

١٠٦ - يقبل من المدلس الذي لم يصرح : إذا كان مقلاً من التدليس ، وهو كثير الروايات

المتصلة ، ما لم يكن فيما عنعن مستنكر ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة ، أو كان مكثراً عن شيخه وعرفت ملازمته له ، أو كان التلميذ لا يروي عن شيخه إلا ما علم أنه قد سمعه منه .

١٠٧ - لا أعلم أحداً من المتقدمين وصف الصحابة بالتدليس ، وإنما كانوا يرسلون ، وغالب

مرسلاتهم عن صحابة مثلهم ، وإذا أرسلوا عن تابعي بينوا .

١٠٨ - حديث المدلس يصلح في المتابعات إذا علم أن الراوي المسقط ليس شديد الضعف .

١٠٩ - لا يشترط في مدلس التسوية التصريح بالسماع في جميع طبقات السند، وإنما يكفي أن

يصرح بسماعه من شيخه وبسماع شيخه من شيخه.

المُبْهَمُ

١١٠ - المبهم إذا كان في المتن فلا يؤثر إلا أن يكون له تعلق بالسند ، أو تعلّق به حكم شرعي .

١١١ - المبهم على التوثيق إذا روى عنه من لا يروي إلا عن ثقة ، أو وثقه إمام معتمد في

الجرح والتعديل .

الإِسْنَادُ الْعَالِي وَالنَّازِلُ

١١٢- الأصل أن السند العالي أفضل ؛ لأنه إذا قلَّ عدد الرواة قلَّت الوسائط ، وكلما قلَّت الوسائط ضعف احتمال الخطأ .

١١٣- ليس العبرة بعلو السند ، وإنما العبرة باستيفاء شروط الصحة .

الْمُرْسَلُ

١١٤- المرسل ضعيف إلا ما كان من رواية كبار التابعين ممن لا يروي إلا عن ثقة .

١١٥- المرسل مراتب : فما كان عن كبار التابعين ، أقوى مما كان عن دونهم ، وما كان عن

لا يروي إلا عن ثقة أقوى مما كان عن يروي عن كل ضرب^(١) .

الْمُنْقَطِعُ

١١٦- الأصل في السند الانقطاع حتى يثبت الاتصال .

١١٧- المنقطع من أضعف الأسانيد ، إلا ما كان من مراسيل كبار التابعين ، ومن لا يروي

إلا عن ثقة .

الْمُنْكَرُ

١١٨- المنكر والشاذ عند المتقدمين سواء .

وعند المتأخرين يشتركان في مسمى المخالفة ويفترقان في نوعها ، فإن المنكر مخالفة ضعيف

للأرجح ، والشاذ مخالفة ثقة أو صدوق للأرجح .

١١٩- لا بد من مراعاة طبقة الرواة ، فيحتمل التفرد في طبقة التابعين وتابع التابعين من

الحافظ، وأما من دونهم في عصر انتشار الرواية فالتفرد في الغالب خطأ من المتفرد .

١٢٠- أكثر الحفاظ المتقدمين يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات

خلافه : أنه لا يتابع عليه ، ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت

(١) بل هؤلاء مراسيلهم ربح .

عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ، ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه . انظر «شرح علل الترمذي» (٢/٢٦) .

١٢١- إذا تفرد الإمام الحافظ المعروف بكثرة الرواية ، وكثرة الرحلة وكثرة الأخذ ، فهذا يقبل تفرده ، ويعد ما تفرد به دليلاً على عنايته بالحديث .

١٢٢- وكذا إذا انفرد راو له اختصاص بمن تفرد عنه فيقبل ولا يعد نكارة .

١٢٣- كل رواية بعد عصر الرواية، إن كانت موافقة لما روي في عصر الرواية، فالذي في عصر الرواية يغني عنها .

وما كان في غير عصر الرواية مخالفاً لما في عصر الرواية، أو فيها زيادة عليها، أو لم تُرو في عصر الرواية، فهذه مُعَلَّةٌ أو منكرة .

١٢٤- الأسانيد لها طرق معروفة مسلوكة ؛ فمن أتى فيها بغير الطريق المعروفة فقد أغرب .

١٢٥- المنكر أبداً منكر .

١٢٦- إذا نص المتقدمون أو أحدهم على استنكار حديث ، ولم يخالف فيه من في طبقتهم ، فالتسليم لهم واجب سواء أدركنا سبب الاستنكار أو خفي علينا .

١٢٧- مظنة المنكرات الكتب المتأخرة عن عصر النقد - نهاية القرن الثالث فما بعده - كمسند

البنار ومعجم الطبراني الكبير وسنن الدارقطني ومستدرک الحاكم وسنن البيهقي .

١٢٨- لا بد من العناية بالكتب المصنفة في الغرائب والأفراد كمعجمي الطبراني الأوسط

والصغير ، والأفراد والغرائب للدارقطني ، وكتب أبي نُعَيْم الأصبهاني ، والخطيب البغدادي ،

وكتب الضعفاء كضعفاء العقيلي ، والكامل لابن عدي ، والمجروحين لابن حبان، فإن هذه الكتب

بها يعرف الحديث الغريب والمنكر .

الفَرْدُ

١٢٩- يكثر التفرد في عهد الصحابة ، وفي عهد التابعين أقل ، وفي عهد تَبَعِ التابعين أقل ، ثم

قل التفرد بعد ذلك ، فلربما كان للشيخ الواحد ثلاثمائة راو ، فإذا انفرد عنه واحد ، دل على الضعف

والنكارة .

١٣٠- إذا كان المتفرد مقبولاً ، ومن طبقة التابعين أو تابع التابعين ، فهذا مقبول ما لم يُخَالَف من هو أرجح منه .

أما مَنْ دون تابع التابعين ، فإن مطلق التفرد عند المتقدمين نكارة ، وإنما يقبل من الثقة الأكثر المشهور بالطلب خاصة ، ولطالما ردَّ الحفاظ رواية الثقة لمجرد كونه تفرد بها . أما تفرد الضعيف ، فأشد نكارة .

الشَّاذُّ

١٣١- لا يعتضد بالشاذ ، إذا كان الشذوذ بمعنى المخالفة ، وأما إذا كان بمعنى التفرد فالتفرد لا متابع له أصلاً .

١٣٢- تقبل مخالفة الثقة وإن خالف من هو أولى منه :

أ- إذا كان المخالف من أثبت الناس في شيخه المختلف عليه .

ب- أن يكون المخالف من الأئمة المشاهير .

ج- أن يأتي راو غير المخالف ، وغير الذين خالفوه ، فيروي الحديث على الوجهين ، فيدل هذا على أن رواية المخالف محفوظة هي الأخرى .

د- أن يكون الشيخ المختلف عليه أكثر ، فيحمل الحديث على ما رواه الفرد والجماعة .

هـ- أن يكون المخالف صاحب كتاب وحدث من كتبه ، ومن خالفه ليس كذلك .

و- إذا احتفت بالحديث قرائن خارجية تدل على حفظه للحديث ، كأن يروي مع الحديث قصة .

ك- إذا كان الإسناد يدور على راوٍ ينقص في الحديث إذا شك فيه كما هو حال مالك وغيره ،

وروى الجماعة أو الأحفظ الحديث ناقصاً ، ورواه عنه واحد تاماً ، فيحمل الحديث على الوجهين .

المَقْلُوبُ

١٣٣- لا يجوز القلب في الحديث إلا لغرض الامتحان ، وبشرط أن لا يراد عيب الممتحن ،

وأن يُبين الصحيح قبل انفضاض المجلس .

المُعْلُ

١٣٤- إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط وإِ ، وعلل الحديث مظنتها أحاديث الثقات .

١٣٥- الأصل في الحديث العلة ، فلا يحكم عليه بالصحة حتى يعلم عدمها .

١٣٦- الأصل الثبوت والتحرز في الرواية ، ولئن يتوقف في قبول حديث صحيح خير من أن يُجسّر على تصحيح حديث قبل الثبوت من صحته .

١٣٧- أصول العلل ثلاثة : انقطاع في سند ، أو وهم من راو ، أو اختلاف بين الرواة .

١٣٨- معرفة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم يُعلّ الحديث : من أين قلت هذا ؟ ربما لم يكن له حجة مفهومة عند غيره ، وليس هذا إلا لأهل الحديث المتقدمين خاصة .

١٣٩- إذا استنكر الأئمة المحققون المتن ، وكان ظاهر السند الصحة ؛ فإنهم يتطلبون له علة ، فإن لم يجدوا علة قادحة مطلقاً ، حيث وقعت ، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر. انظر مقدمة العلمي على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٨).

المُضْطَرَبُ

١٤٠- شروط الاضطراب : الاختلاف المؤثر ، واتحاد المخرج ، إلا أن يكون الراوي مكثراً ، فلا يؤثر .

١٤١- الاختلاف بين الرواة في الحديث الواحد إن كان ناشئاً من الراوي المختلف عليه دَلٌّ على أنه لم يحفظه ، فيعل الحديث بالاضطراب .

وإن كان من قبل الرواة فيرجح بينهم حسب القرائن ، فلكل حديث قرائنه المحتفة به ، وكثيراً ما تكون بالكثرة والإتقان والاختصاص بالشيخ .

١٤٢- إذا وقع اختلاف بين الرواة يصار إلى الجمع من غير تعسف إذا دلت القرائن على أن الوجوه محفوظة عن الراوي المختلف عليه .

وغالباً ما يكون ذلك إذا كان المختلفون ثقات والمختلف عليه ثقة حافظاً واسع الرواية ،

يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة .

وقد يكون الاختلاف على حافظ واسع الرواية ولا يمكن أن يصار إلى الجمع بتعدد الطرق ،
فلا يصار إلى الترجيح .

١٤٣- اختلاف الثقات على الضعيف لا يحتاج إلى جمع بين رواياتهم ، فإن الضعيف ضعيف .

المُدْرَجُ

١٤٤- المدرج ، وإن صح إلى مُدْرِجِهِ فليس يحتاج به .

المُدَبَّجُ

١٤٥- المدبج قد يكون مردوداً ، أو مقبولاً .

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

١٤٦- فائدة المتفق والمفترق دفع الاشتباه في الرواة ، لتمييز الثقة من الضعيف .

١٤٧- المتفق والمفترق لا يضبط إلا بالحفظ تفصيلاً .

الْمَتْرُوكُ

١٤٨- حديث المتروك من أضعف الأحاديث .

الضَّعِيفُ

١٤٩- أسباب ضعف الرواة تسعة ، خمسة منها تتعلق بالضبط ، وأربعة تتعلق بالعدالة .

١٥٠- جملة مراتب الحديث الضعيف ثلاثة : محتمل ، وشديد ، وشديد جداً .

١٥١- أصول الضعيف ثلاثة : ضعف الرواة ، والانقطاع ، والإعلال .

١٥٢- الضعيف مردود بكل أقسامه لا يحتاج به ولا يعمل به مطلقاً .

١٥٣- لا يحل رواية الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه .

١٥٤- علامات الحديث الضعيف :

أن يكون في كتب العلل وفي كتب الجرح والتعديل ، إلا أن يشعر السياق بما يفيد قبوله ،
وأن يخرج أصحاب الكتب المتون ، ويتعقبه مصنف الكتاب بما يفيد ضعفه ، أو يسوق عقبه من

الأسانيد ما يدل على إعلاله ، وأن يخرج من بعد أصحاب كتب عصر الرواية ، ولا يكون له إسناد في كتب عصر الرواية ، وأن يخرج من بعد الإمام أحمد ، متصلاً أو مرفوعاً ، ويكون أخرجه من قبل الإمام أحمد ، منقطعاً أو موقوفاً ، وأن يخرج البزار والطبراني وأبو نعيم صاحب «الحلية» ويقولون عقبه : لم يروه عن فلان إلا فلان تفرد به فلان ، أو لا نعرفه إلا من حديث فلان .

١٥٥- إذا كان إسناد الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما ، وهو أصل في الباب أو الباب يفترق إليه ، ولم يخرج البخاري ومسلم ما يدل دلالة مما هو فوقه أو مثله في الصحة ، فالغالب أنه مُعَلٌّ^(١) .
١٥٦- لا يلزم من الإسناد الذي فيه راوٍ ضعيف ضعفه مطلقاً ، فقد يكون له متابع يعضده .

المَوْضُوعُ

١٥٧- الموضوع أشد أنواع الضعيف بعد الباطل .
١٥٨- من ثبت كذبه فالأصل ردُّ حديثه كله ، إلا إذا صدقت توبته ، وصرح الأئمة بقبول روايته .
١٥٩- لا يلزم من كون الإسناد فيه كذاب أن يكون المتن موضوعاً .
١٦٠- لا يلزم من كون الحديث موضوعاً أن يكون فيه وضاع .

الاعتبار والمُتَابَعَاتُ والشَّوَاهِدُ

١٦١- قُلَّ أَنْ يَصَحَّ حَدِيثٌ بِتَعَدُّ الطَّرِيقِ ، وَالْمُقَدِّمُونَ لَا يَتَوَسَّعُونَ بِقَبُولِ الْحَدِيثِ فِي الْمُتَابَعَاتِ .
١٦٢- لا يلزم من كثرة الطرق قبول الحديث ، بل ربما تزيده كثرة الطرق وهنا .
١٦٣- شروط قبول الحديث بالمتابعات :
أن لا يشتد ضعفه ، وأن يكون المتابع من طبقة المتابع ، وأن يصح السند للمتابع والمتابع ، وأن تتقارب الألفاظ ، وأن لا يكون أحد المتابعات مستكراً .
وقد حقق بعض إخوتنا ممن نهج منهج المتقدمين : أن الشاهد الضعيف لا يتقوى بمثله بل لابد أن تكون المتابعة من نفس حديث الراوي^(٢) .

(١) أنظر «زوائد سنن أبي داود على الصحيحين» للطريفي (١/ ٢٠).

(٢) وهذا له وجه قوي ، لأن هذا الضعيف تفرد بالإسناد .

١٦٤- لا يكتفى في الاعتبار بالمرفوعات والمتصلات دون غيرها ، بل لا بد من جمع كل ما يندرج تحت الباب ، وهو معنى قول ابن المديني : الباب إذا لم تجتمع طرقه لا يعرف خطؤه .

١٦٥- شروط عضد المرسل :

- أ - أن يكون المرسل من طبقة كبار التابعين .
 - ب - أن يروى من وجه آخر عن تابعي كبير أخذ عن غير شيوخ الأول .
 - ت - أن لا تعرف له رواية من طريق أخرى عن مردود الرواية .
 - ث - أن يعضده مسند من طريق صحيحة بنفس معناه .
 - ج - أن يعضده موقوف .
 - ح - أن يفتي بمقتضاه عامة أهل العلم .
- ١٦٦- تعدد الطرق في موقف بعينه عن جمع من الصحابة لا يعضد بعضه بعضاً ، وإنما يعتبر بها تعددت طرقه عن صحابي واحد .

المُسْلَسَلُ

١٦٧- المسلسلات كلها ضعيفة لا يصح منها غير حديث المسلسل بالأولية .

التَّخْرِيجُ وَدِرَاسَةُ الْأَسَانِيدِ

١٦٨- من المسائل المهمة التي ينبغي أن يعتني بها طالب العلم مسألة التخريج ودراسة الأسانيد .

١٦٩- لا يحل لأحد أن يتكلم في الحديث ما لم يكثر النظر في كل أنواع كتب الحديث ، ويقضي العمر في جمع الأسانيد والمتون ، ويغلب على ظنه أنه استوفى كل طرق الحديث وأقوال من سبقه فيه سنداً ومتناً .

ويكون قبل ذلك أتقن أصول هذا العلم على طريقة المتقدمين ، وأكثر حفظ الأسانيد والمتون ، وتخرّج على الشيوخ وأطال المزاخمة بالركب عليهم ، وضبط اصطلاحات كل إمام في المصطلح والجرح والتعديل ، واستعمل اصطلاح كل إمام بمعناه عنده لا يتجاوز به إلى ما تقرر في كتب المتأخرين .

١٧٠- لا تؤخذ علوم الحديث ولا الحكم عليه عن مبتدع لا يجري على اعتقاد أهل القرون

المُفَضَّلَة الثلاثة الأولى ، ولا عمن تأصل فيه على طريقة المتأخرين ، ولا عن فاسق ، ولا عن متمذهب متعصب لمذهبه .

قَوَاعِدُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

- ١٧١- الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً من النصيحة في الدين ، ليس من الغيبة.
- ١٧٢- لا يقبل الكلام في الرواة إلا من علماء الجرح التعديل .
- ١٧٣- ليس أئمة الجرح والتعديل طبقة واحدة ، فمنهم الكثير من الكلام في الرواة ، ومنهم المقل ، ومنهم المجتهد ، ومنهم المقلد ، ومنهم المتشدد ، ومنهم المعتدل ، ومنهم المتمكن ، ومنهم من هو دون ذلك .
- ١٧٤- الحكم بالتشدد والتوسط والتساهل على أئمة الجرح والتعديل ليس له قاعدة ثابتة .
- ١٧٥- ليس تنازع الأئمة في راو يلزم منه تغليب قول الأكثر .
- ١٧٦- بعض من تكلم في الرواة هو نفسه مجروح فلا عبرة بكلامه .
- ١٧٧- المعتبر في كلام أئمة الجرح والتعديل عند التعارض هو القرائن .
- ١٧٨- أئمة الجرح والتعديل قد يتكلم أحدهم في الراوي باجتهاد فيخطئ ، فيتركه الناس لما قيل فيه ، فلا يجعل خطأه في مقابل قول غيره .
- ١٧٩- من ليس فيه إلا قول مجمل ، وإن كان جرحاً قبل فيه فلا يهمل .
- ١٨٠- عبارات علماء الجرح والتعديل متفاوتة ومتداخلة .
- ١٨١- جرح الأقران معتبر ، ما لم يقم دليل على أن الباعث عليه المنافسة أو الحسد .
- ١٨٢- لا يكفي الاعتماد على كتب المصطلح فيما حرّروه من ألفاظ الجرح والتعديل .
- ١٨٣- لا يكفي في الحكم على الراوي النظر في كتب المتأخرين دون النظر في كتب الجرح والتعديل الأصلية^(١).

(١) وغالب المعاصرين اليوم لا يكاد يتجاوز كتاب « تقريب التهذيب » لابن حجر ، والفعل منهم من يرقى في البحث إلى « تهذيب التهذيب » له .

- ١٨٤- قد يكون الجرح والتعديل نسييين .
- ١٨٥- لا بد من اعتبار مذاهب النقاد .
- ١٨٦- مراتب الجرح والتعديل أربع بأربع ، هذا هو الأصل ومن زاد فقد فرّع .
- ١٨٧- من ألفاظ الجرح والتعديل ما المراد منه خلاف الظاهر .
- ١٨٨- بعض الألفاظ في الجرح والتعديل محتملة أو مترددة بين الجرح والتعديل لا تعرف إلا بالقرينة .
- ١٨٩- تخريج صاحب الصحيح لراو لم يرد فيه جرح أو تعديل يفيد تعديله ، ما لم يخرج له متابعة ، أو يخرج له انتقاءً لبعض حديثه .
- ١٩٠- الأصل فيمن أورده أئمة الجرح والتعديل في كتب الضعفاء أنه مجروح ، والأصل فيمن أورده في كتب الثقات أنه ثقة ، حتى يظهر في هذا كله خلاف ذلك .
- ١٩١- الاعتناء بمسألة الجمع والتفريق بين الرواة حتى لا يحصل الاشتباه بين الرواة المترجم لهم .
- ١٩٢- الجرح المفسر مقدم على التعديل شريطة أن يكون الجرح حقيقياً ، وألا يظهر أن الجراح أخطأ .
- ١٩٣- الجرح المبهم مقدم على التعديل ، ما لم تدل قرينة على تقديم التعديل .
- ١٩٤- وجوب الثبوت من تراجم الرواة ، فلا يجرح الراوي ولا يعدل إلا بما صح الإسناد فيه .
- كُتُبُ الْحَدِيث**
- ١٩٥- طالب الحديث لا يسعه الاستغناء عن كتاب من كتب الحديث^(١) مهما صغر شأنه أو حجمه ، فإنه قد يحتاجه في لحظة ما ، ولا تكون ضالته موجودة إلا فيه .
- ١٩٦- كتب عصر الرواية ابتداءً منها من «موطأ» مالك وانتهاءً بها بسنن النسائي .
- ١٩٧- أهم الكتب الواجب الاعتناء بها هي كتب عصر الرواية وأهمها : «مصنف عبد الرزاق» ، و «مصنف ابن أبي شيبة» ، والكتب التسعة .

(١) وقد ذكرت أهمها في مبحث التأصيل من هذه الرسالة ؛ فانظره هناك .

١٩٨- يكاد يكون مصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، ومسنند أحمد ، خلاصة السنة ، ونقاوة مادتها . فإنها أعلى سنداً ، وأكثر متناً ، وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة أصول أقوال الصحابة والتابعين^(١) ، والجهل بها قبيح جداً ، ومن لم يمارسهما ، فما عرف أصول الأسانيد ، والعجب من المتأخرين ينسب الحديث إلى الكتب الستة وكتب ابن خزيمة والطبراني وابن حبان والبيهقي دونها في كثير من الأحيان .

١٩٩- لا بد لطالب الحديث الاعتناء بالصحيحين وكثرة مطالعتها وتكرار ذلك كلما تم ختمهما .

٢٠٠- سنن الدارمي أجل من سنن ابن ماجه وأولى بالعدّ منه في الكتب الستة .

٢٠١- «جامع الترمذي» أجمع كتب السنة فوائد ، لما احتوى عليه من العلوم ، فهو يبين درجة الحديث ، ويتكلم على العلل ، والرواة ، ويبين أقوال العلماء في المسائل واختلافهم ، فضلاً عن سهولته ، وشموله لأبواب العلم .

٢٠٢- كل ما انفرد به مَنْ بعد أصحاب الكتب التسعة فهو منكر .

٢٠٣- الكتب دون الكتب التسعة قسمان:

قسم متقدم على جُلِّ أصحاب التسعة، كمسنند ابن المبارك ومصنف عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، ومسنند أبي داود الطيالسي ، وسنن سعيد بن منصور ، ومسنند علي بن الجعد ومسنند الحميدي ومسنند إسحاق ومسنند عبد بن حميد ومسنند أبي يعلى ومن في طباقهم، فزوائد هذا القسم منها الصحيح ومنها دون ذلك .

وقسم متأخر كمعاجم الطبراني وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم وسنن البيهقي ومن في طباقهم ، وزوائد هذا القسم ليس يصح منها شيء ما لم يشارك واحداً من أصحاب المصنفات المقدمة .

(١) فإن المرفوع في مصنف ابن أبي شيبة نحو من ربع الكتاب والباقي موقوف ومقطوع .

٢٠٤- نُسخُ الترمذي تختلف في أحكامه على الأحاديث فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة على أصول معتمدة ، وأجل ما يحل به هذا الاختلاف ، نسخة تحفة الأشراف للمزي .

٢٠٥- سنن النسائي الصغرى إحدى روايات السنن وليست هي مختصر الكبرى أو انتخاب منها .

٢٠٦- أشهر كتب المتون عند المتأخرين خمسة : «جامع الأصول» لابن الأثير الجزري ، و«مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي ، و«الجامع الصغير» للسيوطي و«الترغيب والترهيب» للمنزري و«رياض الصالحين» للنووي ، وأجلُّها «مشكاة المصابيح»^(١).

٢٠٧- لا يصح إطلاق مصطلح الصحاح الستة على الكتب الستة .

٢٠٨- كتب المتأخرين لا يؤخذ عنها الأحكام على الرواة والأحاديث ، إلا أن يفقد الحكم على الحديث أو الراوي في كتب المتقدمين فينظر فيما حكموا به .

مُهَيِّمَاتُ مَنَاهِجِ الْأُئِمَّةِ

٢٠٩- لا بد من الاعتناء بمنهج كل إمام من الأئمة المصنفين في الحديث لمعرفة حقيقة ما في كتابه .

٢١٠- كل المتصل عند مالك صحيح ، وفيه ما هو أصح من «الصحيحين» ، لأنه أعلى منها سنداً .

٢١١- المقطوعات والمراسيل والبلاغات في «موطأ» مالك كلها مسندة من طرق أخرى ، ومنها ما يصح ، ومنها ما لا يصح .

٢١٢- لا يدخل في أحاديث «مصنف عبد الرزاق» ما قيل فيه من اختلاطه ، فإن هذا خاص بما رواه خارج المصنف وبعد ما عمي .

٢١٣- «مصنف ابن أبي شيبة» مبعر الأبواب ، كثير منها لا يوجد في مظنته^(٢) .

(١) ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من قولي بأن أجلها «جمع الفوائد» فإن ذلك باعتبار جملة كتب المجامع الحديثية المتأخرة ، وهذا باعتبار المشهور عند المتأخرين .

(٢) وهو إما أنه كان يمليه إملاءً ، أو أنه لم يهذب .

٢١٤- قد يورد ابن أبي شيبة الحديث أو الأثر بعدة أسانيد يريد به التدليل على ثبوته أو إعلاله .

٢١٥- ربما روى ابن أبي شيبة الحديث بالمعنى^(١).

٢١٦- أحمد حاول في «مسنده» جمع الأحاديث التي احتج بها أهل العلم ، فقلَّ أن تجد حديثاً خارج «المسند» وهو له أصل عند المتقدمين ، أو هو مما يحتاج إليه^(٢).

٢١٧- أحمد يخرج الحديث في غير مسند صاحبه ، ويريد به أمراً يتعلق بالحديث قبله ، إما حديثاً أو فقهياً ، كأن يورد الحديث من مسند جابر بن عبد الله في مسند أبي هريرة ، وقد أخطأ المتأخرون بظنهم أن هذا من أوهام النسخ ، أو أن أحمد ما تذكره إلا في موضعه الذي أخرجه .

٢١٨- أصح الكتب التي ألفت في الصحيح هو «موطأ مالك» ، ثم «صحيح البخاري» ، ثم «صحيح مسلم» ، ثم «مسند الحميدي» ، ثم «سنن النسائي» .

٢١٩- لم يستوعب صاحبها الصحيح كلَّ الصحيح ، وما انتقد عليهما لا يدخل فيما أجمعت الأمة على قبوله .

٢٢٠- كل حديث روي في «الصحيحين» جاء مروياً خارجهما من نفس الوجه فيه زيادة فالأصل عدم صحتها .

٢٢١- ليس للبخاري ومسلم أو أحدهما شرط زائد على شرط الصحيح المقرَّر بين أهل الحديث .

٢٢٢- ربما يخرج مسلم الحديث في آخر الباب يريد به إعلاله ، ومثله أبو داود .

٢٢٣- المعلقات عند البخاري : ما كان منها بصيغة الجزم فالأصل صحته عنده ، وما كان بصيغة التمرّض فالأصل ضعفه .

٢٢٤- «سنن» أبي داود من أحسن الكتب وضعاً من حيث التبويب والترتيب .

٢٢٥- ما سكت عنه أبو داود منه الصحيح ومنه الضعيف .

(١) حتى قال الإمام أحمد : وهل يحلّ له ذلك .

(٢) هذا وقد قيل أن أحمد لم يتم المسند .

- ٢٢٦- الحديث الذي يخرج به أبو داود في «سننه» ثم يعقبه بإسناد مغاير ، ولا يصرح فيه بشيء ، فهذا ليس من قبيل المسكوت عنه عنده .
- ٢٢٧- يلزم الناظر في «سنن أبي داود» أن ينظر في كتابه «المراسيل» ، وما لأبي داود عليه كلام في غير كتبه ، مثل سؤالات الآجري ، ويطابق الأحاديث خصوصاً ما عُدد في سننه مسكوتاً عنه .
- ٢٢٨- أبو داود لا ينزل إلى الاحتجاج بالمراسيل في كتابه «السنن» إلا إذا عدم الموصول الصحيح ، وليست المراسيل عنده بقوة المتصلات الصحيحة .
- ٢٢٩- «سنن ابن ماجه» من أقل السنن تعليقاً عقب الأحاديث وأكثرها ضعفاً في الزوائد .
- ٢٣٠- «سنن الترمذي» من الأصول في معرفة منهج المتقدمين وتعاملاتهم مع الأحاديث والعلل .
- ٢٣١- كثير مما يحكم به الترمذي على الرواة أو على الأحاديث ولا ينسبه فسلفه فيه شيخه البخاري .
- ٢٣٢- الأصل فيما سكت عنه النسائي في «سننه الصغرى» صحته عنده .
- ٢٣٣- «سنن النسائي الكبرى» أصل في معرفة كثير من علل أحاديث الكتب التسعة .
- ٢٣٤- لا يلزم من إخراج الحديث في المستخرجات صحته ، وخصوصاً الزيادات ، فكثير منها ضعيف .
- ٢٣٥- «سنن الدارقطني» كتاب علل مع كونه كتاب سنن .
- ٢٣٦- لا بد من الاعتناء بـ«سنن البيهقي الكبرى» لما حوته من تعليقات وتعليقات حديثية لا يُستغنى عنها .
- ٢٣٧- الحاكم جمع كتابه «المستدرک» ، فأودع فيه ما أودع ، فلما جاء ينقحه انتهى إلى ربه فمات عنه ، فلا يصلح مؤاخذه على ما في الباقي .
- ٢٣٨- لا يُعتمد على تعليقات الذهبي على المستدرک ، فإنه علق عليه في أول أمره ، فلما بلغ المبلغ في العلم صرّح أنه يودّ لو يعيد النظر فيه والتعليق عليه .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

الرُّوَاةُ

الْمُكْثَرُونَ وَمَعْرِفَةُ ثِقَاتِ أَصْحَابِهِمْ

هَذَا بَابُ جَلِيلِ الْقَدْرِ ، يَجِبُ عَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ حِفْظُهُ ، وَالاعْتِنَاءُ بِضَبْطِهِ ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ فَهْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعِمَارُ ، وَهُوَ حَسَنٌ مُجَوِّدٌ ، وَلَكِنْ فَاتَهُ فِيهِ أَشْيَاءٌ ، بَلْ لَمْ يَسْتَوْفِ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَصْلًا ، فَاسْتَدْرَكَهُمْ عَلَيْهِ ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ أَشْيَاءً .

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ : نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْبَرَاءِ ، قَالَ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْمَدِينِيِّ : نَظَرْتُ فَإِذَا الْإِسْنَادُ يَدُورُ عَلَى سِتَّةٍ : الزُّهْرِيُّ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَفَتَادَةُ ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ ، يَعْنِي : الْهَمْدَانِيَّ ، وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشَ ، ثُمَّ صَارَ عِلْمُ هَؤُلَاءِ السِّتَّةِ إِلَى أَصْحَابِ الْأَصْنَافِ .

فَمِمَّنْ صَنَّفَ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ : مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

وَمِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ : شُعْبَةُ ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَمَعْمَرٌ ، وَأَبُو عَوَانَةَ .

وَمِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ .

وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ : الْأَوْزَاعِيُّ .

وَمِنْ أَهْلِ وَاِسْطَ : هُشَيْمٌ .

ثُمَّ صَارَ عِلْمُ هَؤُلَاءِ الْاِثْنِي عَشَرَ إِلَى سِتَّةٍ ، إِلَى : يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، وَوَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ .

انْظُرْ «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» (١/ ٢٣٤) .

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : أَصْحَابُ الْحَدِيثِ خَمْسَةٌ : مَالِكُ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَسُفْيَانُ ، وَشُعْبَةُ ، وَعَفَّانُ .

«الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» لِلْفَسَوِيِّ (٣/ ٣٦١) .

الصَّحَابَةُ

وَأَنَا أَذْكَرُ تَسْلُسُلُهُمْ مِنْ حَيْثُ كَثَرَةُ مَرُورِيَّاتِهِمْ :

أَبُو هُرَيْرَةَ (٥٣٧٤) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (٢٦٣٠) ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (٢٢٨٦) ، وَعَائِشَةُ (٢٢١٠) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ (٢٠٢٢) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (١٦٦٠) ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (١٥٤٠) ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ (١١٧٠) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ (٧٠٠) ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (٥٣٧) ، وَعَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (٥٣٦) ، وَأُمُّ سَلَمَةَ (٣٧٨) ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ (٣٦٠) ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ (٣٠٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

أَبُو هُرَيْرَةَ^(١) (٥٣٧٤)

* أَصْحَابُ أَبِي هُرَيْرَةَ :

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَذَكْوَانُ أَبُو صَالِحِ السَّامِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجِ ، وَنُفَيْعُ أَبُو رَافِعٍ الصَّائِغِ ، وَهَمَّامُ بْنُ مُنْبَهٍ ، وَطَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ .

* أَصْحَابُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ :

مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةُ .

* أَصْحَابُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، قِيلَ : اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَقِيلَ : إِسْمَاعِيلُ :

مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ .

* أَصْحَابُ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحِ السَّامِ الزِّيَّاتِ الْمَدَنِيِّ :

سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ ، وَسُمَيُّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَابْنُهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ .

(١) واختلف في اسمه على نحو من ثلاثين قولاً ، ولعل أقربها « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو » وهو ترجيح البخاري

والترمذي وغيرهما من المتقدمين .

* أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ بْنِ سِيرِينَ :

أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَّانِي ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانَ الْقُرْدُوسِي ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ ، وَخَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ الْحَذَّاءُ .

* أَصْحَابُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانَ الْمُقْبِرِيِّ :

الَلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ .

* أَصْحَابُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجِ :

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ ، وَأَبُو الزِّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ ، وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ .

* أَصْحَابُ نَفِيعِ أَبِي رَافِعٍ الصَّائِغِ :

بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِي ، وَثَابِتُ الْبُنَائِي ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ .

* أَصْحَابُ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهِ الصَّنْعَانِيِّ :

وَهَبُ بْنُ مُنَبِّهِ الصَّنْعَانِيِّ ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ، وَعَقِيلُ بْنُ مَعْقِلِ بْنِ مُنَبِّهِ .

* أَصْحَابُ طَاوُسِ بْنِ كَيْسَانَ الْيَمَانِيِّ :

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ الطَّائِفِيِّ ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ (٢٦٣٠)

* أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ :

سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَنَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ الْمَدَنِيِّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ ، وَجُحَاهِدُ بْنُ جَبْرِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ .

* أَصْحَابُ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ :

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ ، وَحَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الْمَكِّيِّ ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْأَسَدِيِّ .

* أَصْحَابُ نَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ :

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَأَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَّانِي الْبَصْرِيُّ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنُ حَفْصِ الْعُمَرِيِّ الْمَدَنِيِّ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ ، وَعُمَرُ بْنُ نَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ .

* أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ :

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ الْقَسَمَلِيُّ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَدَنِيِّ .

* أَصْحَابُ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ :

أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ ، وَسَلْيَمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ الْمَكِّيُّ .

* أَصْحَابُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ :

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ ، وَجَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ الْيَشْكُرِيُّ الْوَاسِطِيُّ ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ الْكُوفِيُّ .

* أَصْحَابُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ :

مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةُ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ .

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ النَّضْرِ الْأَنْصَارِيِّ (٢٢٨٦)

* أَصْحَابُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ :

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيِّ ، وَثَابِتُ بْنُ أَسْلَمِ الْبُنَائِيِّ الْبَصْرِيِّ ، وَحُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ أَبُو عُبَيْدَةَ الْبَصْرِيِّ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ الْبُنَائِيُّ الْبَصْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارُ أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيِّ .

* أَصْحَابُ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ :

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ، وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ الْأَيْلِيُّ ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْوَلِيدِ الزَّيْنَدِيُّ ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

* أَصْحَابُ قَتَادَةَ بْنِ دَعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيِّ :

هَشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سَنَبَرُ الدَّسْتَوَائِيِّ ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، وَهَمَّامُ بْنُ يَحْيَى .

* أَصْحَابُ ثَابِتِ بْنِ أَسْلَمَ الْبُنَانِيِّ الْبَصْرِيِّ :

حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعِيرَةِ الْقَيْسِيُّ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ .

* أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ - الطَّوِيل - ابْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ أَبُو عُبَيْدَةَ الْبَصْرِيِّ :

حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَشُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَشُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ ، وَشُعْبَةُ ، وَمَالِكُ .

* أَصْحَابُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبِ الْبُنَانِيِّ الْبَصْرِيِّ :

شُعْبَةُ ، وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ .

* أَصْحَابُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ :

يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَمَالِكُ ،

وَهَمَّامُ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ .

* أَصْحَابُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارَ أَبُو سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ :

يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ دِينَارِ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ ، وَخَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَنْقَرِيِّ ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ،

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانِ الْأَزْدِيِّ الْبَصْرِيِّ .

أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (٢٢١٠)

* أَصْحَابُ عَائِشَةَ :

الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَمَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ ، وَسَعْدُ بْنُ هِشَامٍ بْنُ

عَامِرِ الْأَنْصَارِيِّ .

* أَصْحَابُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ :

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَدَنِيِّ ، وَأَفْلَحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ نَافِعِ

الْمَدَنِيِّ .

* أَصْحَابُ عُرْوَةِ بْنِ الزُّبَيْرِ :

هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، وَأَبُو الْأَسْوَدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ يَتِيمُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ .

* أَصْحَابُ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ :

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَشِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ ، وَأَبُو وائِلَ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَأَبُو الضُّحَى مُسْلِمُ بْنُ صَبِيحٍ ، وَعَامِرُ السَّعْبِيِّ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ ، وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ ، وَأَبُو السَّعْنَاءِ الْحَارِثِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرَّةٍ الْحَارِثِيُّ .

* أَصْحَابُ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

أَبُو الرِّجَالِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ ، وَأَبُو بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، وَعَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ .

* أَصْحَابُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ :

مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ .

* أَصْحَابُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ :

إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيُّ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ عَمْرِو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبْعِيِّ الْكُوفِيُّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ .

* أَصْحَابُ سَعْدِ بْنِ هَشَامِ بْنِ عَامِرِ الْأَنْصَارِيِّ :

حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ ، وَزُرَّارَةُ بْنُ أَبِي أَوْفَى ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ .

عبدُ اللهِ بنُ مَسْعُودِ بنِ غَافِلِ الهَذَلِيِّ (٢٠٢٢)

❖ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ :

مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ الْكُوفِيُّ ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيُّ ، وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرِو السَّلْمَانِيِّ الْكُوفِيُّ ، وَأَبُو وَائِلِ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيُّ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيُّ ، وَشُرَيْحُ ابْنِ الْحَارِثِ الْقَاضِي الْكُوفِيُّ ، وَعَمْرُو بْنُ شَرْحَبِيلٍ .

❖ أَصْحَابُ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ :

إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَعَامِرُ الشَّعْبِيِّ ، وَأَبُو وَائِلِ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَسَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ ، وَالْقَاسِمُ ابْنُ خَيْمَرَةَ .

❖ أَصْحَابُ عَبِيدَةَ بْنِ عَمْرِو السَّلْمَانِيِّ الْكُوفِيِّ :

إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، وَأَبُو حَسَّانِ الْأَعْرَجِ ، وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِي ، وَعَامِرُ الشَّعْبِيِّ .

❖ أَصْحَابُ أَبِي وَائِلِ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ :

الْأَعْمَشُ ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ ، وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ .

❖ أَصْحَابُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ :

إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيُّ ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ الْكُوفِيُّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ .

❖ أَصْحَابُ شُرَيْحِ بْنِ الْحَارِثِ الْقَاضِي الْكُوفِيِّ :

أَبُو وَائِلِ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَقَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ زُفَيْعٍ ، وَمُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ ، وَأَنْسُ بْنُ سِيرِينَ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ .

❖ أَصْحَابُ عَمْرِو بْنِ شَرْحَبِيلٍ :

أَبُو وَائِلِ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ خَيْمَرَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْشَرِ ، وَمَسْرُوقُ .

عبدُ الله بنُ عباس بن عبدِ المطلب الهاشمي (١٦٦٠)

✽ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ :

سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَطَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، وَمُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْمَكِّيُّ ، وَأَبُو الشَّعْثَاءِ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعُكْرَمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ ، وَكُرَيْبُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَدَنِيِّ ، وَمِقْسَمُ بْنُ بَجْرَةَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ .

✽ أَصْحَابُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ الْكُوفِيِّ :

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي ، وَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَةَ إِيَّاسُ الْيَشْكُرِيُّ الْوَاسِطِيُّ ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ الْكُوفِيُّ .

✽ أَصْحَابُ طَاوُسِ بْنِ كَيْسَانَ الْيَمَانِيِّ :

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ الطَّائِفِيُّ ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ .

✽ أَصْحَابُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ :

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ جُرَيْجٍ الْمَكِّيُّ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مَيْسَرَةَ الْعَرَزَمِيِّ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ .

✽ أَصْحَابُ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ :

أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ الْمَكِّيُّ .

✽ أَصْحَابُ أَبِي الشَّعْثَاءِ جَابِرِ بْنِ زَيْدِ الْبَصْرِيِّ :

أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ .

✽ أَصْحَابُ عُكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْبَرِي :

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ، وَخَالِدُ بْنُ مَهْرَانَ الْحَذَّاءُ الْبَصْرِيُّ ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي .

✽ أَصْحَابُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الْمَدَنِيِّ :

عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَسَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَبُو الزَّنَادِ ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ ، وَعِرَاكُ بْنُ مَالِكٍ .

* أَصْحَابُ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَدَنِيِّ :

محمد بن عُبَيْة ، ومُوسَى بن عُبَيْة ، وإِبْرَاهِيمَ بن عُبَيْة ، وسَالِمُ بن أَبِي الجعد ، وَبُكَيرُ بن عَبْدِ الله بن الأشج ، وسَلَمَةُ بن كُهَيْل .

* أَصْحَابُ مِقْسَمِ بْنِ بَجْرَةَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ :

ميمون بن مِهْرَان ، والحكم بن عَتِيَّة ، وعبد الكريم بن مَالِكِ الجزري .

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرَامِ الْأَنْصَارِيِّ (١٥٤٠)

* أَصْحَابُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ :

عطاء بن أبي رباح ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارِ الْجُمَحِيِّ الْمَكِّيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْهَاشِمِيِّ ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ تَدْرُسِ الْمَكِّيِّ ، وَعَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلِ الشَّعْبِيِّ ، وَأَبُو سُفْيَانَ طَلْحَةَ بْنُ نَافِعِ الْوَاسِطِيِّ .

* أَصْحَابُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاعٍ أَسْلَمَ الْقُرَشِيِّ الْمَكِّيِّ :

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجِ الْمَكِّيِّ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مَيْسَرَةَ الْعَزْزَمِيِّ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ .

* أَصْحَابُ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ :

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ .

* أَصْحَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ :

سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

* أَصْحَابُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْهَاشِمِيِّ :

ابنه جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ .

* أَصْحَابُ أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ تَدْرُسِ الْمَكِّيِّ :

اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ الْمَصْرِيُّ ، وَسُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ ، وَزُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَبُو خَيْثَمَةَ الْكُوفِيُّ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ ، وَمَعْقِلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ .

* أَصْحَابُ عَامِرِ بْنِ شَرَاخِيلَ الشَّعْبِيِّ :

إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدِ الْبَحْلِيِّ ، وَبِيَانُ بْنُ بَشْرِ أَبُو بَشْرِ الْكُوفِيِّ ، وَمُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفِ الْكُوفِيِّ ، وَفِرَاسُ بْنُ يَحْيَى الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ ، وَزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ الْكُوفِيُّ .

* أَصْحَابُ أَبِي سُفْيَانَ طَلْحَةَ بْنِ نَافِعِ الْوَاسِطِيِّ :

سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو بَشْرِ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ الْعَنْبَرِيِّ .

أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ (١١٧٠)

سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سَنَانَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ

* أَصْحَابُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ :

الْمُنْذَرُ بْنُ مَالِكِ أَبُو نَضْرَةَ ، وَذُكْوَانُ ، وَعِطَاءُ بْنُ يَسَارِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْهَلَالِيُّ الْمَدَنِيُّ ، وَعِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرَحَ ، وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي .

* أَصْحَابُ الْمُنْذَرِ بْنِ مَالِكِ أَبُو نَضْرَةَ :

قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ دِينَارُ الْبَصْرِيِّ ، وَسَعِيدُ بْنُ إِيَّاسٍ الْجَرِيرِيُّ الْبَصْرِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مُسْلِمَةَ الْقَصِيرِ الْبَصْرِيِّ .

* أَصْحَابُ ذُكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ السَّنَانِ الزِّيَّاتِ الْمَدَنِيِّ :

سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ ، وَسُمَيُّ بْنُ مَوْلى أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَابْنُهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ .

* أَصْحَابُ عِطَاءِ بْنِ يَسَارِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْهَلَالِيُّ الْمَدَنِيُّ :

أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عِطَاءَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ ، وَهَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ قَسِيْطٍ ، وَصَفْوَانُ بْنُ سَلِيمٍ .

* أَصْحَابُ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرَحَ :

زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ، وَسَعِيدُ الْمُقْبِرِيِّ ، وَبُكَيْرُ بْنُ الْأَشْجِ ، وَالْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ .

* أَصْحَابُ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي :

ثَابِتُ الْبُنَائِي ، وَقَتَادَةَ ، وَبَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِي ، وَحُمَيْدُ الطَّوِيل ، وَأَبُو بَشْرٍ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّة .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ السَّهْمِيِّ (٧٠٠)

* أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو :

مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَع ، وابن ابنه شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَار ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَبْلِي ، وَجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ ، وَعِيسَى بْنُ طَلْحَةَ .

* أَصْحَابُ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَع :

محمد بن المنتشر بن الأجْدَع ، وأبو وائل شقيق بن سلمة ، وأبو الضحى مسلم بن صبيح ، وعامر الشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وأبو إسحاق السبيعي ، ويحيى بن وثاب ، وأبو الشعثاء المحاربي ، وعبد الله بن مرة الخارفي .

* أَصْحَابُ شُعَيْبِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ :

عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، وَثَابِتُ الْبُنَائِي .

* أَصْحَابُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْهَلَالِي الْمَدَنِي :

أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَلْحَلَةَ ، وَهَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَسِيطٍ ، وَصَفْوَانُ بْنُ سَلِيمٍ .

* أَصْحَابُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَبْلِيِّ :

أَبُو هَانِئٍ حُمَيْدُ بْنُ هَانِئٍ ، وَأَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ ، وَعُقْبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ .

* أَصْحَابُ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ :

أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِي ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ الْمَكِّي .

* أَصْحَابُ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ :

الزُّهْرِيُّ ، وَخَالِدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ .

الإمامُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلٍ الْعَدَوِيُّ (٥٣٧)

* أَصْحَابُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ :

عاصمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَأَسْلَمُ مَوْلَى عُمَرَ ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَبْدِ الْقَارِيِّ ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَاصِ اللَّيْثِيِّ ، وَأَبُو عُيَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ ، وَأَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ .
* أَصْحَابُ عاصمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ :

حَفْصُ بْنُ عاصمُ بْنُ عُمَرَ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ .

* أَصْحَابُ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ :

زيدُ بْنُ أَسْلَمَ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، وَنَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ .

* أَصْحَابُ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ :

سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ .

* أَصْحَابُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ :

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجِ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ .

* أَصْحَابُ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصِ اللَّيْثِيِّ :

عَمْرُو بْنُ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصِ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّيمِيِّ ، وَعَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ ، وَيَحْيَى بْنُ النَّضْرِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ .

* أَصْحَابُ أَبِي عُيَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ :

محمدُ بْنُ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ ، وَسَعِيدُ بْنُ خَالِدِ الْقَارِظِيِّ .

* أَصْحَابُ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ :

ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ، وَعَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلُ ، وَأَبُو التَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَعَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ .

الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب الهاشمي (٥٣٦)

* أَصْحَابُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ :

محمد بن علي بن الحنفية ، وعبيدة بن عمرو السلماني ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعاصم بن ضمرة ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وعبد الله بن شداد ، وزيد بن وهب .

* أَصْحَابُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ :

أولاده الحسن ، وعبد الله ، وحفيد أخيه محمد بن علي بن الحسين ، والمنذر بن يعلى الثوري ، وسالم بن أبي الجعد .

* أَصْحَابُ عُبَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو السَّلْمَانِيِّ :

إبراهيم النخعي ، وأبو إسحاق السبيعي ، ومحمد بن سيرين ، وأبو حسان الأعرج ، وأبو البختري الطائي ، وعامر الشعبي .

* أَصْحَابُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى :

عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وثابت البناني ، والحكم بن عتيبة ، وحصين بن عبد الرحمن ، والأعمش .

* أَصْحَابُ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ الْكُوفِيِّ :

أبو إسحاق السبيعي ، ومنذر بن يعلى الثوري ، والحكم بن عتيبة .

* أَصْحَابُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ :

سعد بن عبيدة ، وأبو إسحاق السبيعي ، وإبراهيم النخعي ، ومسلم البطين ، وأبو حصين عثمان بن عاصم .

* أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ :

الشَّعْبِيُّ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ ، وَعَكْرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ الضَّبِّيِّ .

* أَصْحَابُ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ :

أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَمَنْصُورٌ ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ .

أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أُمُّ سَلَمَةَ (٣٧٨)

هَنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْغَيْثَةِ الْخَزُومِيَّةِ

أَصْحَابُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ :

عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، وَزَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ مَوْلَاهَا .

* أَصْحَابُ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ :

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَثَابِتُ الْبُنَانِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبِ الْحِمَيْرِيِّ ، وَوَهْبُ ابْنِ كَيْسَانَ .

* أَصْحَابُ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ :

مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ ، وَحُمَيْدُ بْنُ نَافِعِ الْمَدَنِيِّ ، وَعِرَاكُ بْنُ مَالِكٍ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَكُلَيْبُ بْنُ واثِلٍ .

* أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ :

بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَجِّ ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ بْنِ سُلَيْمٍ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ (٣٦٠)

أَصْحَابُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ :

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مُوسَى ، وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى ، وَأَبُو واثِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ ، وَأَبُو

عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مَلِّ النَّهْدِيِّ ، وَمَرَّةُ بْنُ شَرَّاحِيلِ الْهَمْدَانِيِّ الطَّيِّبِ .

* أَصْحَابُ أَبِي بَكْرٍ - عَمْرُو ، أَوْ عَامِرٌ - بَنُ أَبِي مُوسَى :

أَبُو جَمْرَةَ الصَّبْعِيِّ هُوَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ ، وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ ، وَبَدْرُ بْنُ عَثْمَانَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ .

* أَصْحَابُ أَبِي بُرْدَةَ - الْحَارِثُ أَوْ عَامِرٌ - بَنُ أَبِي مُوسَى :

سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ بَنُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، أَبُو بُرْدَةَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بَنُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَعَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ ، وَأَبُو صَخْرَةَ جَامِعُ بْنُ شَدَّادٍ ، وَثَابِتُ بْنُ أَسْلَمَ الْبَنَانِيُّ .

* أَصْحَابُ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِي :

الْأَعْمَشُ ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ ، وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ .

* أَصْحَابُ أَبِي عَثْمَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَلِّ النَّهْدِيِّ :

ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ، وَعَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَحُولِ ، وَأَبُو التَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَعَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ .

* أَصْحَابُ مَرَّةٍ - الطَّيِّبُ - بَنُ شَرَّاحِيلَ الْهَمْدَانِي :

إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَزُبَيْدُ الْيَامِيِّ ، وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، وَعَمْرُو بْنُ مَرَّةٍ ، وَمُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ .

الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ بَنُ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ (٣٠٥)

* أَصْحَابُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ :

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَأَبُو إِسْحَاقَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبْعِيِّ ، وَمَعَاوِيَةُ بْنُ سُؤَيْدٍ بَنُ مُقَرَّنٍ .

* أَصْحَابُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى :

عِيسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَثَابِتُ الْبَنَانِيُّ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَعَمْرُو بْنُ مَرَّةٍ ، وَجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ ، وَهَلَالُ الْوَزَانِ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ ، وَالْأَعْمَشُ .

* أَصْحَابُ أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيِّ :

سُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، وَإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ
سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ الْخَنْفِيُّ .

* أَصْحَابُ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مُقَرَّنَ :

أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، وَالشَّعْبِيُّ وَأَبُو السَّفَرِ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ ، وَعَمْرُو بْنُ مَرَّةٍ .

ذِكْرُ الْمُكْثَرِينَ

مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ دُونَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُذَكَّرُوا فِيمَا سَبَقَ

* أَصْحَابُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ :

أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، وَطَارِقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَبَيَانُ .

* أَصْحَابُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيِّ :

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، وَمَكْحُولُ الشَّامِيُّ ، وَخَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ ، وَأَبُو عَثْمَانَ شَيْخُ

لَمَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ الْحَضْرَمِيِّ وَلَيْسَ بِالنَّهْدِيِّ ، وَحَبِيبُ بْنُ عُبَيْدٍ .

* أَصْحَابُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ :

سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ

ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ، وَصَفْوَانُ بْنُ سَلِيمٍ .

* أَصْحَابُ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ الْجُعْفِيِّ :

أَبُو إِسْحَاقَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيِّ ، وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ ، وَعَمْرُو بْنُ مَرَّةٍ الْجَمَلِيُّ ،

وَقَتَادَةُ ، وَسُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ .

* أَصْحَابُ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ الصَّنْعَانِيِّ :

عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ مَعْقِلِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، وَابْنُ أَخِيهِ عَقِيلُ بْنُ مَعْقِلِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَسِمَاكُ

ابْنُ الْفَضْلِ ، وَإِسْرَائِيلُ بْنُ مُوسَى أَبُو مُوسَى الْبَصْرِيُّ .

* أَصْحَابُ ثَابِتِ بْنِ عِيَاضِ الْأَحْنَفِ :

زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ ، وَسَلْيَمَانُ الْأَحُولُ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَفُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ .

* أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ :

أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ .

* أَصْحَابُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتِ قَيْسِ بْنِ دِينَارِ الْأَسَدِيِّ مَوْلَاهُمْ أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ :

سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ ، وَسَلْيَمَانُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ،

وَمُسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ ، وَمُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ .

* أَصْحَابُ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلِ بْنِ حُصَيْنِ الْحَضْرَمِيِّ التَّنَعِيِّ أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ :

مَنْصُورٌ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَمُسْعَرٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ .

* أَصْحَابُ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ الْجَزْرِيِّ أَبُو أَيُّوبَ الرَّقِّيَّ :

ابْنُهُ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، وَهَمِيدُ الطَّوِيلِ ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي ، وَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ ،

وَحَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ ، وَعَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْبُنَائِي ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ .

* أَصْحَابُ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَحُولِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيُّ :

سُلَيْمَانُ التِّيمِيُّ ، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ، وَإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ ، وَشُعْبَةُ ،

وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ .

* أَصْحَابُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ :

مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ الْكُوفِيُّ ، وَسَلْيَمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ

مُقَسَّمِ الضَّبِّي الْكُوفِيُّ .

* أَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ :

أَيُّوبُ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكُ ، وَشُعْبَةُ ، وَابْنُ عَجْلَانَ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ،

وَوَكَيْعٌ ، وَجَرِيرٌ .

* أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ :

يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ أَبُو أَسَامَةَ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرِ الْكُوفِيِّ ، وَحُمَّدُ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ ، وَزَائِدَةُ ، وَزُهَيْرٌ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ .

* أَصْحَابُ أَبِي الزِّنَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ :

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ .

* أَصْحَابُ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي :

حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ بَنِي دَرَاهِمَ ، وَابْنُ عَلِيَّةَ ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ .

* أَصْحَابُ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ :

سُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَسَلَامُ بْنُ سَلِيمِ أَبُو الْأَحْوَصِ الْحَنْفِيُّ الْكُوفِيُّ ، وَسُلَيْمَانُ التِّيمِيُّ ، وَمَسْعَرٌ ، وَزَائِدَةُ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ .

* أَصْحَابُ سُلَيْمَانَ بْنِ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ :

أَبُو مَعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمِ الضَّرِيرِ ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، وَسُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ ، وَوَكَيْعُ ابْنِ الْجَرَّاحِ الرُّوَاسِيُّ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْعَتَكِيُّ ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ .

* أَصْحَابُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الطَّائِي مَوْلَاهُمْ أَبُو نَصْرِ الْيَمَامِي :

هِشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ ، وَأَبَانُ بْنُ يَزِيدِ الْعِطَارِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ ، وَشَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ .

* أَصْحَابُ خَالِدِ بْنِ مَهْرَانَ الْحَذَاءِ :

حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، وَبِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ .

* أَصْحَابُ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي عِيَّاشِ الْأَسَدِيِّ :

يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَمَالِكُ بْنُ أَنْسٍ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، وَأَبُو ضَمْرَةَ أَنْسُ بْنُ عِيَّاشٍ .

* أَصْحَابُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ :

سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ ، وَمَالِكُ بْنُ أَنْسٍ ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَجَرِيرٌ .

* أَصْحَابُ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ دِينَارِ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ :

شُعْبَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَوَهَّابٌ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ .

* أَصْحَابُ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ :

الْأَعْمَشُ ، وَمَنْصُورٌ ، وَحَمَّادُ بْنُ جُحَادَةَ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَسْعَرٌ ، وَشُعْبَةُ ، وَأَبُو عَوَّانَةَ .

* أَصْحَابُ عَمْرِو بْنِ سُعَيْبٍ :

ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ ، وَحُمَيْدُ الطَّوِيلِ ، وَعَاصِمُ الْأَحُولِ ، وَمَطَرُ الْوَرَّاقِ ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِي .

* أَصْحَابُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جُرَيْجٍ :

الثَّوْرِيُّ ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَوَكَيْعٌ ، وَحُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِصْبِيِّ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامِ الصَّنْعَانِيِّ ، وَهَشَامُ بْنُ يُونُسَ .

* أَصْحَابُ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ :

الثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ ، وَمَالِكُ ، وَوَهَّابٌ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ .

* أَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ :

سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ ، وَأَبُو أَسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ ، وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ .

* أَصْحَابُ سُمَيٍّ ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ :

محمد بن عجلان ، وعبيد الله بن عمر ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند ، ومالك بن أنس .

* أصحاب عمر بن نافع مولى ابن عمر :

مالك بن أنس ، وعبيد الله بن عمر ، وروح بن القاسم ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وزهير ابن معاوية .

* أصحاب عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي :

الليث بن سعد ، وسعيد بن أبي أيوب ، ونافع بن يزيد ، والمفضل بن فضالة .

* أصحاب أبي النضر سعيد بن أبي عروبة مهران العدوي البصري :

خالد بن الحارث ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وعبد الوهاب بن عطاء الحفّاف ، وعبد بن سليمان ، ويحيى بن سعيد القطان ، ويزيد بن زريع ، وعبد الله بن المبارك .

* أصحاب عبد الرحمن بن القاسم بن محمد المدني :

موسى بن عقبة ، وأيوب السخيتاني ، ومحمد الطويل ، وصخر بن جويرية ، وسماك بن حرب ، وهشام بن عروة ، والثوري وشعبة ، ومالك بن أنس ، ومحمد بن عجلان ، ويحيى بن سعيد الأنصاري .

* أصحاب أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يقيم عروة بن الزبير :

مالك بن أنس ، والليث ، وحيوة بن شريح ، وسعيد بن أبي أيوب ، وأبو صمرة أنس بن عياض ، وشعبة .

* أصحاب عاصم بن بهدلة ، وهو ابن أبي النجود الأسدي مولا هم الكوفي :

شعبة ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وسعيد بن أبي عروبة ، وحامد بن زيد ، وزائدة ، وأبو خيثمة ، وأبو عوانة ، وحفص بن سليمان .

* أصحاب معمر بن راشد :

عبد الله بن المبارك المروزي ، وهشام بن يوسف الصنعاني ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني .

* أَصْحَابُ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ :

معاذ بن معاذ العنبري البصريّ ، وخالد بن الحارث الهجيمي البصريّ ، ويحيى بن سعيد القطان البصريّ ، وعُندَر مُحَمَّد بن جَعْفَر الهذلي البصريّ ، وأبو داود سُلَيْمَان بن داود بن الجارود الطيالسي ، وأبو الوليد هِشَام بن عَبْد الملك النصري الطيالسي .

* أَصْحَابُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ :

هَقْل بن زياد ، وَعَبْد الله بن المبارك ، وأبو إسحاق الفزاري ، وإِسْمَاعِيل بن عَبْد الله بن سَمَاعَةَ .

* أَصْحَابُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ :

يَحْيَى بن سَعِيد القطان ، ووَكَيْع بن الجَرَّاح ، وَعَبْد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيّ ، وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْن ، وَعَبْد الله بن المبارك .

* أَصْحَابُ اللَّيْثِ بن سَعْد بن عَبْد الرَّحْمَنِ الْقَهْمِيّ ، أبو الحارث المِصْرِي :

عبد الله بن المبارك ، وَعَبْد الله بن وَهْب ، ومروان بن مُحَمَّد الطَّاطِرِي ، وأبو النضر هاشم بن القاسم ، ويعقوب بن إِبْرَاهِيم بن سَعْد ، وهُشَيْم ، وأبو صَالِح كاتب اللَّيْث .

* أَصْحَابُ مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَنِ بن الْمُغِيرَةِ بن الحارث بن أَبِي ذُنُبٍ :

سَعْد بن إِبْرَاهِيم بن سَعْد ، والوليد بن مسلم ، وَعَبْد الله بن نُمَيْر ، وَعَبْد الله بن المبارك ، وحجاج بن مُحَمَّد الأعور ، وَعَبْد الله بن وَهْب .

* أَصْحَابُ مَالِكِ بن أَنَسٍ :

محمد بن إدريس الشافعي ، وَعَبْد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيّ ، ويحيى بن سَعِيد القطان ، وابن المبارك ، وابن وَهْب ، وَعَبْد الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِمِ المصري ، ومعن بن عيسى ، وَعَبْد الله بن مسلمة الْقَعْنَبِيّ ، وَعَبْد الله بن يوسف التَّيْسِيّ ، ويحيى بن يحيى بن بُكَيْر النيسابوري ، وقتيبة بن سَعِيد ، ويحيى بن يحيى بن كثير اللَّيْثِيّ ، ومصعب بن عَبْد الله الزُّبَيْرِيّ ، وأبو مصعب أَحْمَد بن أَبِي بَكْر الزُّهْرِيّ .

* أَصْحَابُ سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ :

أبو بَكْر عَبْد الله بن الزُّبَيْر الحميدي ، وَعَبْد الله بن وَهْب ، ويحيى القطان ، وابن مَهْدِيّ ، وأبو أسامة ، وَرُوح بن عُبَادَةَ ، وأبو الوليد الطيالسي ، وعبد الرزاق ، وأبو نعيم ، ووَكَيْع .

* أَصْحَابُ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ ، واسمه دِينَار ، القرشي الأمويّ ، مولا هم أبو بشر الحمصي :
ابنه بشر بن شعيب بن أبي حمزة ، وبقية بن الوليد ، والوليد بن مسلم ، وعلي بن عياش
الحمصي ، وأبو حيوة شريح بن يزيد .

* أَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سَنَبَرِ الدَّسْتَوَائِي :
عبد الله بن المبارك ، وعبد الوارث بن سعيد ، وشعبة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغندر ،
وأبو نعيم ، ومسلم بن إبراهيم ، وابنه معاذ ، ومعاذ بن فضالة ، وأبو عمر الحوضي .

* أَصْحَابُ هَمَامِ بْنِ يَحْيَى بْنِ دِينَارِ الْأَزْدِيِّ الْعَوْزِيِّ الْمَحَلَمِيِّ :
ابن المبارك ، وابن علية ، ووكيع ، وابن مهدي ، وأبو نعيم ، وبشر بن السري ، وعبد الصمد
ابن عبد الوارث ، وحبان بن هلال ، ويزيد بن هارون .

* أَصْحَابُ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَجْلَانَ الْبَاهِلِيِّ مَوْلَاهُمْ أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ :
إسماعيل بن علية ، وابن المبارك ، وابن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعفان بن مسلم ،
ويحيى بن آدم ، وأحمد بن إسحاق الحضرمي ، وحبان بن هلال .

* أَصْحَابُ حَمَّادِ بْنِ زَيْدِ بْنِ دَرْهَمِ الْأَزْدِيِّ الْجَهْضَمِيِّ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ :
ابن المبارك ، ووكيع ، وابن عيينة ، وابن مهدي ، وأبو نعيم ، وعفان ، وسليمان بن حرب ، وعارم .
* أَصْحَابُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ :

عبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن المبارك ، وعفان بن مسلم ، ويحيى بن سعيد ، وعبد
الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، ووكيع ، وأبو نعيم .

* أَصْحَابُ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ ذَكْوَانَ التَّمِيمِيِّ الْعَنْبَرِيِّ مَوْلَاهُمْ التَّنُورِيُّ أَبِي عُبَيْدَةَ الْبَصْرِيُّ :
عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد ، وعفان بن مسلم ، ومعلّى بن منصور ، وأبو سلمة
حمّاد بن سلمة ، ومُسَدَّد ، وعارم محمد بن الفضل .

فَوَائِدُ حَدِيثِيَّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ
ذَكَرُ جُمْلَةٍ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ لَا يَرَوُونَ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ

- ١- عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ .
- ٢- الْحَسَنُ بْنُ يَسَارِ الْبَصْرِيِّ فِيمَنْ سَمَاهُ .
- ٣- عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيِّ فِيمَنْ سَمَاهُ .
- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ .
- ٥- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ .
- ٦- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَسِيِّ .
- ٧- يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ .
- ٨- مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ بْنَ أَبِي الْمُخَارِقِ ، وَعَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ .
- ٩- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، إِلَّا جَابِرَ الْبَيَاضِيِّ .
- ١٠- مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ .
- ١١- شُعْبَةُ بْنُ الْحُجَّاجِ ، إِلَّا جَابِرَ الْجُعْفِيِّ .
- ١٢- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ فِيمَنْ لَمْ يَسْمَهُ .
- ١٣- يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانِ .
- ١٤- حَرِيزُ بْنُ عَثْمَانَ .
- ١٥- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ .
- ١٦- بَقِيَّةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْدَلُسِيِّ .
- ١٧- مُوسَى بْنُ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحِمَالِ .
- ١٨- أَبُو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّازِيِّ .
- ١٩- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَا يَكْتُبُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ عِنْدَ أَبِيهِ .

٢٠- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ .

٢١- أَبُو دَاوُدَ سُكَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ .

٢٢- أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ .

ذِكْرُ مَنْ مَرَّ سَلَاتُهُ صَحِيحَةً :

١- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ .

٢- عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيِّ .

٣- سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ .

٤- إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ . إِلا حَدِيثُ : الْقَهْقَهَةِ ، وَحَدِيثُ : تَاجِرِ الْبَحْرَيْنِ .

٥- مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ .

ذِكْرُ مَنْ مَرَّ سَلَاتُهُ ضَعِيفَةً :

١- مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ .

٢- مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ .

٣- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ .

٤- عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ .

٥- الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارُ الْبَصْرِيُّ .

٦- هُمَيْدُ بْنُ أَبِي هُمَيْدٍ الطَّوِيلِ .

٧- قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ السَّدُوسِيِّ .

٨- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَسِيُّ .

٩- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ .

١١- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ .

١٢- أَبُو الْعَالِيَةِ رُفَيْعُ بْنُ مِهْرَانَ الرِّيَّاحِيُّ .

١٣- أَبُو إِسْحَاقَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبْعِيِّ .

١٤ - سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ .

١٥ - مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِي .

١٦ - أَبُو مَجْلَزٍ لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ .

ذِكْرُ الرُّوَاةِ الَّذِينَ لَا يُدَلِّسُونَ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ

١ - أَبُو سُفْيَانَ طَلْحَةَ بْنُ نَافِعٍ .

٢ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ .

٣ - أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ تَدْرُسُ الْمَكِّيَّ .

٤ - يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ .

٥ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ .

٦ - إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ .

٧ - سُلَيْمَانُ بْنُ طَرِّحَانَ التِّيمِي .

٨ - الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةٍ .

٩ - يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ .

١٠ - سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ .

١١ - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ الْهَلَالِي .

ذِكْرُ الرُّوَاةِ الَّذِينَ يُدَلِّسُونَ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ

١ - مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ .

٢ - سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ .

٣ - بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ .

٤ - عَيْسَى بْنُ مُوسَى غَنْجَارٍ .

٥ - حُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ .

٦ - جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ .

٧- الوليد بن مسلم .

٨- سويد بن سعيد .

ذَكَرُ جُمْلَةٍ مِنَ الرِّوَاةِ مَنْ كَثُرَ وُرُودُهُمْ فِي الْأَسَانِيدِ ، وَفِيهِمْ أُمُورٌ تَحِبُّ مَعْرِفَتُهَا

١- إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ : ثقة ليس هو في الزُّهْرِيِّ بِذَلِكَ الثَّبَتِ .

٢- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهَاجِرِ الْبَحَلِيِّ الْكُوفِيِّ : لم يكن بالقوي .

٣- أَبِي بَنْ عَبَّاسٍ بْنُ سَهْلٍ بْنُ سَعْدٍ : منكر الحديث .

٤- أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَخِي وَهْبٍ الْمَصْرِيِّ : لا بأس بروايته عن عمه ما لم يستنكر .

٥- أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ : ليس بالقوي لا بأس به إذا حدث عنه ابن وهب .

٦- إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ الْجَزْرِيِّ : فيه بعض ضعف .

٧- إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ : ثقة .

٨- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ : ليس بالقوي وحديثه في الصحيح متقى .

٩- إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ بْنُ عُوَيْمِرٍ الْأَنْصَارِيِّ : منكر الحديث، يعتبر به .

١٠- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِيِّ الْكُوفِيِّ : لين .

١١- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ أَبُو عَتَبَةَ : حديثه عن الحجازيين منكر ضعيف بخلاف الشاميين .

١٢- أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ الْكَنْدِيِّ : لين .

١٣- بَشِيرُ بْنُ الْمَهَاجِرِ : فيه بعض الضعف .

١٤- بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَمَاصِيِّ : يخالف في بعض رواياته الثقات ، وإذا روى عن أهل الشام

فهو ثبت ، وإذا روى عن غيرهم خلط ، وإذا روى عن الضعفاء والمجهولين ، فالعهدة منهم

لا منه ، وإذا كنى الرجل ، ولم يسم اسم الرجل ، فليس يساوي شيئاً .

١٥- بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ : لا بأس به .

١٦- بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ الْبَحَلِيِّ : ضعيف .

١٧- جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ : حديثه عن قتادة ضعيف ، ولا يضره اختلاطه ، فقد حجزه أولاده

عن التحديث .

١٨- جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ : يَخْطِئُ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ .

١٩- جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبْعِيِّ : لَا بَأْسَ بِهِ ، فِي حَدِيثِهِ عَنْ ثَابِتٍ بَعْضُ نَكَارَةٍ .

٢٠- حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ الْجَرْمِيِّ : فِيهِ لِينٌ .

٢١- الْحِجَاجُ بْنُ أَرْطَاةَ : لِينُ الْحَدِيثِ كَثِيرُ الْخَطَأِ ، لَا يَكَادُ يُوَافِقُ النَّاسَ ، مُضْطَرَبٌ ، يَدْلُسُ

عَنِ الضَّعْفَاءِ .

٢٢- حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيِّ : ثِقَةٌ يَغْرُبُ لِكَثْرَةِ رَوَايَتِهِ .

٢٣- حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ : لَا يَقْبَلُ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا مَا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ ، وَثَابِتِ البُنَانِيِّ ،

وَمُحَمَّدَ بْنَ زِيَادِ البَصْرِيِّ ، وَعِمَارَ بْنَ أَبِي عِمَارٍ .

٢٤- حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ : لَا يَحْتَجُّ بِهِ .

٢٥- مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ أَبُو صَخْرٍ الْمَدَنِيِّ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ .

٢٦- خَالِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَطَوَانِي : لَهُ أَحَادِيثُ مِنْكَرَةٌ .

٢٧- دَاوُدُ بْنُ الْحَصَيْنِ : مَا رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ فَمَنْكَرٌ .

٢٨- زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ الْجَنْدِيِّ : ضَعِيفٌ .

٢٩- زَهْرِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ التِّيمِيِّ الْمُرُوزِيِّ : لَا بَأْسَ بِهِ ، أَحَادِيثُهُ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَأَبِي عَامِرٍ

العَقْدِيِّ وَطَبَقَتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ صَحَاحٌ كُلُّهَا ، وَرَوَايَةُ الشَّامِيِّينَ عَنْهُ مِنْكَرٌ وَأَبَاطِيلٌ .

٣٠- زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبُكَائِيِّ : لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْمَغَازِي خَاصَّةً .

٣١- سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ .

٣٢- سَعِيدُ بْنُ إِيسَى الْجَرِيرِيِّ : مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْإِخْتِلَاطِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

وَالَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ هُمْ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى ، وَشُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ ،

وَشُعْبَةُ ، وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ .

٣٣- سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ : سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عَمْرِهِ ، يَقْبَلُ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ .

والذين سمعوا منه قبل الاختلاط هم : خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ،
وعبد الوهاب بْنُ عطاء الحَقَّاف ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَان ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْع ،
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَك .

٣٤- سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ : أوثق الناس فيه اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وابنُ أَبِي ذُئْبٍ ،
اختلط ، ولم يضر اختلاطه ، فلم يأخذ عنه في اختلاطه أحد^(١) .

٣٥- سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ : ليس بقوي .

٣٦- سَعِيدُ بْنُ جَهَانَ : فيه ضعف .

٣٧- سُفْيَانُ بْنُ حَسَنِ الْوَاسِطِيِّ : ليس به بأس إلا في الزُّهْرِيِّ .

٣٨- سَلَامُ بْنُ أَبِي مَطِيْعٍ : ليس بمستقيم الحديث في فتادة خاصة .

٣٩- سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءِ الْكُوفِيِّ : أحاديثه أفراد وغرائب ، حدث بأحاديث لا يتابع عليها .

٤٠- سُلَيْمَانُ بْنُ حِيَانَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرِ : لا بأس به ، ربما أخطأ .

٤١- سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ : يضعف في الزُّهْرِيِّ .

٤٢- سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ : لا تضر عنعنته ، حديثه حجة خصوصاً عن من أكثر

عنهم ، كإِبْرَاهِيمَ وَأَبِي وَائِلٍ وَأَبِي صَالِحٍ السَّمَّان ، وإنما يرد من حديثه ما علم أنه دلسه عن ضعيف .

٤٣- سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ : حديثه مردود فيها رواه عن عكرمة عن ابن عَبَّاسٍ مطلقاً ، ويقبل ما

رواه عن عكرمة عن غير ابن عَبَّاسٍ ولم يكن مما يستنكر متنه ، ولم ينفرد بأصل أو لم يخالفه غيره .

٤٤- سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدِ الْحُدثَانِي : عمي فكان يقبل التلقين .

٤٥- شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ : ليس بالقوي .

٤٦- شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ الْقَاضِي : من أثبت الناس في أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ ، لا بأس

به ما لم يخالف .

(١) وقال شُعْبَةُ : حدثنا سعيد بعدما كبر . اهـ . قلت : فيستثنى شُعْبَةُ ، ولا يُخشى من تحديثه عنه إذ بين .

٤٧- شَهْرُ بْنُ حَوْشَبِ الْأَشْعَرِيِّ . ضعيف ، يتفرد ، يعتبر به ، ولا يحتج به ، ولا بأس
بحديث عبد الحميد بن بهرام عنه .

٤٨- عاصم بن أبي النجود القارئ : في حفظه ضعف .

٤٩- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ : حديثه في الأول كان مستقيماً ، ثم طرأ عليه فيه
تخليط ، فما يجيء من رواية أهل الحذق عنه كَيْحَيِّ بْنِ مَعِينٍ وَالبخاري وَأَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ فهو من
صحيح حديثه ، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه .

٥٠- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ : ليس بالقوي .

٥١- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى : منكر الحديث .

٥٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُهَيْعَةَ : حديثه كله ضعيف ، وإنما يعتضد بها رواه عنه العبادلة .

٥٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ : لا يقبل من حديثه إلا ما كان في الترخيب والترهيب ولم
يكن مستنكراً .

٥٤- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّائِغِ : صحيح الكتاب ، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ ، وحديثه
عن مَالِكٍ لا بأس به .

٥٥- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَدَنِيِّ عِبَاد : فيه ضعف .

٥٦- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ الْعَنْسِيِّ : فيه ضعف ، لا بأس بحديث الشاميين عنه .

٥٧- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثِرْوَانَ : فيه ضعف .

٥٨- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرِّجَالِ : ربما أخطأ .

٥٩- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودِ الْمَسْعُودِيِّ : ثقة يغلط إذا حدث

عن أَبِي حُصَيْنٍ وَعَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، وَالْأَعْمَشِ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ ، وَأَحَادِيثُهُ
عن عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَمَعْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ صَحَاحٌ .

اختلط ببغداد ، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد ، سمع منه قبل الاختلاط :

وَكَيْعٌ ، وَأَبُو نَعِيمٍ .

- ٦٠- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ الْمَدِينِيُّ : في حديثه ضعف .
- ٦١- عبد الرزاق بن همام : يخطيء على معمر في أحاديث ليست في كتابه «المصنف» .
- ٦٢- عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الداروردي : إذا حدث من كتابه فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس وهم ، وربما قلب حديث عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يرويه عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .
- ٦٣- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيُّ : ثقة استنكر عليه بعض حديثه عن عطاء^(١) .
- ٦٤- عبد الكريم بن مَالِكِ الجزري : استنكر حديثه عن عطاء عن عَائِشَةَ : كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً .
- ٦٥- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ : حديثه حجة إلا ما قال فيه : أخبرت أو حدثت أو بلغني فلا . إلا في قوله : أخبرني عطاء الخراساني والزُّهْرِيُّ وهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ فإنها كتب وليست بشيء وكان ابنُ جُرَيْجٍ يرى الرواية بالإجازة .
- ٦٦- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ : مضطرب الحديث .
- ٦٧- عبد الوهاب بن عطاء الحَفَّاف : فيه بعض ضعف ، من أروى الناس عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ .
- ٦٨- عطاء بن السائب : تغير ، قال أحمد : من سمع منه قديماً فهو صحيح ، وجميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا حمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وشُعْبَةُ ، وسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ .
- ٦٩- عطاء بن أبي مسلم عَبْدُ اللَّهِ الخراساني : لم يلق أحداً من الصحابة .
- ٧٠- عكرمة مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ : ثقة .
- ٧١- عكرمة بن عمار اليمامي : مضطرب الحديث عن غير إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ .
- ٧٢- العلاء بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى الْحُرَّةِ : لا بأس به ، وله نسخ صحيحة عن أبيه عن أبي هريرة .
- ٧٣- عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ : ضعيف .

(١) حديثه عن عطاء عن جابر في «الشفعة» ، وحديثه عن عطاء عن جابر «تنكح المرأة على ثلاث» .

- ٧٤- عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ : حديثه خاصة عن قَتَادَةَ مضطرب .
- ٧٥- عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّهْرِيُّ : ليس بالقوي .
- ٧٦- عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ مُحَمَّدٍ : لا بأس به . ما لم يرو ما يستنكر .
- ٧٧- عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمَطْلَب : ليس به بأس ، استنكر عليه حديث البهيمة^(١) .
- ٧٨- فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيِّ : فيه ضَعْف .
- ٧٩- قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ : ثقة إلا في حديث سُفْيَانَ ، فإنه سمع منه وهو صغير .
- ٨٠- قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْلٍ : ضعيف .
- ٨١- قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَسَدِيُّ : لا بأس بحديثه قبل أن يكبر ، لما كبر ساء حفظه فأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه ، فحدث به فوقع المناكير في روايته فاستحق المجانبه .
- ٨١- كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرٍ : ما روى عنه حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ونحوه فليس به بأس .
- ٨٢- كَهْمَسُ بْنُ الْمَنْهَالِ : له ما ينكر .
- ٨٣- لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ بْنُ زَنِيمٍ الْقَرْشِيُّ : مضطرب الحديث .
- ٨٤- مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيِّ : روى مناكير .
- ٨٥- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَّارٍ : لا بأس به في المغازي .
- ٨٦- مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ : فيه ضعف ، سماعه من أَبِيهِ منكر .
- ٨٧- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى : سَيِّئُ الْحِفْظِ ، مضطرب الحديث .
- ٨٨- مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ : يضطرب في حديث نَافِعٍ ، اختلطت عليه أحاديث الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
- ٨٩- مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُلَقَمَةَ الْمَدَنِيِّ : لا بأس به .
- ٩٠- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ : إذا حدث من حفظه يخطئ ، وإذا حدث من كتابه فليس به بأس .
- ٩١- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ تَدْرُسَ أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ : ثقة لا يضر ما قيل من تدليسهِ عَنْ جَابِرٍ .
- ٩٢- مُرَجَّى بْنُ رَجَاءِ الْيَشْكُرِيِّ : فيه بعض ضعف .

(١) حديث : « من وقع على بهيمة اقتلوا الفاعل والمفعول به » .

- ٩٣- مصعب بن شيبة الحَجَبِيّ : منكر الحديث .
- ٩٤- مطربن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني : ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح .
- ٩٥- مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو مَصْعَبِ الْيَسَارِيِّ الْمَدَنِيِّ : مضطرب الحديث .
- ٩٦- معاذ بن هشام الدستوائي : ربما غلط في الشيء بعد الشيء .
- ٩٧- مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ : حديثه بالبصرة فيه أغاليط .
- ٩٨- مفضل بن فضالة البَصْرِيّ القرشي^(١) : منكر الحديث .
- ٩٩- مؤمل بن إسماعيل : منكر الحديث .
- ١٠٠- نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ : فيه ضعف .
- ١٠١- هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ : أثبت الناس في ابن سيرين ، وما رواه عن غيره فهو دون ذلك ، وما رواه عن الحسن البصري فلا بأس به .
- ١٠٢- هِشَامُ بْنُ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ : ضعيف ، وهو أثبت الناس في زيد بن أسلم .
- ١٠٣- هِشَامُ بْنُ حَجِيرِ الْمَكِّيّ : ضعيف .
- ١٠٤- هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ : كبر وتغير وكان كلما لقن تلقن ، حديثه القديم صحيح .
- ١٠٥- هشيم بن بشير : في حديثه عن الزُّهْرِيِّ كلام .
- ١٠٦- الوليد بن مسلم : لا يضر من عنعنته إلا ما كان عن الأوزاعي خاصة .
- ١٠٧- وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حازم : متكلم في حديثه عن شُعْبَةَ .
- ١٠٨- يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التستري : ليس هو في قتادة بذاك .
- ١٠٩- يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ : ضعيف .
- ١١٠- يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيّ : له أوهام .
- ١١١- أَبُو بَكْرُ بْنُ عِيَّاشِ الْمَقْرِيّ : ربما غلط .

(١) هو غير المصري ، وإنما ذكرته ليطمئن .

١١٢- أبو إسحاق السَّيِّعِيَّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حديثه حجة مالم يعلم أنه دلّسه عن ضعيف ،
وتغير قبل موته .

جَوَامِعُ مُهِمَّةٌ فِي أَحْوَالِ الرُّوَاةِ

- ١- كل من اسمه إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى : لا أعلم في أحدٍ منهم طعنًا .
- ٢- كل من اسمه آدَمُ فهو ثقة .
- ٣- كل من اسمه الْأَسْوَدُ فهو ثقة أو صدوق ، إلا الْأَسْوَدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَاجِبٍ .
- ٤- كل من اسمه أَفْلَحُ فهو ثقة أو صدوق .
- ٥- كل أَبِي فُرُوءٍ ثقة إلا أَبَا فُرُوءٍ الْجَزْرِي . وهو يزيد بن سنان .
- ٦- كل من اسمه (بُشَيْرٌ) بضم الباء والتصغير فهو ثقة ، وأما (بَشِيرٌ) بفتح الباء ففيهم الثقات وفيهم الضعفاء .
- ٧- كل من اسمه حامد فهو ثقة ، إلا حامد بن آدَمَ الْمَرْزُوقِيّ فهو كذاب .
- ٨- كل من اسمه حجاج فهو ثقة إلا ابن أُرطاة .
- ٩- كل من اسمه حرام فهو ثقة ، إلا حرام بن عثمان السُّلَمِيّ الْأَنْصَارِيّ فهو منكر الحديث .
- ١٠- كل من اسمه خلاد فهو ثقة .
- ١١- كل من اسمه رَبِيعِيّ فهو صدوق أو ثقة .
- ١٢- في الرواة رَشْدَيْنِ اثنان ، الأول : رَشْدَيْنِ بْنُ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، والثاني : رَشْدَيْنِ ابْنِ سَعْدٍ الْمَصْرِي . وكلاهما ضعيف .
- ١٣- كل من اسمه سَلَامٌ فهو بتشديد اللام ، إلا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ الصَّحَابِيُّ المشهور ، فهو بالتخفيف . وَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبَيْكَنْدِيُّ مختلف في ضبط اسم أبيه ، فبعضهم يضبطها بالتشديد ، وبعضهم بالتخفيف .
- ١٤- كل من اسمه صَمْرَةُ فهو ثقة .

- ١٥- كل من اسمه عاصم ضعيف ، إلا عاصم بن سُلَيْمَانَ الأَحُول .
- ١٦- كل من اسمه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ فهو إما ثقة أو فيه ضعف ، إلا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ فهو متروك .
- ١٧- كل عَبْدُ الْوَارِثِ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ ثقة أو صدوق ، إلا شَيْخاً لَشُعْبَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ اختلف أصحابه فِي اسْمِهِ . (وهو عَبْدُ الْوَارِثِ أو عبد الأكبر بْن أَبِي حَنِيفَةَ) .
- ١٨- كل " عَبْدَةُ " فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ فهو بين ثقة وصدوق .
- ١٩- كل من فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ اسْمُهُ عَقِيلٌ فهو بفتح العين ، إلا (عُقَيْلُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَقِيلٍ) فهو بضم العين الأولى وفتح العين الثانية .
- ٢٠- كل من اسْمُهُ كَلَابٌ ففيه جهالة .
- ٢١- كل من اسْمُهُ كَهْمَسٌ فهو ثقة أو صدوق .
- ٢٢- كل من فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ مِّنْ اسْمِهِ يَبْدَأُ بِحَرْفِ اللَّامِ (مثل : لَيْث ، لَقْمَان) فهو إما متكلم فِي حِفْظِهِ ، أو مجهول ، إلا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ الْفَقِيهِ الْحِجَّةُ .
- ٢٣- كل من اسْمُهُ مُجَاهِدٌ فهو ثقة أو صدوق .
- ٢٤- كل من اسْمُهُ هَنَادٌ فهو ثقة ، إلا هَنَادُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو الْمُظْفَرِ النَّسَفِيِّ ؛ فَالْغَالِبُ عَلَى رَوَايَتِهِ الْمُنَاكِيرُ ، وَهُوَ مُتَأَخِّرُ الرِّوَايَةِ رَوَى بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .
- ٢٥- كل من اسْمُهُ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ فهو ثقة ، وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا رَاوِيَان .
- ٢٦- كل من اسْمُهُ الْيَسَعَ إما ضعيف أو متكلم فِيهِ .
- ٢٧- كل من رَوَى الْحَدِيثَ مِنْ أَوْلَادِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَذُرِّيَّتِهِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ؛ فهو ثقة .
- ٢٨- كل من رَوَى الْحَدِيثَ مِنْ آلِ أَبِي فُرُوزٍ مِّنْ حُدُثٍ عَنْهُ فهو ثقة إِلَّا إِسْحَاقَ .
- ٢٩- كل من رَوَى الْحَدِيثَ مِنْ أَوْلَادِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ضَعْفَاءُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَأُسَامَةُ .
- ٣٠- لَيْسَ فِي رِوَاةِ الْكُتُبِ السِّتَةِ مِنْ اسْمِهِ الْحَارِثُ مَتْرُوكٌ ، إِلَّا الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ الْجَرْمِيُّ ، وَالْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمُورُ ، وَالْحَارِثُ بْنُ عِمْرَانَ الْجَعْفَرِيُّ ، وَقَدْ اتَّهَمَا بِالْوَضْعِ .

٣١- ليس في الكتب الستة من اسمه أسد إلا :

أ - أسد بن موسى .

ب - أسد البجلي ، والأخير ليس له إلا حديث واحد .

٣٢- ليس في الكتب الستة "شُعْبَة" إلا ثلاثة :

أ- شُعْبَة بن الحجاج .

ب - شُعْبَة : مَوْلَى ابن عَبَّاس ، وهو ضعيف .

ج - شُعْبَة الكوفي .

٣٣- ليس في الكتب الستة "عَثَام" سوى واحد ، وهو صدوق .

٣٤- ليس في الكتب التسعة سوى "قتيبة" واحد : وهو قتيبة بن سَعِيد (ثقة ثبت) .

٣٥- ليس في الكتب التسعة سوى راويين باسم : مسعر ، كلاهما ثقة .

٣٦- ليس في الكتب الستة وَكِيع إلا ثلاثة :

وَكِيع بن الجراح ، وَكِيع بن مُحَرَّر ، وَكِيع بن حَدَّاس ، وليس بمشهور .

٣٧- ليس في الكتب الستة من اسمه مقدم غير المقدم صحابي ، والمقدم بن شَرِيح ، وهو ثقة .

٣٨- ليس في الكتب الستة (هشيم) غير هشيم بن بشير الإمام الثقة . وثمة راوٍ في الكتب

الستة اسمه (هشيم بن المُعْتَمِر) وهو خطأ ، إنما هو (سهم بن المُعْتَمِر) .

* جُمْلَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ فِي أَسْمَاءِهِمْ ذَكَرُ "أَلْوَان" مِثْل :

٣٩- شُقْرَان ، قيل : اسمه صَالِح ، مَوْلَى رسول الله ' .

٤٠- جَعْفَر بن زياد الأحمر كوفي ، صدوق يتشيع .

٤١- أَبُو خَالِدٍ الأحمر ، سُلَيْمَان بن حَيَّان الأزدي ، لا بأس به ربما أخطأ .

٤٢- إِسْحَاق بن يوسف الأزرق ، ثقة .

٤٣- الحسين بن الحسن الأشقر ، صدوق يهيم ، وهو غالٍ في تشيعه .

٤٤- أَشْهَب بن عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَيْسِي ، يُقَال : اسمه مسكين ، ثقة فقيه .

- ٤٥- مسلمة بن عبد الملك الأموي الأمير ، لقبه " الجرادة الصفراء " ضعيف .
- ٤٦- مروان الأصفر : ثقة .
- ٤٧- مطور الأسود أبو سلام ، شهير بكنيته ثقة .
- ٤٨- كل امرأة ضعفت فتضعفها من باب الجهالة فقط ، إلا بسرة بنت دجاجة فهي عندها عجائب .
- ٤٩- إذا أطلق في الكتب الستة إسحاق ، فهو إسحاق بن راهويه .
- ٥٠- إذا أطلق عطاء فهو : ابن أبي رباح .
- ٥١- إذا أطلق زائدة فهو : ابن قدامة .
- ٥٢- إذا أطلق الليث في أسانيد مسلم ، أو في إسناده مصري فهو : ابن سعد .
- ٥٣- إذا أطلق عبد الله ، ويكون الراوي عنه مروي فهو : ابن المبارك .
- ٥٤- إذا أطلق عمرو ، ويكون الراوي عنه ابن عيينة فهو ابن دينار .
- ٥٥- إذا أطلق عمرو ، ويكون الراوي عنه شعبة فهو ابن مرة .
- ٥٦- إذا أطلق عبد الرحمن ، ويروي عن سفيان فهو ابن مهدي .
- ٥٧- إذا أطلق سعيد يروي عن أبي هريرة ويروي عنه الزهري فهو : ابن المسيب .
- ٥٨- كل من في الكتب الستة اسمه محمد ، ولم يذكر ابن حجر له كنية فكنته أبو محمد .
- ٥٩- ليس في الكتب الستة " عتيق " سوى لقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه .
- ٦٠- كل من في لقبه ذو فهو صحابي .



ذِكْرُ أَشْهُرِ الْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ :

وَأَنَا أَذْكَرُ هُنَا بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَصَحَّ إِسْنَادٍ لِأَشْهُرٍ مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَزْوَاجَهُمْ ، فَأَبْدَأُ بِالْعَشْرَةِ الْكِبَارِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ، ثُمَّ أَنْزِلُ إِلَى الْمُكْثَرِينَ ، ثُمَّ مَنْ دُونَهُمْ مِنَ الْمَشْهُورِينَ ، عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ الْإِسْنَادُ عَنْ صَحَابِيٍّ عَنْ صَحَابِيٍّ مِثْلِهِ - إِلَّا فِي إِسْنَادِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ - ، فَإِنِّي لَا أَذْكَرُهُ .

- ١- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٢- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣- عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ حِمْرَانَ ، عَنْ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِي ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٥- الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٦- إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٧- مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٨- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

- ٩- هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ١٠- سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَامِرِ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

- ١١- أَبُو الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ١٢- الزُّهْرِيُّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
- ١٣- حُمَيْدُ الطَّوِيلِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ١٤- هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

- ١٥- سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ١٦- عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
- ١٧- ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عطاء بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ١٨- قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ١٩- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
- ٢٠- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .
- ٢١- عَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ ، عَنْ مَرْثَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٢٢- الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بَرِيدَةَ بْنِ حَصِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٢٣- عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٢٤- ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ معاوية بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٢٥- عَامِرُ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيزَةِ ، عَنْ أَبِيهِ الْمُعِيزَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٢٦- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٢٧- حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ الْأَسَدِيِّ ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٢٨- الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
- ٢٩- خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣٠- رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنَبِّثِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣١- الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣٢- سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣٣- أَبُو الْعَمِيسِ عَتَبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيُّ ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، عَنْ أَبِيهِ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣٤- الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

- ٣٥- الحارث بن شبيل ، عن أَبِي عَمْرٍو الشيباني ، عن زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣٦- أبو إسحاق السَّيِّعِيّ ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، عن عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣٧- حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ ، عن زينب بنت أُمِّ سَلَمَةَ ، عن أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ حَبِيبَةَ بنتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .
- ٣٨- سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى ، عن أَبِيهِ ، عن عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٣٩- عاصم الأحول ، عن أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عن سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤٠- سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عن صفية بنت أَبِي عبيد ، عن أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .
- ٤١- أبو إسحاق السَّيِّعِيّ ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ ، عن جُبَيْرِ بْنِ مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤٢- هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عن أَبِيهِ ، عن أسماء بنتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
- ٤٣- يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ ، عن أَبِي الْخَيْرِ ، عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤٤- عَمْرُو بْنُ يَحْيَى ، عن عباد بن تميم ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بنِ عاصم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤٥- ثور بن يزيد ، عن خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عن المقدام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤٦- خَالِدُ الْحَدَّاءِ ، عن أَبِي الْمُنْهَالِ سِيَارِ بْنِ سَلَامَةَ الرِّياحِيِّ ، عن أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤٧- شُعْبَةُ ، عن حُمَيْدِ بْنِ هَالَلٍ ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤٨- عطاء بن زيد ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ ، عن المقداد بن الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٤٩- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عن أَبِي بَكْرٍ بنِ عَثْمَانَ بنِ سَهْلٍ بنِ حَنِيفٍ ، عن أَبِي أَمَامَةَ بنِ سَهْلٍ ابنِ حَنِيفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٥٠- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ ، عن أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ، عن أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحَشْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

- ٥١- الزُّهْرِيُّ ، عن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ ، عن حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- ٥٢- أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِي ، عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عن أُمِّ عطية الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .
- ٥٣- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ ، عن حَسَّانَ بنِ عطية ، عن مَنْ رَوَى عَنْهُ مِنْ

الصحابة رضوان الله عليهم .

٥٤- قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ مَنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ

عَلَيْهِمْ .

ذِكْرُ أَوْعَفِ الْأَسَانِيدِ

١- عَمْرُو بْنُ شَمْرٍ ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ ، عَنْ الْحَارِثِ الْأَعُورِ ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٢- صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى الدَّقِيقِي ، عَنْ فَرْقَدِ السَّبَخِي ، عَنْ مِرَّةِ الطَّيِّبِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٣- مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ .

٤- السَّرِيِّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدِ الْأَوْدِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٥- الْحَارِثُ بْنُ شَبَلٍ ، عَنْ أُمِّ النِّعْمَانِ الْكَنْدِيَّةِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

٦- شَرِيكَ ، عَنْ أَبِي فِزَارَةَ ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٧- دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ بْنِ قَحْدَمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٨- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونِ الْقَدَاحِ ، عَنْ شَهَابِ بْنِ خِرَاشٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدِ الْخُوزِيِّ ، عَنْ

عُكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

٩- حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْعَدَنِيِّ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ، عَنْ عُكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

١٠- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحِجَاجِ بْنِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ قُرَّةِ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْلٍ ، عَنْ كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ .

١١- مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْمَصْلُوبِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ

أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

١٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَلِيحَةَ ، عَنْ نَهْشَلِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الضَّحَّاكِ ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

الأُصُولُ

الجَوَامِعُ الْمُسْنَدَةُ الصَّحِيحَةُ

فَدَّ صَنَّفَ فِي الْأُصُولِ الْجَوَامِعِ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، كَالنَّوَوِيِّ فِي «الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةَ» ، وَزَادَ عَلَيْهَا ابْنُ رَجَبٍ عَشْرَةَ أَحَادِيثَ ، ثُمَّ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ السَّعْدِيُّ فزَادَ عَلَيْهَا فِي «بَهْجَةِ قُلُوبِ الْأَبْرَارِ» فَبَلَغَ بِهَا نَحْوًا مِنْ مِائَةِ حَدِيثٍ ، وَكُلُّهُمْ لَمْ يَسْتَوْفَ ، وَفَاتَهُمْ مَا هُوَ أَهَمُّ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَأَوْرَدُوا فِيهَا بَعْضَ الضَّعَافِ ، وَلَمْ يُسْنِدُوا ، وَلَمْ يَفْتَصِرُوا عَلَى الصَّحِيحِ .

فَرَأَيْتُ أَنَّ أُسْتَوْفِيَهَا ، وَأُسْنِدَهَا مِنْ عِنْدِ الرَّائِي الَّذِي دَارَ عَلَيْهِ السَّنَدُ ، وَأَنَّ أَقْتَصَرَ عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ غَيْرِهِ .

وَالَّذِي يَحْفَظُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، بِأَسَانِيدِهَا ، يَضْبُطُ الْأَسَانِيدَ الصَّحِيحَةَ فَضْلًا عَنِ الْمُتَوَنِّجِ الْجَوَامِعِ لِلأُصُولِ ، الَّتِي يَنْدَرِجُ تَحْتَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا جُمْلَةٌ مَعَانٍ .

الْعَقِيدَةُ

١- حَدِيثُ : أَبِي صَخْرَةَ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَالبخاري ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الكبرى» .

٢- حَدِيثُ : أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا ، مِائَةٌ غَيْرُ وَاحِدٍ ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، إِنَّهُ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوِثَرَ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَالبخاري ، وَابْنُ مَاجَه ، وَالنَّسَائِيُّ .

٣- حَدِيثُ : فَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَرَدِيَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا غَيْرُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ؛ إِذْ قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : « يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ » ، قَالَ : لَبَّيْكَ

٤- حَدِيثُ : يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنَّمَا الْعَمَلُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » .

أخرجه : ابن المبارك ، والطيالسي ، والحميدي ، وسعيد بن منصور ، والعدني ، وهناد ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

٦ - حَدِيثُ : عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : « بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ ، إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، قَالَ : صَدَقْتَ ، قَالَ : فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ ، قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ ، قَالَ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، قَالَ : صَدَقْتَ ، قَالَ :

فَأَخْبَرَنِي عَنِ الْإِحْسَانِ ، قَالَ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ ، قَالَ : فَأَخْبَرَنِي عَنِ السَّاعَةِ ، قَالَ : مَا الْمُسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، قَالَ : فَأَخْبَرَنِي عَنْ أَمَارَتِهَا ، قَالَ : أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا ، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ ، الْعَالَةَ ، رِعَاءَ الشَّاءِ ، يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ ، قَالَ : ثُمَّ انْطَلَقَ ، فَلَبِثْتُ مَلِيًّا ، ثُمَّ قَالَ لِي : يَا عُمَرُ ، أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ ؟ قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه والترمذي ، والنسائي .

٧- حَدِيثُ : جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ قَالَ : سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ » أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه .

٨- حَدِيثُ : ثَابِتٌ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ » . أخرجه : ابن أبي شيبة في «المسند» ، وأحمد ، والدارمي ، ومسلم .

٩- حَدِيثُ : مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَلَا يَهُودِيٍّ ، وَلَا نَصْرَانِيٍّ ، وَمَاتَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ » . أخرجه : أحمد .

١٠- حَدِيثُ : هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ ؟ قَالَ : « قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقِمَ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، ومسلم .

١١- حَدِيثُ : شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْعَبْدَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَأَنْ يُقَدِّفَ فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُعَادِيَ فِي الْكُفْرِ » . أخرجه : ابن المبارك ، والطيالسي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، وأبو يعلى .

١٢- حَدِيثُ : أَبِي هَانِيٍّ الْخَوْلَانِيُّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ الْجَنْبِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْمُؤْمِنِ ؟ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، وَالْمُسْلِمَ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ، وَالْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ الْخَطَايَا وَالذُّنُوبَ » . أخرجه : ابن المبارك في « الزهد » ، وأحمد .

١٣- حَدِيثُ : عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ : إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ ، وَالنُّصْحُ لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِزُومُ جَمَاعَتِهِمْ » . أخرجه : الطيالسي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن جرير^(١) .

١٤- حَدِيثُ : يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « بَدَأَ الْإِسْلَامَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ » . أخرجه : مسلم ، وابن ماجه .

١٥- حَدِيثُ : قَيْسُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ حَنْسِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَوْمًا فَقَالَ : « يَا غُلَامُ ، إِنِّي أَعَلَّمْتُكَ كَلِمَاتٍ : احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ ، لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ » . أخرجه : أحمد ، والترمذي .

١٦- حَدِيثُ : الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَا مَعَ عَبْدِي حِينَ يَذْكُرُنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي

(١) وهذا الحديث أحسن طرقه ما ذكرته ، وصححه ابن معين ، وله طرق أخرى لا تسلم من مقال ، فأخرجه : ابن أبي شيبة وأحمد وابن ماجه وابن جرير ، وأبو يعلى عن جابر بن مطعم ، وأحمد عن أنس . والحميدي ، وابن ماجه والترمذي عن ابن مسعود . والطبراني ، وابن قانع ، وأبو نعيم ، عن النعمان بن بشير ، والبخاري ، والدارقطني في « الأفراد » عن أبي سعيد . والترمذي ، وابن ماجه ، عن ابن مسعود . وابن منده عن ربيعة بن عثمان التيمي . وابن النجار عن ابن عمر . والدارمي والطبراني عن أبي الدرداء . والطبراني ، والضياء عن أبي قرصافة . وابن جرير ، والطبراني في « الأوسط » ، والضياء عن جابر .

مَلَأَ هُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شِبْرًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا ، فَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » . أخرجه : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي في الكبرى .

١٧- حَدِيثُ : الْأَعْمَشُ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ ، يَعْنِي ، مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِبْتِهَانٍ ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّهُ يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ ثَوْبِي حَسَنًا ، وَنَعْلِي حَسَنَةً ؟ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْجَمَالَ ، وَلَكِنَّ الْكِبَرَ مَنْ بَطَرَ الْحَقَّ ، وَغَمَصَ النَّاسَ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي .

١٨- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يُلْدَغُ مُؤْمِنٌ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ » . أخرجه : أحمد ، وإسحاق ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه .

١٩- حَدِيثُ : ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ : مَنْ خَلَقَ كَذَا مِنْ خَلْقٍ كَذَا ، حَتَّى يَقُولَ : مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ ، فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَسْتَعِذْ » . أخرجه : البخاري ، ومسلم ، والنسائي في « الكبرى » .

٢٠- حَدِيثُ : قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مُجَوِّزَ لَأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثْتُ فِي أَنْفُسِهَا أَوْ وَسَّوَسَتْ بِهِنَّ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ بِهِ » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، وإسحاق ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

٢١- حَدِيثُ : حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ » . أخرجه : أحمد ، والدارمي ، والبخاري في « الأدب المفرد » ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو يعلى .

٢٢- حَدِيثُ : الْأَعْمَشُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ

النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا : إِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ » .
أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

٢٣- حَدِيثُ : مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدْقُ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ ، إِنَّ كُنَّا لَنَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَوْبِقَاتِ .
أخرجه : أحمد ، والبخاري ، وأبو يعلى .

٢٤- حَدِيثُ : سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الْمَدَنِيِّ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ : الشِّرْكُ بِاللَّهِ ، وَالسَّحَرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَأَكْلُ الرِّبَا ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ » . أخرجه : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

٢٥- حَدِيثُ : شُعْبَةَ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ » . أخرجه : البخاري ، ومسلم .

٢٦- حَدِيثُ : الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا طَمِعَ بِجَنَّتِهِ أَحَدٌ ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ مَا قَنَطَ مِنْ رَحْمَتِهِ أَحَدٌ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو يعلى .

٢٧- حَدِيثُ : نَافِعٍ عَنْ صَفِيَّةَ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَتَى عَرَفًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا » . أخرجه : أحمد ، ومسلم .

٢٨- حَدِيثُ : الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمُضْدُوقُ : « أَنْ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ : بِكُتِبَ رِزْقُهُ ، وَأَجَلُهُ ، وَعَمَلُهُ ، وَشَقِيٌّ ، أَوْ سَعِيدٌ » .
أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي في « الكبرى » .

٢٩- حَدِيثُ : الْأَعْرَجُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ ، وَكُلٌّ عَلَى خَيْرٍ ، اِحْرَضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ : لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا ، وَلَكِنْ قُلْ : قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، ومسلم ، وابن ماجه ، والنسائي في «الكبرى» ، وأبو يعلى .

الاعتصام

٣٠- حَدِيثُ : أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ، فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » . أخرجه : أحمد ، والدارمي ، ومسلم ، وابن ماجه .

٣١- حَدِيثُ : سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ » . أخرجه : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه .

٣٢- حَدِيثُ : مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمُ اللَّهَ وَأَتَقَاكُمُ لَهُ ، وَلَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » . أخرجه : البخاري ، ومسلم .

٣٣- حَدِيثُ : مَعْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا ، وَاسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ » . أخرجه : البخاري ، ومسلم .

٣٤- حَدِيثُ : ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : « مَا خَيْرُ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا أَحَدٌ أَيْسَرُهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا ، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ ، وَمَا أَنْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ بِهَا اللَّهُ » . أخرجه : مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو يعلى .

٣٥- حَدِيثُ : سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

«جَاءَتْ مَلَائِكَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ نَائِمٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : ... » وفيه : « فَمَنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا ﷺ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَ مُحَمَّدٌ ﷺ فَرَقٌ بَيْنَ النَّاسِ ». أخرجه : البخاري .

٣٦- حَدِيثُ : أَبِي الْعُمَيْسِ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ لَهُ سَلْمَانُ : « إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَآتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : صَدَقَ سَلْمَانُ ». أخرجه : البخاري، والترمذي .

الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ

٣٧- حَدِيثُ : قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَغَيِّرَهُ بِيَدِهِ ، فَلْيَغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِلِسَانِهِ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ » . أخرجه : الطيالسي ، وأحمد ، وعبد بن حميد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو يعلى .

٣٨- حَدِيثُ: الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ إِثْمِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَمِهِمْ شَيْئًا» .

أخرجه: أحمد، والدارمي، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وأبو يعلى .

٣٩- حَدِيثُ : سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ الدِّينَ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا ، قَالُوا : لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَائَتِهِمْ» . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

٤٠- حَدِيثُ : الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمْ

الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَنْ عِنْدَهُ ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» .
أخرجه : أحمد ، ومسلم .

خَلْقُ الْعَالَمِ

٤١- حَدِيثُ : عَوْف ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَسَامَةُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةِ قَبْضِهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ فَجَاءَ بَنُو آدَمَ عَلَى قَدَرِ الْأَرْضِ ، جَاءَ مِنْهُمْ الْأَبْيَضُ وَالْأَحْمَرُ وَالْأَسْوَدُ وَبَيْنَ ذَلِكَ ، وَالْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ ، وَالسَّهْلُ وَالْحَزْنُ وَبَيْنَ ذَلِكَ » . أخرجه : ابن سعد ، وأحمد ، وعبد بن حميد ، وأبو داود ، والترمذي .

الْعِلْمُ

٤٢- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، وعبد بن حميد ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم .

٤٣- حَدِيثُ : حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ » . أخرجه : أحمد ، والدارمي ، والترمذي .

٤٤- حَدِيثُ : حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ حَدَّثَنِي أَبُو كَبْشَةَ السَّلُولِيُّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . أخرجه : أحمد ، والدارمي ، والبخاري ، والترمذي .

٤٥- حَدِيثُ : أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ فَإِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنِ الشَّيْءِ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالشَّيْءِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو يعلى .

٤٦- حَدِيثُ : يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو ، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا ، أَوْ مُوْبِقُهَا » .

أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

٤٧- حَدِيثُ : بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « تَعَاهَدُوا

هَذَا الْقُرْآنَ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ هُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنْ أَحَدِكُمْ مِنَ الْإِبِلِ مِنْ عَقْلِهِ . أخرجه : أحمد ،
والبخاري ، ومسلم ، وأبو يعلى .

الطَّهَارَةُ

٤٨- حَدِيثُ : عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قِيلَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُنْتَوَضًا مِنْ بَثْرٍ بُضَاعَةً ، قَالَ : وَهِيَ بَثْرٌ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ وَلَحْمُ الْكِلَابِ وَالتَّنُّ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُجَبِّسُهُ شَيْءٌ » . أخرجه : عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ،
وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

٤٩- حَدِيثُ : عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ
عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِإِنَاءٍ ، فَافْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ فَعَسَلَهَا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ
فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ عَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ
عَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوُ وَضُوءِي هَذَا ،
ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . أخرجه : عبد الرزاق ، وأحمد ،
والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

٥٠- حَدِيثُ : مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، وإسحاق ،
وابن المنذر ، والنسائي^(١) .

الصَّلَاةُ

٥١- حَدِيثُ : الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ : « الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ،
وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

(١) وروي من طريق أخرى عن أبي بكر رضي الله عنه وأرضاه ، ولكنه معل لا يصح .

٥٢- حَدِيثُ : بَدْرُ بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا ، قَالَ : وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ : قَدْ انْتَصَفَ النَّهَارُ وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْعِشَاءِ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ آخَرَ الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ : قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ كَادَتْ ، ثُمَّ آخَرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ ، ثُمَّ آخَرَ الْعَصْرَ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ : قَدْ احْمَرَّتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ آخَرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

٥٣- حَدِيثُ : عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يَكْبُرُ حَتَّى يَقَرَّ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا ، ثُمَّ يَقْرَأُ ثُمَّ يَكْبُرُ فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَضَعُ رَاحَتَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَعْتَدِلُ فَلَا يَصُبُّ رَأْسَهُ وَلَا يَقْنِعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَهْوِي إِلَى الْأَرْضِ فَيَجَانِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَنْشِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا ، وَيَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ إِذَا سَجَدَ وَيَسْجُدُ ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَنْشِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ يَصْنَعُ فِي الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ كَمَا كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ السَّجْدَةُ الَّتِي فِيهَا التَّسْلِيمُ آخَرَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ مُتَوَرِّكًا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ » . أخرجه : أحمد ، والدارمي ، والبخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

٥٤- حَدِيثُ : أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ ، رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخَلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا ،

حَدَّثَنِي حَفْصَةُ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ . أخرجه : مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

٥٥- حَدِيثُ : عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ قَزَعَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَمَسْجِدِي هَذَا » . أخرجه : الطيالسي ، والحميدي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو يعلى .

٥٦- حَدِيثُ : سَيَّارٍ عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُعْطِيَتْ حُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ إِنَّمَا يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا ، فَأَبْأَى رَجُلٍ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، ومسلم .

٥٧- حَدِيثُ : ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » . أخرجه : عبد الرزاق ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي في «الكبرى» ، وأبو يعلى .

الذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ

٥٨- حَدِيثُ : خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ عَنِ الْبَهِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو يعلى .

٥٩- حَدِيثُ : هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عُمَيْلَةَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّنَ بَدَأَتْ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، ومسلم ، والنسائي في «الكبرى» .

٦٠- حَدِيثُ : أَبِي مَالِكٍ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَتَاهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَقُولُ حِينَ أَسْأَلُ رَبِّي قَالَ : « قُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي ،

وَيَجْمَعُ أَصَابِعُهُ إِلَّا الإِبْهَامَ ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ تَجْمَعُ لَكَ دُنْيَاكَ وَآخِرَتَكَ . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه .

٦١- حَدِيثُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ ؟ قَالَ : « قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » . أخرجه : مالك ، وعبد الرزاق ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي .

الزَّكَاةُ

٦٢- حَدِيثُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَثْنَى الْإَنْصَارِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا ، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ ، فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ ، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بَنْتٌ مَخَاضٍ أَنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بَنْتٌ لَبُونٍ أَنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْني : سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بَنْتَا لَبُونٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتٌ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ ، وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، وَفِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا » . أخرجه : البخاري .

٦٣- حَدِيثُ : مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ » . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، والترمذي .

الصدقات

٦٤- حَدِيثُ : سُلَيْمَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُرْزَدٍ عَنْ أَبِي الْحُبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا : اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا ، وَيَقُولُ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ أَعْطِ مُتْسِكًا تَلَفًا » . أخرجه : البخاري ، ومسلم .

٦٥- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفَهِهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ ، وَلَنْ تُعْطُوا عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ » . أخرجه : مالك ، وعبد الرزاق ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

الصيام

٦٦- حَدِيثُ : سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » . أخرجه : أحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي في « الكبرى » .

٦٧- حَدِيثُ : أَبِي صَالِحٍ الزِّيَّاتِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، وَالصَّيَامُ جُنَّةٌ ، وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَزِفْتُ يَوْمِيذٍ وَلَا يَصْحَبُ ، فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيُقِلْ إِنِّي أَمْرُؤُ صَائِمٌ - مَرَّتَيْنِ - ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا : إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرِحَ بِصِيَامِهِ » . أخرجه : عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

٦٨- حَدِيثُ : عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ ،

كَانَ يَنَامُ نِصْفَهُ وَيُقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا » . أخرجه : عبد الرزاق ، والحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي .

الحج

٦٩- حَدِيثُ : جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقُلْتُ : أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ يَدِيهِ فَعَقَدَ تِسْعًا ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ ، ثُمَّ أَذِنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتَمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَعْمَلَ مِثْلَ عَمَلِهِ ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْخُلَيْفَةِ فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ قَالَ : « اغْتَسِلِي وَاسْتِغْفِرِي بِثَوْبٍ وَأَحْرِمِي » ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ ، نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ ، فَأَهْلَ بِالتَّوْحِيدِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ » ، وَأَهْلَ النَّاسِ هَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ ، قَالَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ، ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام ، فَقَرَأَ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ، فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، ﴿ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفا فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفا قَرَأَ : ﴿ إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ، أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ، فَبَدَأُ بِالصَّفا فَرَقِي عَلَيْهِ ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمُرْوَةِ حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى ، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى حَتَّى
 أَتَى الْمُرْوَةَ ، فَفَعَلَ عَلَى الْمُرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمُرْوَةِ ، فَقَالَ : لَوْ أَنِّي
 اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ
 فَلْيَحِلَّ وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً ، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلِعَامِنَا هَذَا أَمْ
 لِأَبَدٍ ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى وَقَالَ : دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ لَا بَلْ
 لِأَبَدٍ أَبَدٍ ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ بَدْنُ النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ وَلَبِسَتْ ثِيَابًا
 صَبِيغًا وَاکْتَحَلَتْ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا ، قَالَ : فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ :
 فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ لِلَّذِي صَنَعَتْ مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ
 فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، فَقَالَ : صَدَقْتُ ، صَدَقْتُ ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ ؟ قَالَ :
 قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُكَ ، قَالَ : فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا تَحِلُّ ، قَالَ : فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ
 الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مَائَةً ، قَالَ : فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ
 ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى فَأَهْلَوْا بِالْحَجِّ ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 فَصَلَ بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَأَمَرَ
 بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمْرَةٍ ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفٌ عِنْدَ الْمُشْعَرِ
 الْحَرَامِ ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ
 ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ ، فَتَزَلَّ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرَحِلَتْ لَهُ ، فَاتَى بَطْنَ الْوَادِي
 فَخَطَبَ النَّاسَ .

وَقَالَ : إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ
 هَذَا ، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ
 أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلَتْهُ هَذِيلٌ ، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ
 مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ رَبَانًا رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ
 فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ

أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ ، فَإِنْ فَعَلَنْ ذَلِكَ فَاصْرُبُوهُنَّ صَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ ، وَكُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَصْلُوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ ؛ كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ قَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ : اللَّهُمَّ اشْهَدْ اللَّهُمَّ اشْهَدْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُؤَقَفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصَوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاءِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَدَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ خَلْفَهُ ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَقَّ لِلْقَصَوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ ، كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنْ الْحَبَالِ أَرَخَى لَهَا قَلِيلًا ، حَتَّى تَصْعَدَ حَتَّى أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ .

ثُمَّ رَكِبَ الْقَصَوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمُشْعَرَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَدَهُ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا ، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ بِهِ طُعْنٌ يَجْرَيْنَ ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، يَصْرِفُ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَّكَ قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى حَتَّى أَتَى الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْحَذَفِ ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي .

ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَبَرَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قِدْرِ فُطْبِيحَتٍ ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا ، ثُمَّ رَكِبَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ ، فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ ، فَقَالَ : انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ ، فَنَاوَلُوهُ دُلُومًا فَشَرِبَ مِنْهُ . أَخْرَجَهُ : مَالِكُ ، وَأَحْمَدُ ، وَالدَّارِمِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ .

الْجَنَائِزُ وَالْبَلَاءُ وَالصَّبْرُ

٧٠- حَدِيثُ : عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً قَالَ : « الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الصَّالِحُونَ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَلَا مِثْلَ مَنْ النَّاسِ ، يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ صَلَابَةٌ زِيدَ فِي بَلَائِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ خُفِّفَ عَنْهُ ، وَمَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يَمْشِيَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ لَيْسَ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَالدَّارِمِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ .

٧١- حَدِيثُ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ بْنَ أَبِي مُوسَى قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مَرَارًا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِنْ الْأَجْرِ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَالبَخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ .

٧٢- حَدِيثُ : الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ ، إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَالدَّارِمِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ .

٧٣- حَدِيثُ : مَسْرُوقُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » . أَخْرَجَهُ : الطَّيَالِسِيُّ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَحْمَدُ ، وَالبَخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ .

٧٤- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةٌ فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكَ غَيْرُ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ » . أَخْرَجَهُ : عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَالحَمِيدِيُّ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَحْمَدُ ، وَالبَخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ .

٧٥- حَدِيثُ : حَمَادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضُرِّ أَصَابِهِ ، وَلَكِنْ : لِيَقُلَّ اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي » .
أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي .

الطَّبَّ وَالرُّقَى

٧٦- حَدِيثُ : زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « تَدَاوُوا عِبَادَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ مَعَهُ شِفَاءً إِلَّا الْمَوْتَ وَالْهَرَمَ » . أخرجه : الحميدي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي في «الكبرى» .

٧٧- حَدِيثُ : ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ » .
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَالسَّامُ الْمَوْتُ ، وَالْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ : الشُّونِيزُ . أخرجه : عبد الرزاق ، والحميدي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

٧٨- حَدِيثُ : عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ : كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : « اغْرِضُوا عَنِّي رُقَاكُمْ ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ » . أخرجه : ابن وهب ، ومسلم ، وأبو داود .

الْجِهَادُ

٧٩- حَدِيثُ : الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً وَيُقَاتِلُ حِمَّةً وَيُقَاتِلُ رِبَاءً فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .
أخرجه : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو يعلى .

٨٠- حَدِيثُ : حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالسِّتْرُكُمْ » . أخرجه : أحمد ، وابن أبي شيبة ، والنسائي في «الكبرى» ، وأبو يعلى .

النِّكَاحُ

٨١- حَدِيثُ : إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ
وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » . أخرجه : الطيالسي ، والحميدي ، وابن
أبي شيبة ، وأحمد ، وسعيد بن منصور ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ،
والنسائي ، وأبو يعلى .

٨٢- حَدِيثُ : مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » . أخرجه : أحمد ،
والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والنسائي .

٨٣- حَدِيثُ : زَائِدَةُ ، عَنْ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :
« اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ ، إِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ
كَسَرْتَهُ ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ ، اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وإسحاق ، والبخاري ،
ومسلم ، والنسائي في « الكبرى » ، وأبو يعلى .

٨٤- حَدِيثُ : عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وأبو يعلى .
٨٥- حَدِيثُ : سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ النَّهْدِيَّ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا تَرَكَتُ بَعْدِي عَلَى أُمَّتِي فِتْنَةً ، أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ » .
أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي في « الكبرى » .

٨٦- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ « نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ
لِبَادٍ ، أَوْ يَتَنَاجَشُوا ، أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ
أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتِهَا أَوْ إِنَائِهَا ، وَلِتَنْكِحَ فَإِنَّمَا رِزْقُهَا عَلَى اللَّهِ » . أخرجه : عبد الرزاق ،
والحميدي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

اللباس والزينة

٨٧- حَدِيثُ : الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ سُئِلَ عَنِ الْإِزَارِ فَقَالَ : عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ لَا جُنَاحَ أَوْ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ ، مَا كَانَ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ فِي النَّارِ ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا » . أخرجه : مالك ، والحميدي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي في «الكبرى» .

٨٨- حَدِيثُ : سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ » . أخرجه : أبو داود ، والنسائي في «الكبرى» .

٨٩- حَدِيثُ : عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ وَآيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَقَالَ : هُوَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ » . أخرجه : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

٩٠- حَدِيثُ : بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ بِنْ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ ، قَالَ : « أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » ، قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ : « إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرِنَهَا » قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا ؟ قَالَ : « فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ » . أخرجه : أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

٩١- حَدِيثُ : نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ ، وَفَرُّوا اللَّحَى ، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ » . أخرجه : مالك ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

٩٢- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ ؛ الْإِسْتِحْدَادُ ، وَالْخِتَانُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَنْفُؤُ الْإِبْطِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ » . أخرجه : معمر ابن راشد ، وعبد الرزاق ، والطيالسي ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي .

٩٣- حَدِيثُ : إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمَتَوَشِّمَاتِ وَالْمَتَمَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمَغْيِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ ، قَالَ : فَبَلَغَ امْرَأَةً فِي الْبَيْتِ يُقَالُ لَهَا : أُمُّ يَعْقُوبَ ، فَجَاءَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ : بَلَّغْنِي أَنَّكَ قُلْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ ، فَقَالَ : مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَتْ : إِنِّي لَأَقْرَأُ مَا بَيْنَ لَوْحَيْهِ فَمَا وَجَدْتُهُ ، فَقَالَ : إِنْ كُنْتَ قَرَأْتِهِ فَقَدْ وَجَدْتِهِ ، أَمَا قَرَأْتَ ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ؟ قَالَتْ : بَلَى ، قَالَ : فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ ، قَالَتْ : إِنِّي لَأَظُنُّ أَهْلَكَ يَفْعَلُونَ ، قَالَ : اذْهَبِي فَأَنْظُرِي ، فَظَهَرَتْ فَلَمْ تَرَ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئًا ، فَجَاءَتْ ، فَقَالَتْ : مَا رَأَيْتُ شَيْئًا ، قَالَ : لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تُجَامِعْنَا .
أخرجه : عبد الرزاق ، وابن الجعد ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

الْأَطْعِمَةُ وَالْأَشْرِبَةُ

٩٤- حَدِيثُ : أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ : ثِنْتَانِ حَفِظْتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ اللَّهُ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا دَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الدَّبْحَةَ ، وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ » . أخرجه : الطيالسي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

٩٥- حَدِيثُ : زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا ، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، ومسلم ، والترمذي .

٩٦- حَدِيثُ : أَبِي بَشِيرٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، ومسلم .

٩٧- حَدِيثُ : نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » . أخرجه : مالك ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

الْبَيُوعُ

٩٨- حَدِيثُ : مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى » . أخرجه : البخاري .

٩٩- حَدِيثُ : أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ، يَدَايِيدُ ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ ، إِذَا كَانَ يَدَايِيدُ » . أخرجه الطيالسي ، وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي

١٠٠- حَدِيثُ : ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ مَعْمَرَ بْنَ أَبِي مَعْمَرٍ ، وَقِيلَ : ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَحَدَ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اخْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ » . أخرجه : مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

الدين والقرض

١٠١- حَدِيثُ : ثَوْرٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ يَعْني : تَلَفَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » . أخرجه : أحمد ، والبخاري .

١٠٢- حَدِيثُ : أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِليءٍ فَلْيَتَّبِعْ » . أخرجه : مالك ، وعبد الرزاق ، والحميدي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو يعلى .

الْإِيمَانُ وَالنُّذُورُ

١٠٣- حَدِيثُ : نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ : « أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخَلِفُوا آبَاءَكُمْ ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيُصْمِتْ » . أخرجه : مالك ، والحميدي ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي في « الكبرى » .

١٠٤ - حَدِيثُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّذْرِ ، وَقَالَ : « إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ » . أخرجه : ابن الجعد ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي .

١٠٥ - حَدِيثُ : طَلْحَةَ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعُصِيَ اللَّهَ ، فَلَا يَعُصِهِ » . أخرجه : مالك ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو يعلى .

الْأَدَبُ

١٠٦ - حَدِيثُ : أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ » . أخرجه : مالك ، والحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

١٠٧ - حَدِيثُ : دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَحَاسَدُوا ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا تَبَاغَضُوا ، وَلَا تَدَابَرُوا ، وَلَا يَبِيعْ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُجْذَلُ وَلَا يَخْفَرُهُ ، التَّقْوَى هَاهُنَا ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، حَسْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ ؛ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ » . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، ومسلم .

١٠٨ - حَدِيثُ : الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ » ، قِيلَ : مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبْهُ ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانصَحْ لَهُ ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمِّتْهُ ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدْهُ ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ » . أخرجه : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو يعلى .

١٠٩ - حَدِيثُ : زَكَرِيَّا عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، مسلم .

١١٠- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ يَذْكُرُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا ، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ » . أخرجه : مالك ، والطيالسي ، والحميدي ، وأحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

١١١- حَدِيثُ : مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ خُلُقًا » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، والترمذي ، وأبو يعلى .

١١٢- حَدِيثُ : عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيُّ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ فَقَالَ : « الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، ومسلم ، والترمذي .

١١٣- حَدِيثُ : زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدَّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا ؟ قَالَ : « فَأَمَّا إِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ ؟ قَالَ : « غَضُّ الْبَصَرِ ، وَكَفُّ الْأَذَى ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ » . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو يعلى .

١١٤- حَدِيثُ : شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ صَاحِبَيْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزَنُهُ » . أخرجه : ابن الجعد ، والحميدي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وأبو يعلى .

١١٥- حَدِيثُ : بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ ، وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ ، كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمِسْكِ ، وَكَبِيرِ الْحَدَادِ ، لَا يَعْدِمُكَ مِنْ صَاحِبِ الْمِسْكِ ، إِمَّا تَشْتَرِيهِ ، أَوْ تَحْدِ رِيحُهُ ، وَكَبِيرِ الْحَدَادِ يُحْرِقُ بِدَنَكِ ، أَوْ تَوْبَكَ ، أَوْ تَحْدِ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم .

١١٦- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ، مَنْ كَانَ

يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ » . أخرجه : عبد الرزاق ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي في « الكبرى » .

١١٧- حَدِيثُ : سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبْتَدِثُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

١١٨- حَدِيثُ : مَعْمَرُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا كَانَ الْفُحْشُ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا شَانَهُ ، وَلَا كَانَ الْحَيَاءُ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا زَانَهُ » . أخرجه : عبد الرزاق ، وأحمد ، وعبد بن حميد ، وابن ماجه ، والترمذي .

١١٩- حَدِيثُ : مَنْصُورُ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « بِمَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ » . أخرجه : ابن الجعد ، وأحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه .

١٢٠- حَدِيثُ : أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ ، وَالْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا ، وَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ ، فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِنَّهُ - يَعْنِي الرَّجُلَ - لَيَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا » . أخرجه : مالك ، والطبراني ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

١٢١- حَدِيثُ : الرَّبِيعُ بْنُ مَسْلَمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ » . أخرجه : الطبراني ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي .

١٢٢- حَدِيثُ : ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْ نَحْتَوِيَ فِي وُجُوهِ الْمُدَّاحِينَ التُّرَابَ » . أخرجه : الطبراني ، وأحمد ، وابن أبي شيبة ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي .

١٢٣- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ عَنْ هُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي ، قَالَ : « لَا تَغْضَبْ » .

قَالَ : قَالَ الرَّجُلُ فَفَكَرْتُ حِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا قَالَ ، فَإِذَا الْغَضَبُ يَجْمَعُ الشَّرَّ كُلَّهُ . أخرجه : عبد الرزاق ، وأحمد ، والبخاري .

١٢٤- حَدِيثُ : الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « هَلْ تَذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ ؟ » قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : « ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ » قَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ لَهُ ؟ يَعْنِي ، قَالَ : « إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بَهْتَهُ » . أخرجه : ابن أبي شيبه ، وأحمد ، والدارمي ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي في الكبرى ، وأبو يعلى .

١٢٥- حَدِيثُ : عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ ، وَاللَّهُ مَا كَذَبَنِي ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخُمَرَ وَالْمَعَارِفَ ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ هُمْ يَأْتِيهِمْ يَعْنِي الْفَقِيرَ لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ : ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا ، فَيَسْتَهْتِمُ اللَّهُ وَيَضْعُ الْعِلْمَ ، وَيَمْسَحُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . أخرجه : البخاري ، والطبراني ، وابن حبان .

١٢٦- حَدِيثُ : أَبِي عِمْرَانَ الْجَوِّيِّ قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ : سَمِعْتُ أَبَا عِمْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ابْنِ أَخِي أَبِي ذَرٍّ ، وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ عَمَّهُ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ الْعَمَلَ يُحِبُّهُ النَّاسُ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : « تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ » . أخرجه : ابن المبارك ، والطحاوي ، وابن الجعد ، وابن أبي شيبه ، وأحمد ، ومسلم ، وابن ماجه .

الْخِلَافَةُ وَالْإِمَارَةُ وَالْقَضَاءُ

١٢٧- حَدِيثُ : نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كُلُّكُمْ رَاعٍ فَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ » . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي .

١٢٨- حَدِيثُ : جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلَتْ إِلَيْهَا ، وَإِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنَتْ عَلَيْهَا ، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرٌ عَنْ

يَمِينِكَ، وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». أخرجه : أحمد ، والدارمي ، البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

١٢٩- حَدِيثُ : سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيُطِيعُوا ، قَالَ : فَأَغْضَبُوهُ فِي شَيْءٍ ، فَقَالَ : «اجْمَعُوا لِي حَطَبًا ، فَجَمَعُوا لَهُ حَطَبًا ، قَالَ : أَوْقِدُوا نَارًا ، فَأَوْقَدُوا نَارًا ، قَالَ : أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تَسْمَعُوا لِي وَتُطِيعُوا ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَأَدْخُلُوهَا ، قَالَ : فَظَنَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا فَرَزْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ ». أخرجه : الطيالسي ، وابن الجعد ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، والنسائي .

١٣٠- حَدِيثُ : ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الْيَمِينُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أُعْطُوا بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ أَمْوَالًا كَثِيرَةً وَدِمَاءً». أخرجه : عبد الرزاق ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

١٣١- حَدِيثُ : مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ». أخرجه : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي .

المَوَارِيثُ

١٣٢- حَدِيثُ : ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ». أخرجه : الطيالسي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي في «الكبرى» ، وأبو يعلى .

الْفَضَائِلُ

١٣٣- حَدِيثُ : مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمٌ

الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَفِيهِ تَبَّ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ مَاتَ ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِيحَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنْ السَّاعَةِ إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ » . أخرجه : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

١٣٤ - حَدِيثُ : بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « أَنْتُمْ تُتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً ، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى » . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، والدارمي ، وابن ماجه ، والترمذي .

١٣٥ - حَدِيثُ : إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ قَوْمٌ ، نَسِبُ شَهَادَاتِهِمْ أَثِمَاتِهِمْ ، وَأَيَّامُهُمْ شَهَادَاتِهِمْ » . أخرجه : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي في « الكبرى » .

التَّوْبَةُ

١٣٦ - حَدِيثُ : عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْطُرُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ ، وَيَسْطُرُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا » . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، ومسلم ، والنسائي في « الكبرى » .

الزُّهْدُ وَالْقَنَاعَةُ

١٣٧ - حَدِيثُ : شُرَحْبِيلِ بْنِ شَرِيكَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِطِّيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرَزَقَ كِفَافًا ، وَقَنَعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ » . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي .

١٣٨ - حَدِيثُ : عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُبَيْرَةَ يَقُولُ : إِنَّهُ سَمِعَ أَبَا تَمِيمٍ الْجَيْشَانِيَّ يَقُولُ : سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : إِنَّهُ سَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا » . أخرجه : الطيالسي ، وأحمد ، وعبد بن حميد ، وابن ماجه ، والترمذي ، وأبو يعلى .

١٣٩- حَدِيثُ : الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ ، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » .
أخرجه : هناد في « الزهد » ، وأحمد ، ومسلم ، والترمذي .

١٤٠- حَدِيثُ : عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عُقْبَةَ الْفَزَارِيِّ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْمَسَائِلُ كَذِّ يَكْذِبُهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ ، فَمَنْ شَاءَ أَتَقَى عَلَى وَجْهِهِ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا ذَا سُلْطَانٍ أَوْ يَسْأَلَ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

١٤١- حَدِيثُ : أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوءٌ خَضِرَةٌ ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ » وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَشَّارٍ لَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، ومسلم .

١٤٢- حَدِيثُ : الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، وأبو يعلى .

١٤٣- حَدِيثُ : مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَعْضِ جَسَدِي فَقَالَ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ، وَاعْدُدْ نَفْسَكَ فِي الْمَوْتَى » . أخرجه : وكيع في « الزهد » ، وأحمد ، والبخاري ، وابن ماجه ، والترمذي .

الْفِتْنُ

١٤٤- حَدِيثُ : زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شَرِيحٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « تَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّمَا مَنْ كَانَ » . أخرجه : أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

١٤٥- حَدِيثُ : الْوَلِيدُ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْخَضْرَمِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ ، مُحَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، فَقُلْتُ : هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، وَفِيهِ دَخْنٌ . قُلْتُ : وَمَا دَخْنُهُ ؟ قَالَ : « قَوْمٌ يَسْتَنْتُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي ، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي ، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ » . فَقُلْتُ : هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا » . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، صِفْهُمْ لَنَا . قَالَ : « نَعَمْ ، قَوْمٌ مِنْ جِلْدَنَّا ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللِّسَانِ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ ؟ قَالَ : « تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ » . فَقُلْتُ : فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا ؟ قَالَ : « فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا ، وَلَوْ أَنْ تَعْصِيَ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ ، وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ » . أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَابْنُ مَاجَهَ .

١٤٦- حَدِيثُ : الْعَلَاءُ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ ، فَنِنَّا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُؤْمِسِي كَافِرًا ، وَيُؤْمِسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا ، يَبِيعُ أَحَدُهُمْ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا » . أَخْرَجَهُ : مُسْلِمٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

١٤٧- حَدِيثُ : أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » . أَخْرَجَهُ : الْحَمِيدِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَابْنُ خَالٍ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ .

أَشْرَاطُ السَّاعَةِ

١٤٨- حَدِيثُ : فُرَاتِ الْقَزَّازِ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ فَقَالَ : « مَا تَذَكَّرُونَ؟ » قَالُوا : نَذَكُرُ السَّاعَةَ . قَالَ : « إِنَّمَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرُونَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ : فَذَكَرَ الدُّخَانَ ، وَالدَّجَالَ ، وَالدَّابَّةَ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ،

وَلَا تَلَاةَ خُسُوفٍ : خَسَفَ بِالشَّرْقِ ، وَخَسَفَ بِالْمَغْرِبِ ، وَخَسَفَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارُ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ ، تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ » . أخرجه : الحميدي ، أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

١٤٩ - حَدِيثُ : عَاصِمٍ عَنْ زُرِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَبْعَثَ فِيهِ رَجُلًا مِنِّي أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ، يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمُ أَبِي ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئْتُ ظُلْمًا وَجُورًا » . أخرجه : وأبو داود ، والترمذي .

١٥٠ - حَدِيثُ : عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَابِرٍ الطَّائِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّجَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ ، فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَعَ ، حَتَّى ظَنَّنَاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا ، فَقَالَ : « مَا شَأْنُكُمْ ؟ » قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ذَكَرْتَ الدَّجَالَ غَدَاةً ، فَخَفَّضْتَ فِيهِ وَرَفَعْتَ ، حَتَّى ظَنَّنَاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ ، فَقَالَ : « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ ، إِنْ يَخْرُجَ وَأَنَا فِيكُمْ ، فَأَنَا حَاجِبُهُ دُونَكُمْ ، وَإِنْ يَخْرُجَ وَلَسْتُ فِيكُمْ ، فَأَمُرُّوْا حَاجِبِي نَفْسِهِ ، وَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ ، عَيْنُهُ طَافِئَةٌ ، كَأَنِّي أَشَبَّهُهُ بِعَبْدِ الْعَزَى بْنِ قَطَنِ ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ ، إِنَّهُ خَارِجُ خَلَّةٍ بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ ، فَعَاثَ يَمِينًا وَعَاثَ شِمَالًا ، يَا عِبَادَ اللَّهِ فَاقْبُتُوا » ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا لَبُثُهُ فِي الْأَرْضِ ؟ .

قَالَ : « أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، يَوْمٌ كَسَنَةٍ ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ ، وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ » ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَنَةٍ ، أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ ؟ قَالَ : « لَا ، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ » ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا إِسْرَاعُهُ فِي الْأَرْضِ ؟ قَالَ : « كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرْتُهُ الرِّيحُ ، فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ ، فَيَدْعُوهُمْ ، فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَحْيُونَ لَهُ ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ ، وَالْأَرْضَ فَتَنْبُتُ ، فَتَرْوِحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتَهُمْ أَطْوَلَ مَا كَانَتْ دُرًّا ، وَأَسْبَعُهُ ضُرُوعًا ، وَأَمَدَهُ حَوَاصِرَ ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعُوهُمْ ، فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ ، فَيُضْبِحُونَ مُمْلِحِينَ ، لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، وَيَمُرُّ بِالْخَرِيبَةِ

فَيَقُولُ لَهَا : أَخْرِجِي كُنُوزَكَ ، فَتَتَّبِعُهُ كُنُوزُهَا كَيْعَاسِيبِ النَّحْلِ ، ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُتَمَلِّئًا شَبَابًا ، فَيَضْرِبُهُ
بِالسَّيْفِ ، فَيَقْطَعُهُ جَزَلَتَيْنِ رَمِيَّةَ الْعَرَضِ ، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيُقْبِلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ يَضْحَكُ ، فَبَيْنَمَا هُوَ
كَذَلِكَ ، إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ ، بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ ،
وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنِحَةِ مَلَكَينِ ، إِذَا طَاطَأَ رَأْسُهُ قَطَرَ ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُحَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ ، فَلَا يَحِلُّ
لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ ، وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بَبَابٍ لُدٍّ ،
فَيَقْتُلُهُ ، ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ ، فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ ، وَيُحَدِّثُهُمْ
بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ ، إِذْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى عِيسَى : إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي ، لَا يَدَانِ
لِأَحَدٍ بِقَتَالِهِمْ ، فَحَرَّزَ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ ، وَيَبْعَثُ اللَّهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ، وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ
يَنْسِلُونَ ، فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ عَلَى بُحَيْرَةِ طَبْرِيَّةَ ، فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا ، وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ فَيَقُولُونَ : لَقَدْ كَانَ بِهِدِهِ
مَرَّةً مَاءٌ ، وَيُخَصِّرُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ ، حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِنْ مِئَةِ دِينَارٍ
لِأَحَدِكُمْ الْيَوْمَ ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّعْفَ فِي رِقَابِهِمْ ، فَيُضْبِحُونَ
فَرَسَى كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْأَرْضِ ، فَلَا يَحِدُونَ فِي الْأَرْضِ
مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ رَهْمُهُمْ وَنَتْنُهُمْ ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللَّهِ ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ طَيْرًا
كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ ، فَتَحْمِلُهُمْ فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ مَطَرًا لَا يَكُنْ مِنْهُ بَيْتٌ مَدْرٍ وَلَا
وَبَرٍ ، فَيَغْسِلُ الْأَرْضَ حَتَّى يَزُكَّهَا كَالزَّلْفَةِ ، ثُمَّ يَقَالُ لِلْأَرْضِ : أَنْبِئِي ثَمَرَتَكَ ، وَرَدِّي بَرَكَتَكَ ،
فَيَوْمِئِذٍ تَأْكُلُ الْعِصَابَةُ مِنَ الرُّمَّانَةِ ، وَيَسْتَظِلُّونَ بِقِحْفِهَا ، وَيُبَارِكُ فِي الرُّسْلِ ، حَتَّى أَنَّ اللَّقْحَةَ مِنَ
الْإِبِلِ لَتَكْفِي الْفَنَامَ مِنَ النَّاسِ ، وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْبَقَرِ لَتَكْفِي الْقَبِيلَةَ مِنَ النَّاسِ ، وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْغَنَمِ
لَتَكْفِي الْفَخْدَ مِنَ النَّاسِ ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً ، فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ آبَاتِهِمْ ، فَتَقْبِضُ
رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ ، وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ ، يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارُجَ الْحُمْرِ ، فَعَلَيْهِمْ
تَقْوُمُ السَّاعَةُ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي
« الْكَبَرِيِّ » .

١٥١ - حَدِيثُ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

« مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ،
والترمذي ، والنسائي في «الكبرى» .

الْآخِرَةُ

١٥٢ - حَدِيثٌ : أَبِي حَيَّانَ : قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَحْمٍ فَدَفَعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً ثُمَّ قَالَ : «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَهَلْ تَدْرُونَ لِمَ ذَلِكَ ، يَجْمَعُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ وَيَنْفِذُهُمُ الْبَصَرُ ، وَتَذْنُو الشَّمْسُ ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ : أَلَا تَرَوْنَ إِلَى مَا أَنتُمْ فِيهِ أَلَا تَرَوْنَ إِلَى مَا قَدْ بَلَغَكُمْ ، أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ أَبُوكُمْ آدَمُ . فَيَأْتُونَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُونَ : يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ؟ . فَيَقُولُ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يُغَضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَكِنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ مَهَايَا عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ . فَيَأْتُونَ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُونَ : يَا نُوحُ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ؟ فَيَقُولُ نُوحٌ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يُغَضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَكِنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ وَإِنَّهُ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ عَلَى قَوْمِي ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ . فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ : يَا إِبْرَاهِيمُ أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَيَقُولُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يُغَضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَكِنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ - فَذَكَرَ كَذِبَاتِهِ - نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ . فَيَأْتُونَ مُوسَى ، فَيَقُولُونَ : يَا مُوسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَتَكَلَّمَ بِهِ عَلَى النَّاسِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى : إِنَّ رَبِّي قَدْ

غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أَوْمَرْ بِقَتْلِهَا ،
نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى ، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ : يَا عِيسَى
أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاها إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ - قَالَ هَكَذَا هُوَ - وَكَلَّمَتِ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ، فَاشْفَعْ
لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا ، فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ
غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ - وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا - اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي اذْهَبُوا إِلَى
مُحَمَّدٍ ﷺ ، فَيَأْتُونِي فَيَقُولُونَ : يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ذَنْبَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ
وَمَا تَأَخَّرَ ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ، أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا ؟ فَأَقُومُ فَآتِي تَحْتَ
الْعَرْشِ فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الشَّائِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ
يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي ، فَيَقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ازْغَرِ رَأْسَكَ وَسَلِّ تَعْطُهُ اشْفَعْ تُشْفَعْ . فَأَقُولُ : يَا رَبُّ أُمَّتِي
أُمَّتِي يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي ، يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي ، فَيَقُولُ : يَا مُحَمَّدُ أَذْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ
عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيهَا سِوَاهُ مِنَ الْأَبْوَابِ . ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي
نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَمَا بَيْنَ مَضْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى .
أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَالبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

١٥٣ - حَدِيثُ : أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْجَنَّةُ
أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَالبخاري .
١٥٤ - حَدِيثُ : الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :
« يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ
بَشَرٍ ، ثُمَّ قَرَأَ : فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ،
والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه .

١٥٥ - حَدِيثُ : أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ : « نَارُ بَنِي آدَمَ الَّتِي يُوقَدُونَ ، جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ
كَانَتْ لِكَافِيَةٍ ، قَالَ : إِنَّهَا فَضَّلَتْ عَلَيْهَا بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا » . أَخْرَجَهُ : مَالِكُ ، وَأَحْمَدُ ، وَالحميدي ،

الْجَوَامِعُ

١٥٦- حَدِيثُ : الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ » .
أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري في «الأدب المفرد» ، وأبو داود ، والنسائي في «الكبرى» .

١٥٧- حَدِيثُ : الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ عَلَى نَاسٍ جُلُوسٍ فَقَالَ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِكُمْ مِنْ شَرِّكُمْ ، فَسَكَتَ الْقَوْمُ فَأَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : خَيْرُكُمْ مَنْ يُرْجَى خَيْرُهُ وَيُؤْمَنُ شَرُّهُ ، وَشَرُّكُمْ مَنْ لَا يُرْجَى خَيْرُهُ وَلَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ » . أخرجه : أحمد ، والترمذي .

١٥٨- حَدِيثُ : أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَوَكَّلَ لِي مَا بَيْنَ لِحْيَتِهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ » . أخرجه : أحمد ، والبخاري ، والترمذي ، وأبو يعلى .

١٥٩- حَدِيثُ : دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحْلَوْا مَحَارِمَهُمْ » . أخرجه : أحمد ، وعبد بن حميد ، ومسلم .

١٦٠- حَدِيثُ : عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا ، وَابْسُؤُوا مَا لَمْ يَخَالِطْهُ إِسْرَافٌ ، وَلَا مَخِيلَةٌ » . أخرجه : الطيالسي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، وابن ماجه ، والنسائي .

١٦١- حَدِيثُ : عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنِيهِ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرَيَا » . أخرجه : أحمد ، والبخاري .

١٦٢- حَدِيثُ : يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي : أَبُو قَلَابَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيُّ - وَكَانَ مِّنْ بَايَعِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ

سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيهَا لَا يَمْلِكُ » . أخرجه : الطيالسي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

١٦٣- حَدِيثُ : سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ اللَّهُ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا ، يَرْضَى لَكُمْ : أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ، وَأَنْ تَتَصَحَّحُوا مِنْ وَلَاهَةِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ : قِيلَ وَقَالَ ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ » . أخرجه : مالك ، وأحمد ، ومسلم .

١٦٤- حَدِيثُ : الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ حَبِيبَةَ عَنْ زَيْنَبِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : اسْتَيْقِظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَوْمٍ وَهُوَ مُحَمَّرٌ وَجْهُهُ وَهُوَ يَقُولُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُلِّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ ، وَحَلَقَ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَمْلِكُ وَفِينَا الصَّاحِحُونَ ؟ قَالَ ﷺ : « نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخُبْتُ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، والحميدي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، والنسائي في « الكبرى » ، وأبو يعلى .

١٦٥- حَدِيثُ : مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ » . أخرجه : ابن الجعد ، وأحمد ، ومسلم ، والنسائي .

١٦٦- حَدِيثُ : حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ ، الْإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ قَبْلَهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا لَا تَعْلَمُ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ : أَنَا أَخَافُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ » . أخرجه : ابن المبارك ، ومالك ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي .

١٦٧- حَدِيثُ : رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيَمَا رَوَى

عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ : « يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا ، فَلَا تَظَلَمُوا ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمَكُمْ ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ ، يَا عِبَادِي إِنَّا نَخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ ، يَا عِبَادِي إِنَّا لَنُتَبَلَّغُوا صَرِي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي ، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا ، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفَجَرَ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا ، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ يَمًّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أَوْفِّيْكُمْ بِهَا ، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » . قَالَ سَعِيدٌ : كَانَ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ جَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ . أَخْرَجَهُ : مُسْلِمٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

١٦٨ - حَدِيثٌ : الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ

مَالٍ ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا ، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَالدَّارِمِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو يَعْلَى ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

١٦٩ - حَدِيثٌ : يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَنَّهُ سَمِعَ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ

أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ السُّلَمِيَّةَ تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ : أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ كُلِّهَا مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ » . أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

١٧٠ - حَدِيثٌ : الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا نِسَاءَ

الْمُسْلِمَاتِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لْجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسَنَ شَاةٍ ، وَلَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَاحِدٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ » . أَخْرَجَهُ : ابْنُ الْجَعْدِ ، وَأَحْمَدُ ، وَالبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

١٧١- حَدِيثُ : حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي خِدَاشٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ : الْمَاءِ وَالْكَلَالِ وَالنَّارِ » . أخرجه : ابن أبي شيبة ، وأحمد ، وأبو داود .

١٧٢- حَدِيثُ : الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا فَسَأَلَهُ كَيْفَ تَبِيعَ فَأَخْبَرَهُ ، فَأَوْحِيَ إِلَيْهِ أَدْخِلْ يَدَكَ فِيهِ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَإِذَا هُوَ مَبْلُورٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّ » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وأبو يعلى .

١٧٣- حَدِيثُ : هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ ؛ مَا بَالَ رِجَالُ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ » . أخرجه : مالك ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، وإسحاق ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو يعلى .

١٧٤- حَدِيثُ : عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ وَقَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ، ثُمَّ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ » . أخرجه : عبد الرزاق ، وابن الجعد ، وأحمد ، والدارمي ، ومسلم ، والترمذي .

١٧٥- حَدِيثُ : عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعِهِ إِلَى أُذُنَيْهِ : « إِنَّ الْحَلَائِلَ بَيْنَ ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى ، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ تَحَارِمُهُ ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً ، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ » . أخرجه : أحمد ، والحميدي ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ،

وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي في «الكبرى»

١٧٦- حَدِيثُ : هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي وَوَلَدِي مَا يَكْفِينِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ . قَالَ : « خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي .

١٧٧- حَدِيثُ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، قَالَ : قَالَ لِي جَرِيرٌ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ لَا يَرْحَمِ النَّاسَ ، لَا يَرْحَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » . أخرجه : الحميدي ، وأحمد ، ومسلم ، والترمذي .

١٧٨- حَدِيثُ : أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لَأَجْرًا ؟ فَقَالَ : « فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ » . أخرجه : مالك ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود .

١٧٩- حَدِيثُ : قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْحَيَّةُ ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحِدَاةُ » . أخرجه : الطيالسي ، وأحمد ، وإسحاق ، ومسلم ، وابن ماجه ، والنسائي .

١٨٠- حَدِيثُ : الْمُقْدَامُ بْنُ شُرَيْحٍ بْنِ هَانِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَلَيْكَ بِالرَّفْقِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانُهُ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وأبو داود .

١٨١- حَدِيثُ : ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « كُلُّ أُمَّتِي مُعَافٍ إِلَّا الْمَجَاهِرِينَ ، وَإِنَّ مِنَ الْمَجَاهِرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَيَقُولُ : يَا فُلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا ، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ » . أخرجه : البخاري ، ومسلم .

١٨٢- حَدِيثُ : قَتَادَةَ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمَجَاشِعِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ : « أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي

هَذَا ، كُلِّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ وَحَرَّمْتَ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَلْتُ لَهُمْ ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَإِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَمَقَّتَهُمْ عَرَبُهُمْ وَعَجَمُهُمْ إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِابْتِلَايِكَ وَابْتِلَايَ بِكَ ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ تَقَرُّوهُ نَائِمًا وَيَقْظَانِ ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرَيْشًا ، فَقُلْتُ : رَبِّ إِذَا يَثْلَعُوا رَأْيِي فَيَدْعُوهُ خُبْرَةٌ ، قَالَ : اسْتَخْرِجْهُمْ كَمَا اسْتَخْرِجُوكَ ، وَاغْزِهِمْ نَعْرَكَ ، وَأَنْفِقْ فَسَنْتَفِقَ عَلَيْكَ ، وَابْعَثْ جَيْشًا بَعَثَ خَمْسَةَ مِثْلِهِ ، وَقَاتِلْ بِمَنْ أَطَاعَكَ مِنْ عَصَاكَ ، قَالَ : وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ : ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ مُتَصَدِّقٌ مُوَقَّقٌ ، وَرَجُلٌ رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى ، وَمُسْلِمٌ وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ ، قَالَ : وَأَهْلُ النَّارِ خَمْسَةُ الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبَرَ لَهُ ، الَّذِينَ هُمْ فِيكُمْ تَبَعًا لَا يَتَّبِعُونَ أَهْلًا وَلَا مَالًا ، وَالْخَائِنُ الَّذِي لَا يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ ، وَإِنْ دَقَّ إِلَّا حَانَهُ ، وَرَجُلٌ لَا يُصْبِحُ وَلَا يُمَسِي إِلَّا وَهُوَ يُجَادِعُكَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ « وَذَكَرَ » الْبُخْلُ أَوْ الْكَذِبَ وَالشَّنْظِيرُ الْفَحَّاشُ » . أَخْرَجَهُ : الطَّيَالِسِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكَبَرِيِّ » . وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

١٨٣ - حَدِيثٌ : كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « حَمَرُوا الْأَنْبِيَاءَ ، وَأَوْكِنُوا الْأَسْقِيَةَ ، وَأَجِفُّوا الْبَابَ ، وَأَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ ، فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ رَبُّهَا اجْتَرَّتِ الْقَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ الْبَيْتَ ، وَأَكْفَتُوا صَبْيَانَكُمْ عِنْدَ الْمَسَاءِ ؛ فَإِنَّ لِلْجَنِّ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً » . أَخْرَجَهُ : مَالِكٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَالبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَأَبُو يَعْلَى .

١٨٤ - حَدِيثٌ : أَبِي أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : احْتَرَقَ بَيْتٌ بِالْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ اللَّيْلِ ، فَحَدَّثَ بِشَأْنِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ هَذِهِ النَّارُ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ ، فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَطْفِئُوهَا عَنْكُمْ » . أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو يَعْلَى .

المبحث الرابع إِتْحَافُ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ حَدِيثٌ

قَدْ صَنَّفَ فِي الْأَبْوَابِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا يَصِحُّ فِيهَا حَدِيثٌ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَبَدَّرَ الدِّينَ الْمُوصِلِيَّ فِي «الْمُغْنِي»، وَشَمْسِ الدِّينِ ابْنَ الْقَيْمِ فِي «الْمَنَارِ الْمُئِيْفِ»، وَبَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي زَيْدٍ فِي «التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ حَدِيثٌ»، وَلَكِنْ لَمْ يَسْتَوْعِبْ أَحَدٌ مِنْهُمْ كُلَّ الْأَبْوَابِ، وَلَا كُلَّ الْأَحَادِيثِ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَحَادِيثَ كَثُرَتْ طُرُقُهَا، وَلَيْسَ يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ، وَلَا يَعْضُدُ بَعْضُهَا بَعْضًا^(١)، وَقَدْ تَدَبَّرْتُ كُتُبَهُمْ فَجَمَعْتُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَزِدْتُ عَلَيْهَا زِيَادَاتٍ لَيْسَتْ فِيهَا وَلَا تَحِدُّهَا مَجْمُوعَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْأَبْوَابِ مَنْ يَضْبِطُهَا، يُخْزِ عِلْمًا بِمِثَاتِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ^(٢)، وَقَدْ يَشْتَبِهَ عَلَى الْبَعْضِ بَعْضُ الْأَبْوَابِ وَالْأَحَادِيثِ، بِأَنَّ مَعَانِيَهَا صَحِيحَةٌ فَكَيْفَ تُضَعَّفُ؟ وَالْحَقُّ أَنِّي لَا أُضَعِّفُ الْمَعْنَى أَوْ الْحُكْمَ، وَإِنَّمَا أُضَعِّفُ النُّقْلَ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا يُشْتَرَطُ لِثُبُوتِهِ أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ الْحَدِيثِ فَحَسَبَ فَقَدْ ثَبُتَ بِآيَةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ قِيَاسٍ.

فَمَثَلًا حَدِيثُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ». فَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنْ دَلَّتْ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى صِحَّةِ مَعْنَاهُ.

فَلَفْظُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ» دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ *﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿[العصر: ١-٣]﴾.

(١) وربما ذُكِرَتْ فِيهَا بَعْضُ الْأَبْوَابِ الْمَهْمَةِ مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ لَيْسَ تَتَعَدَّدُ طَرَقُهُ، وَمِثْلُهُمْ صَنَعْتُ.

(٢) وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَازِمٌ عَلَى تَخْرِيجِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ، وَهِيَ تَتِمُّ فِي مَجْلَدَيْنِ إِلَى ثَلَاثَةِ

بِإِذْنِ اللَّهِ، فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى ذَلِكَ.

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ ، فَأَفْضَلُهَا قَوْلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » . أخرجه : أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي . وغيرها من النصوص الكثيرة^(١) .

وَلَقَطُ : « يَزِيدُ وَيَنْقُصُ » دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَزَادَتُهُمْ إِيْمَانًا ﴾ [التوبة: ١٢٤] .

وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ ، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِلِسَانِهِ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ » . أخرجه : أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي .

وَقَبْلَ الشَّرُوعِ فِي سَرْدِ الْأَبْوَابِ إِلَيْكَ الْأَلْفَافِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا الْأُئِمَّةُ فِيْمَا يَفِيدُ مَعْرِفَتَهَا وَهِيَ : لَا يَصِحُّ فِي الْبَابِ شَيْءٌ ، لَيْسَ فِيْهَا شَيْءٌ صَحِيحٌ ، لَيْسَ يَصِحُّ فِيْهِ شَيْءٌ ، لَا يَثْبُتُ فِيْهِ حَدِيثٌ ، لَا يَصِحُّ فِيْهِ حَدِيثٌ ، ضَعِيفٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، لَا نَعْلَمُ فِيْهِ شَيْئًا ثَابِتًا ، لَيْسَ فِيْهِ شَيْءٌ يَثْبُتُ ، لَيْسَ لِهَذَا الْمَتْنِ حَدِيثٌ يَثْبُتُ ، الْأَسَانِيدُ فِيْ هَذَا الْبَابِ فِيْهَا لَيْنٌ ، الرِّوَايَةُ فِيْ هَذَا الْمَعْنَى فِيْهَا لَيْنٌ ، الرِّوَايَةُ فِيْ هَذَا الْمَتْنِ فِيْهَا لَيْنٌ ، الرِّوَايَةُ فِيْ هَذَا الْبَابِ فِيْهَا لَيْنٌ ، لِهَذَا الْحَدِيثِ طُرُقٌ أَسَانِيدُهَا لَيِّنَةٌ كُلُّهَا ، طُرُقُ هَذَا الْحَدِيثِ فِيْهَا لَيْنٌ ، الْحَدِيثُ غَيْرُ مُحْفُوظٍ إِلَّا مِنْ وَجْهِ لَيْنٍ ، لَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ وَجْهِ فِيْهِ لَيْنٌ ، أَسَانِيدُهُ كُلُّهَا فِيْهَا مَقَالٌ ، أَسَانِيدُهُ لَا تَخْلُوْا مِنْ مَقَالٍ ، مَا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ ، لَا أَعْلَمُ فِيْ هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ .

الْعَقِيْدَةُ

١ - زيادة سرد أسماء الله الحسنی بالتفصيل في حديث : إن لله تسعة وتسعين اسماً .

٢ - كيفية صفة^(٢) الصوت في كلام الله تعالى .

٣ - اسم الله الستير .

(١) بل في الكتاب العزيز نحو من خمسين موضعاً قرن الله فيه القول بالعمل .

(٢) الصوت ثابت لله تعالى كما في «صحيح مسلم» .

- ٤- الشرك في أمتي أخفى من ديب النمل على الصفا .
- ٥- الأمر بحلق شعر الكفر ، وأمر من أسلم بالاختتان .
- ٦- النهي عن قول : مسيجد ومصيحف .
- ٧- إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه^(١) .
- ٨- الإسلام يزيد ولا ينقص .
- ٩- الإسلام يعلو ولا يعلى .
- ١٠- الإسلام علانية ، والإيمان في القلب .
- ١١- كل الخلال يطع عليها المؤمن إلا الخيانة والكذب .
- ١٢- أن رجلاً قال : يا رسول الله أي المؤمنين أكيس ؟ قال : أكثرهم للموت ذكراً وأحسنهم له استعداداً قبل نزول الموت ، أولئك هم الأكياس ذهبوا بشرف الدنيا .
- ١٣- الفاجر حَبٌّ .
- ١٤- الأبدال ، والأقطاب ، والأوتاد ، والأغواث ، والنقباء ، والنجباء .
- ١٥- الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص^(٢) ، أو لا يزيد ولا ينقص .
- ١٦- أبى الله أن يجعل لقاتل المؤمن توبة .
- ١٧- اتقوا فراسة المؤمن ؛ فإنه ينظر بنور الإيمان .
- ١٨- من أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه .
- ١٩- التوسل بالمخلوقين^(٣) .

(١) ويغني عنه ما في صحيح مسلم قالوا : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ قال تعالى : قد فعلت .

(٢) وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الإيمان يزيد وينقص .

(٣) وأما حديث عمر في استسقائهم بالنبي ﷺ ، فهذا توسل بدعاء النبي ﷺ لا بذاته ، وهو واضح ، ولو كان الحديث فيه دليل على التوسل بذاته ﷺ ، لما عدلوا إلى التوسل بدعاء العباس ، فإنه لا فرق بين جاء النبي ﷺ عند الله في مماته وجاهه في حياته .

٢٠- المجوس أهل كتاب .

٢١- من التمس محامد الناس برضى الله عاد حامده ذاماً له .

٢٢- الغيلان^(١).

٢٣- أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله . وفي لفظ : أوثق عرى الإسلام ...

٢٤- لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان ...

٢٥- ثلاثة من أصل الإيمان : الإنفاق في الإقتار ، والإنصاف من نفسك ، وبذل السلام للعالم^(٢).

٢٦- لا إله إلا الله حصني ، فمن دخل حصني أمن من عذابي .

٢٧- من قال لا إله إلا الله ومدّها ؛ هدمت له أربعة آلاف ذنب من الكبائر .

٢٨- المؤمن يألف ويؤلف ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف ، وخير الناس أنفعهم للناس ...

٢٩- ليس المؤمن بالطعان ، ولا اللعان ، ولا الفاحش البذيء^(٣).

٣٠- لم يكن مؤمن ولا يكون إلى يوم القيامة إلا وله جار يؤذيه .

٣١- ما أطيبك و أطيّب ريحك ! ما أعظمك وأعظم حرمتك ! (يعني : الكعبة) ، والذي

نفس محمد بيده حرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك ، ماله ودمه ، وأن يظن به إلا خيراً .

٣٢- إن للشيطان كحلاً ولعوقاً ونشوقاً : أما لعوقه فالكذب ، وأما نشوقه فالغضب ، وأما

كحله فالنوم .

٣٣- الصبر والسباحة .

٣٤- لا تكفروا أحداً من أهل القبلة بذنب .

٣٥- لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار .

(١) الغيلان عند العرب : سَحرة الشياطين؛ الواحد غُول من الجنّ .

(٢) وإنما صح موقوفاً عن عمار .

(٣) وإنما صح موقوفاً على ابن مسعود ، والمرفوع ضعفه الترمذي ، واستنكره ابن المديني ، والبرار ،

والطبراني ، ورجح الدارقطني وقفه .

٣٦- لو أن ابن آدم هرب من رزقه كما يهرب من الموت لأدركه رزقه كما يدركه الموت .

٣٧- إن الرزق ليطلب العبد كما يطلبه أجله^(١).

٣٨- من لم يرض بقضاء الله ولم يؤمن بقدر الله فليلتمس رباً سواه .

٣٩- من أتى عرافاً، أو ساحراً، أو كاهناً، فصدقه بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ^(٢).

٤٠- إذا طنت أذن أحدكم ، فليذكرني ، وليصل علي ، وليقل : ذكر الله من ذكرني بخير.

٤١- الظلم ثلاثة - وفي لفظ : الدواوين ثلاثة - : فظلم لا يتركه الله ، وظلم يغفر ، وظلم لا

يغفر ، فأما الظلم الذي لا يغفر فالشرك لا يغفره الله ، وأما الظلم الذي يغفر فظلم العبد فيما بينه وبين ربه عز وجل ، وأما الذي لا يترك فيقص الله عز وجل بعضهم من بعض .

٤٢- ثلاث من أصل الدين: تُجمَع وراء كل بر وفاجر ، وتصلي على من مات من أهل القبلة،

وتجاهد في خلافة من كان ، لك أجر .

الاعتصامُ

٤٣- تعيين وصف الطائفة المنصورة^(٣).

٤٤- تعيين الغرباء في حديث طوبى للغرباء .

٤٥- تحديد أسماء الفرق الضالة وذمهم ، إلا الخوارج .

٤٦- كل ضلالة في النار .

٤٧- من شَدَّ شَدَّ في النار .

٤٨- بعثت بالحنيفية السمحة .

(١) وإنما صح موقوفاً عن أبي الدرداء .

(٢) وإنما صح موقوفاً عن ابن مسعود ، وهو عن عمر مرفوعاً: بلفظ: من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة .

(٣) كوصفهم بقوله: ما أنا عليه وأصحابي ، ونحوها من الأوصاف . ولا شك أنه لا تكون طائفة منصوره في الدنيا ، ولا ناجية في الآخرة إلا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه . وأما أصل الحديث ، فنابت صحيح .

٤٩- إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه . وفي لفظ : كما يكره أن تؤتى معاصيه^(١).

٥٠- من وَفَّرَ صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام .

٥١- لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي .

٥٢- اختلاف أمتي رحمة .

٥٣- من أحيا سنة أميتت بعدي فقد أحبني ، ومن أحبني كان معي .

الْخَلْقُ

٥٤- ما بين سماء الدنيا إلى الأرض مسيرة خمسمائة سنة ، وغلظ كل سماء مسيرة خمسمائة سنة ،

وما بين كل سماء إلى التي تليها خمسمائة سنة إلى السماء السابعة ، و الأرض مثل ذلك ، وما بين السماء السابعة إلى العرش مثل جميع ذلك .

٥٥- أذن لي أن أحدث عن ملك - وفي لفظ (عن ديك) - قد مرقت رجلاه الأرض السابعة ،

والعرش على منكبه ، وهو يقول : سبحانك أين كنت وأين تكون .

٥٦- أن الرَّعْدَ مَلَكٌ .

٥٧- تعيين اسم إبليس .

٥٨- تحديد عمر الدنيا .

٥٩- إن هذه الزهرة تسميها العرب الزهرة ، وتسميها العجم أناهيد ، فكان الملكان يحكما

بين الناس ، فأتتهما كل واحد منهما عن غير علم صاحبه ، فقال أحدهما لصاحبه : يا أخي إن في نفسي بعض الأمر ، أريد أن أذكره لك ، قال : اذكره يا أخي ، لعل الذي في نفسي مثل الذي في نفسك .

فاتفقا على أمر في ذلك ، فقالت لهما : لا حتى تخبراني بما تصعدان به إلى السماء ، وما تهبطان به إلى الأرض . قالوا : بسم الله الأعظم نهبط ، وبه نصعد . فقالت : ما أنا بمواتيتكما الذي تريدان حتى تعلمانيه . فقال أحدهما لصاحبه : علمها إياه . قال : كيف لنا بشدة عذاب الله ؟ فقال الآخر : أَخْبَرَنَا

(١) والصواب وقفه على ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما .

نرجو سعة رحمة الله عز وجل . فعلمها إياه ، فتكلمت به ، فطارت إلى السماء ، ففزع ملك لصعودها ، فطأ رأسه ، فلم يجلس بعد ، ومسحها الله تعالى ، فكانت كوكباً^(١) .

النُّبُوَّةُ وَالْأَنْبِيَاءُ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً .

٦٠- أول ما خلق الله نور النبي ﷺ .

٦١- كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد . وفي لفظ: ... وإن آدم لمنجدل في طيئته .

٦٢- تعيين تاريخ مولد النبي ﷺ^(٢) .

٦٣- ولادة النبي ﷺ مختوناً .

٦٤- إنا أفصح من نطق بالضاد .

٦٥- كلام النبي ﷺ بالفارسية^(٣) .

٦٦- اكتواء النبي ﷺ .

٦٧- موت النبي ﷺ بسبب السم^(٤) .

٦٨- إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق . وفي لفظ : صالح الأخلاق .

٦٩- قصد النبي ﷺ غار حراء للتعبد فيه ، بعد بعثته .

٧٠- أَنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَسْمَاءَ^(٥) .

(١) ولا يَصِحُّ فيه شيء مرفوعاً ولا موقوفاً .

(٢) وأقربها للصحة أنه يوم التاسع من ربيع الأول .

(٣) سوى ثلاثة أحاديث : حديث : قوموا فقد صنع لكم جابر سور ، وحديث : كَيْخُ كَيْخُ ، وحديث : لو

رأيتني وأنا آخذ من حَالِ البحر ...

(٤) وأما ما جاء في «صحيح البخاري» : يا عائشة ما أزال أجد الطعام الذي أكلت بخير ، فهذا أوان انقطاع

أبهري من ذلك السم . فهذا الحديث أخرجه البخاري معلقاً ، ولا يَصِحُّ .

(٥) والثابت من أسمائه هو : محمد ، وأحمد ، والمأحي ، والحاشير ، والعاقب ، والمُقَفِّي .

- ٧١- فضل التسمية بأسماء النبي ﷺ^(١) ، أو ذم من لم يُسمَّ باسمه .
- ٧٢- أن النبي ﷺ رأى ربه في اليقظة .
- ٧٣- البخيل من ذكرت عنده فلم يصلِّ عليَّ .
- ٧٤- الحث على الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة خاصة^(٢) .
- ٧٥- الدعاء موقوف بين السماء والأرض ، لا يصعد منه شيء حتى تصلي على النبي ﷺ .
- ٧٦- من رأى النبي ﷺ في المنام فإنه سيراه في اليقظة .
- ٧٧- أشد أمتي لي حباً قوم يكونون بعدي ، يود أحدهم أنه أعطى أهله وماله وأنه رآني .
- ٧٨- فضل زيارة قبر النبي ﷺ .
- ٧٩- جلوس النبي ﷺ على عرش الرحمن يوم القيامة .
- ٨٠- إحياء أبي النبي ﷺ فأسلما ، ثم موتها ثانية .
- ٨١- كان النبي ﷺ إذا مرَّ من طريق من طرق المدينة وجد منه رائحة المسك ، فيقال مر رسول الله ﷺ .
- ٨٢- طبخ لرسول الله ﷺ قدراً فيه لحم ، فقال رسول الله ﷺ : ناولني ذراعها فناولته ، فقال : ناولني ذراعها فناولته ، فقال : ناولني ذراعها ، فقال : يا نبي الله كم للشاة من ذراع ؟ قال : والذي نفسي بيده لو سكت لأعطتك ذراعاً ما دعوت به .
- ٨٣- التصريح بنبوّة آدم^(٣) .
- ٨٤- تحديد عدد الأنبياء والرسل صلى الله عليهم وسلم جميعاً .
- ٨٥- تعمير الخضر وإلياس .

(١) وقد ثبت في الصحيح أنهم كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم وصالحينهم ، فيدخل في هذا الحث على التسمية باسم النبي ﷺ .

(٢) والثابت الحث على الصلاة عليه مطلقاً .

(٣) وظاهر بعض النصوص المتعلقة بآدم أنه كان نبياً ، عليه السلام .

٨٦- ثبوت قبر نبي غير قبر النبي ﷺ .

٨٧- الأنبياء أحياء في قبورهم^(١) .

٨٨- إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء .

٨٩- لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي قبله .

٩٠- صلوا على أنبياء الله إذا ذكرتموني فإنهم قد بعثوا كما بعثت .

الْقُرْآنُ

٩١- القرآن كلام الله عز وجل غير مخلوق^(٢) .

٩٢- إني تارك فيكم - شيئين ، أو أمرين ، أو خليفتين ، أو ثقلين - لن تضلوا ما تمسكتم بهما .

٩٣- أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل آية منها ظهر وبطن^(٣) .

٩٤- البسملة آية من سورة .

٩٥- تمثيل القرآن^(٤) .

٩٦- فضل سورة الأنعام ، والتوبة ، وهود ، والحج ، والمؤمنون ، والزمر ، والنور ، ويس ، والدخان ، والرحمن ، والواقعة ، والحديد ، والحشر ، والزلزلة ، والعاديات ، والتكاثر ، والعصر ، والكوثر .

٩٧- فضل سورة تبارك^(٥) .

٩٨- سبب نزول قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ ﴾ ، في الوليد بن عقبة بن معيط .

٩٩- حادثة الغرانيق .

(١) وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه رأى موسى قائماً يصلي في قبره ، ولا يلزم من هذا أنه حال باقي الأنبياء ، ولعله

من خصوصيات موسى عليه السلام ، ومثل هذه الأمور لا قياس فيها كما هو مقرر في الأصول .

(٢) ولا شك أن القرآن كلام الله غير مخلوق .

(٣) والحديث محفوظ بدون لفظ: (ظهر وبطن) .

(٤) كفولهم سورة البقرة سنام القرآن ، ويس قلب القرآن ، والرحمن عروس القرآن .

(٥) سوى المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه : كانوا يسمونها المنجية ، فإنه صحيح .

١٠٠- من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عشر مرات بنى الله له بيتاً في الجنة .

١٠١- أهل القرآن هم أهل الله وخاصته .

١٠٢- يجيء القرآن يوم القيامة كالرجل الشاحب يقول لصاحبه : هل تعرفني ؟ أنا الذي

كنت أسهر ليلك و أظمئ هواجرک ، و إن كل تاجر من وراء تجارته ، و أنا لك اليوم من وراء كل تاجر ، فيعطى الملك بيمينه و الخلد بشماله و يوضع على رأسه تاج الوقار و يكسى والداه حلتين لا تقوم لهم الدنيا و ما فيها ، فيقولان : يا رب أنى لنا هذا ؟ فيقال : بتعليم ولدكما القرآن .

الْعِلْمُ

١٠٣- إن هذا العلم دين ؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم^(١) .

١٠٤- طلب العلم فريضة على كل مسلم .

١٠٥- اطلبوا العلم ولو بالصين .

١٠٦- المشي حافياً في طلب العلم وفضل ذلك .

١٠٧- إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع .

١٠٨- العلماء ورثة الأنبياء .

١٠٩- يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال

المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

١١٠- فضل العالم على العابد^(٢) .

١١١- الدنيا ملعونة ، ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه ، أو معلماً أو متعلماً .

١١٢- مَنْهُوَ مَنْ لَا يَشْبَعَان ، طالب علم و طالب دنيا .

(١) وإنما هو ثابت عن ابن سيرين رحمه الله .

(٢) ولا شك أن العالم الرباني خير من كل العابدين بجهل ، وما أكثر العابدين بجهل ، وما أشد ضررهم على

البلاد والعباد .

- ١١٣- الوصية بطلاب الحديث وطلاب العلم^(١) .
- ١١٤- التملق في طلب العلم .
- ١١٥- الحكمة ضالة المؤمن أين وجدها أخذها .
- ١١٦- ذم المعلمين .
- ١١٧- إنما العلم بالتعلم ، وإنما الحلم بالتحلم ، ومن يتحر الخير يعطه ، ومن يتق الشر يوقه^(٢) .
- ١١٨- من طلب العلم ليباهي به العلماء ، أو يباري به السفهاء ، أو يصرف به وجوه الناس ، أدخله الله النار .
- ١١٩- من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار .
- ١٢٠- ترتيب الكتاب^(٣) .
- ١٢١- الإجماع حجة^(٤) .
- ١٢٢- القياس حجة .
- ١٢٣- استفت نفسك وإن أفتاك المفتون .
- ١٢٤- إذا سمعتم مني حديثاً فاعرضوه على الكتاب والسنة فإن وافق فارووه .
- ١٢٥- تعلموا الفرائض والقرآن وعلّموا الناس فإنني مقبوض .
- ١٢٦- من حفظ على أمتي أربعين حديثاً .
- ١٢٧- فضل الصلاة على النبي ﷺ في الكتب والرسائل .
- ١٢٨- لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال .
- ١٢٩- إن الله عصم أمة محمد ﷺ أن تجتمع على ضلالة .

(١) وإنما دل عليه بعض عموميات النصوص الشرعية.

(٢) وإنما ثبت عن عثمان موقوفاً .

(٣) وهو أن يجعل على الكتاب تراباً بعد أن يكتبه .

(٤) ولا شك أن الإجماع إذا ثبت عن الصحابة أو من دونهم فهو حجة ، وهي مسألة طال النزاع فيها ، ولينظر

كلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» والشوكاني في «إرشاد الفحول» في مسألة الإجماع ، فإنه مهم .

الطَّهَارَةُ

سُنَنُ الْفِطْرِ

- ١٣٠- الترتيب بين الأصابع عند قص الأظافر .
 - ١٣١- توقيت قص الأظافر بيوم الخميس^(١) .
 - ١٣٢- ركعتان يستاك فيهما أفضل من سبعين صلاة لا يستاك فيها .
- ### الْحَيْضُ

- ١٣٣- توقيت سن الحيض .
- ١٣٤- أقل الحيض وأكثره .
- ١٣٥- أمر الحائض بقضاء الظهر مع العصر إذا طهرت قبل الغروب ، أو قضاء المغرب مع العشاء إذا طهرت قبل الفجر .

التَّيْمُمُ

- ١٣٦- قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فإنما شفاء العيِّ السؤال ، إنما كان يكفيه ، أن يتيمم وأن يعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده .
- ١٣٧- تمسحوا بالأرض فإنها بكم برة .
- ١٣٨- التيمم بأكثر من ضربه .
- ١٣٩- التيمم إلى المرفقين .
- ١٤٠- كيفية مخترعة للتيمم .
- ١٤١- التيمم لكل صلاة .

المِيَاهُ وَالنَّجَاسَاتُ

- ١٤٢- الماء المشمس .
- ١٤٣- نجاسة القيء .

(١) بل إن الإمام أحمد ضعف حديث التوقيت المتعلق بسنن الفطرة كلها .

١٤٤ - نجاسة لبن غير المأكول .

قَضَاءُ الْحَاجَةِ

١٤٥ - التسمية قبل دخول الخلاء .

١٤٦ - النهي عن استقبال الشمس والقمر عند قضاء الحاجة .

١٤٧ - النهي عن البول قائماً .

١٤٨ - نتر الذكر بعد التبول .

١٤٩ - سبب نزول قوله تعالى : ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ .

١٥٠ - أذكار الخروج من الخلاء .

الْغُسْلُ وَالْجَنَابَةُ

١٥١ - الاغتسال للعیدین^(١) .

١٥٢ - الاغتسال من الحجامة .

١٥٣ - دخول النبي ﷺ حمَّام السوق^(٢) .

١٥٤ - نهى النساء عن دخول الحمامات^(٣) .

١٥٥ - كان ينام وهو جنب كهيئته ولا يمس ماء .

الْوُضُوءُ

١٥٦ - كراهية الإسراف في الوضوء^(٤) .

١٥٧ - لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه .

١٥٨ - الدعاء أثناء غسل أعضاء الوضوء .

١٥٩ - قراءة سورة القدر عقب الوضوء .

(١) ولو اغتسل فحسن .

(٢) بل لعله ما رآه بعينه .

(٣) وإن كان الواجب منعهن من دخول حمامات الأسواق .

(٤) وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان لا يسرف ، فالإقتداء به هو المشروع .

- ١٦٠ - زيادة « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » في أذكار ما بعد الوضوء .
- ١٦١ - تحريك الخاتم في الوضوء^(١) .
- ١٦٢ - الإخلال بترتيب الوضوء ومولاته .
- ١٦٣ - ترك المضمضة والاستنشاق .
- ١٦٤ - الفصل بين المضمضة والاستنشاق .
- ١٦٥ - الاستنشاق من كف واحدة ثلاثاً .
- ١٦٦ - مسح المآقين^(٢) في الوضوء .
- ١٦٧ - تحليل اللحية .
- ١٦٨ - تجاوز المرفقين والكعبين في الوضوء^(٣) .
- ١٦٩ - مسح الرأس في الوضوء أكثر من مرة .
- ١٧٠ - مسح بعض الرأس من غير عمامة .
- ١٧١ - الأذنان من الرأس .
- ١٧٢ - أخذ ماء جديد للأذنين^(٤) .
- ١٧٣ - مسح الرقبة في الوضوء .
- ١٧٤ - المسح على الجوربين^(٥) .
- ١٧٥ - المسح على ظاهر الخفين صريحاً^(٦) .

(١) وإذا حرك الخاتم فحسن .

(٢) المآق ، ويقال أيضاً : الماق بلا همزٍ : طرف العين الذي يلي الأنف .

(٣) وإنما هو من فعل أبي هريرة ، وهو اجتهد منه ، رضي الله عنه .

(٤) وإنما الثابت أن النبي ﷺ : مسح رأسه بهاء غير فضل يده .

(٥) وإنما الثابت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم .

(٦) وإنما المفهوم من عموم نصوص المسح على الخفين المسح على ظاهرهما .

- ١٧٦ - مسح أعلى الخف وأسفله .
- ١٧٧ - المسح على الجبيرة .
- ١٧٨ - ترك الوضوء من القبلة .
- ١٧٩ - النهي عن الوضوء بالماء المسخن بالشمس .
- ١٨٠ - إيجاب الوضوء من خروج الدم .
- ١٨١ - الوضوء عند الغضب .
- ١٨٢ - نقض الوضوء من ألبان الإبل .
- ١٨٣ - للوضوء شيطانٌ يقال له : ولهان .
- ١٨٤ - عدم نقض الوضوء من مس الذكر .
- ١٨٥ - جواز الوضوء بالنبذ .
- ١٨٦ - تنشيف الأعضاء بعد الوضوء^(١) .

الصَّلَاةُ

فَضْلُ الصَّلَاةِ

- ١٨٧ - الصلاة خير موضوع في الأرض .
- الأَذَانُ
- ١٨٨ - وضع الأصابع في الأذن عند الأذان .
- ١٨٩ - تحويل الصدر عن القبلة في الأذان .
- ١٩٠ - من أذنَّ فهو يقيم .
- ١٩١ - مسح العينين بالإبهامين عند تشهد المؤذن .

(١) ولا بأس بتنشيف الأعضاء بعد الوضوء .

الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ

١٩٢ - مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع^(١) .

الْمَوَاقِيتُ

١٩٣ - الوقت الأول من الصلاة رضوان الله .

صَلَاةُ السَّفَرِ

١٩٤ - تحديد مسافة أو مدة للقصر في الصلاة ، والفطر في رمضان .

١٩٥ - إثم إتمام الصلاة في السفر .

السَّهْوُ

١٩٦ - ليس في صلاة الخوف سهو .

الْجَمَاعَةُ وَالْإِمَامُ

١٩٧ - فضل المحافظة على إدراك تكبيرة الإحرام .

١٩٨ - ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم : العبد الأبى حتى يرجع ، وامرأة باتت وزوجها عليها

ساخط ، وإمام قوم وهم له كارهون .

١٩٩ - الصلاة خلف كل بر وفاجر .

٢٠٠ - الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن .

٢٠١ - من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة^(٢) .

٢٠٢ - فضل من صلى في مسجد النبي ﷺ أربعين صلاة متتالية لا تفوته صلاة .

(١) وصَحَّ عن ابن عمر قوله : يعلم الصبي الصلاة إذا عرف يمينه من شماله . «مصنف ابن أبي شيبة» .

(٢) وثبت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم الاكتفاء بقراءة الإمام في الجهرية ، وفي المسألة نزاع مشهور .

الْكُسُوفُ وَالْاِسْتِسْقَاءُ

٢٠٣- افتتاح خطبة الاستسقاء بغير الحمد .

الرَّوَاتِبُ وَالنَّوَافِلُ وَالتَّطَوُّعُ

٢٠٤- صلاة الرواتب في السفر ، سوى ركعتي الفجر والوتر .

٢٠٥- التكبير عند القيام إلى صلاة الليل والتسبيح بحمد الله .

٢٠٦- صلاة التسابيح ، والرغائب ، والمعراج ، والحاجة ، والتوبة ، والشكر ، ويوم عرفة ،

وليلة النحر ، وصلوات متنوعة في عاشوراء ، وصلوات متنوعة في شهر رجب ، وصلوات متنوعة

في شهر شعبان ، وصلوات متنوعة في شهر رمضان غير القيام .

٢٠٧- أربع ركعات قبل العصر .

٢٠٨- العشرون ركعة في التراويح^(١) .

٢٠٩- الأمر بصلاة سنة المغرب البعدية في البيوت .

٢١٠- لا يَصِحُّ في ست ركعات ولا عشرين ركعة بل ولا أكثر من ركعتين بعد المغرب .

٢١١- لا تدع ركعتي الفجر ولو طردتك الخيل .

٢١٢- صلاة الرواتب في السفر .

٢١٣- اختصاص مغرب وعشاء ليلة الجمعة بقراءة معينة .

٢١٤- أيعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله .

الْقِيَامُ وَالْوُثْرُ وَالْقُنُوتُ

٢١٥- تخصيص ليلة الجمعة بقيام .

٢١٦- إذا أيقظ الرجل أهله من الليل فصليا كتبنا في الذاكرين والذاكرات .

٢١٧- قيام النبي ﷺ الليل بآية واحدة يرددها حتى أصبح .

٢١٨- جمع ركعات الوتر الثلاث بدون قطع .

(١) وكذلك لم يثبت عن الصحابة ، نعم ثبت عن جمع من السلف الصلاة بأكثر من عشرين ركعة ، والأمر فيه

متاح ، وإن كان الأولى موافقة النبي ﷺ في عدد ركعات القيام بالليل وكيفية الصلاة .

- ٢١٩- قراءة سورة مع الإخلاص في الوتر .
- ٢٢٠- الزيادة في قيام الليل على إحدى عشرة أو ثلاث عشرة ركعة^(١) .
- ٢٢١- رفع اليدين في القنوت .
- ٢٢٢- تحديد موضع القنوت .
- ٢٢٣- صفة دعاء القنوت .
- ٢٢٤- قنوت الوتر والدعاء فيه^(٢) ، والصلاة على النبي ﷺ عقبه .
- ٢٢٥- الصلاة على النبي ﷺ عقب القنوت .
- ٢٢٦- قنوت الفجر^(٣) .

صِفَةُ الصَّلَاةِ

- ٢٢٧- لا يقطع الصلاة شيء .
- ٢٢٨- إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً ، فإن لم يجد فليصب عصاً ، فإن لم يكن معه عصا فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر أمامه .
- ٢٢٩- مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم .
- ٢٣٠- تحديد مكان وضع اليدين في حال التكتف في الصلاة^(٤) .
- ٢٣١- إسبال اليدين في الصلاة^(٥) .
- ٢٣٢- ترك رفع اليدين في غير تكبيرة الإحرام^(٦) .

(١) على الخلاف في الثلاث عشرة ركعة .

(٢) وإنما الثابت عن الصحابة فعله في النصف الثاني من رمضان فحسب ، وليس فيه دعاء مخصوص .

(٣) وثبت عن الصحابي عبد الله بن مُعَقَّل رضي الله عنه أنه وصفه بالبدعة .

(٤) والأمر في هذا واسع إن شاء المصلي وضعها تحت السرة ، وإن شاء فوق السرة ، ولعل التوسط أولى .

(٥) وقد نقل عن ابن الزبير فعله ، وكذا عن بعض التابعين ، والثابت عن النبي ﷺ وجمع الصحابة خلافه .

(٦) والثابت في ثلاثة مواضع غير تكبيرة الإحرام .

- ٢٣٣- النهي عن رفع اليدين في الصلاة .
- ٢٣٤- رفع اليدين عند كل رفع وخفض .
- ٢٣٥- الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية .
- ٢٣٦- إخفاء التأمين خلف الإمام في الصلاة الجهرية .
- ٢٣٧- ما حسدكم اليهود على شيء كما حسدوكم على السلام والتأمين .
- ٢٣٨- اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضلال^(١) .
- ٢٣٩- الوقف على رأس كل آية في قراءة السورة في الصلاة .
- ٢٤٠- قراءة السور في الصلاة على ترتيب المصحف^(٢) .
- ٢٤١- المواظبة على قراءة سورة بعينها في الفريضة ، سوى صلاة الجمعة وفجرها والعيدين .
- ٢٤٢- قراءة سورتين في كل ركعة من الفريضة .
- ٢٤٣- المداومة على قصار المفصل في المغرب .
- ٢٤٤- القراءة بعد الفاتحة في الركعتين الأخيرتين .
- ٢٤٥- ذكر معين بعد تلاوة سورة أو آية من كتاب الله .
- ٢٤٦- النزول على الركبتين ، أو على اليدين من الركوع إلى السجود^(٣) .
- ٢٤٧- تحديد عدد التسيحات في الركوع والسجود .
- ٢٤٨- زيادة وبحمده - على سبحان ربي الأعلى ، وسبحان ربي العظيم - في السجود والركوع^(٤) .
- والركوع^(٤) .

(١) ولا شك أن من لم يؤمن منهم بالنبي ﷺ بعد بعثته فهو ضال مغضوب عليه ، وأما قبل بعثته ، فمنهم الصالح ، ومنهم الضال ، ومنهم المغضوب عليه .

(٢) والثابت عن النبي ﷺ خلافه .

(٣) والثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما نزوله على الركبتين .

(٤) سوى قوله : سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي ، فإنه ثابت كما في حديث عائشة . أخرجه السبعة إلا

- ٢٤٩- سجود النبي ﷺ على قصاص الشعر .
- ٢٥٠- السجود على كور العمامة .
- ٢٥١- الاتكاء عجباً عند القيام من السجود .
- ٢٥٢- تعيين ذكر مخصوص بين السجدين .
- ٢٥٣- التسمية في أول التحيات .
- ٢٥٤- تحريك السبابة في التشهد^(١) .
- ٢٥٥- تعيين النظر حال القيام في الصلاة إلى موضع السجود^(٢) .
- ٢٥٦- النفخ في الصلاة .
- ٢٥٧- قعقة الأصابع في الصلاة .
- ٢٥٨- الاكتفاء بالتسليمة الواحدة .
- ٢٥٩- زيادة و«بركاته» في التسليم من الصلاة .
- ٢٦٠- التشهد بعد سجدي السهو .
- ٢٦١- فضل الدعاء دبر الصلوات المكتوبات .
- ٢٦٢- من قال في آخر صلاته : سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، فقد اكتال بالميال الأوفى . وروي موقوفاً على علي : ولا يَصِحُّ .
- ٢٦٣- أذكار سجود التلاوة .
- ٢٦٤- أسوأ الناس سرقة الذي يسرق في صلاته .
- ٢٦٥- الترخيص بالالتفات في النافلة .

إلا الترمذي .

(١) بل لا يَصِحُّ حني الإصبع كذلك .

(٢) بل الثابت عن النبي ﷺ أنه كان ينظر إلى غير موضع السجود ، كما في حديث عائشة ، وغيرها .

٢٦٦- تعيين ما يقرأ في صلاة الاستخارة .

المَسَاجِدُ

٢٦٧- المسجد بيت كل تقي .

٢٦٨- زيادة « مفحص قطة » في حديث : من بنى مسجداً - ولو كمِفْحَصٍ قطة - بنى الله

له بيتاً في الجنة .

٢٦٩- إن داود عليه الصلاة والسلام أمر ببناء بيت المقدس ، فأدخل بيوتاً بغير إذن أهلها ،

فلما بلغ البناء حجز الرجال ، منع بناءه ، فقال : أي رب ففني عقبي من بعدي .

٢٧٠- من خرج على طهر لا يريد إلا الصلاة في مسجد النبي ﷺ حتى يصلي فيه كان بمنزلة حجة .

٢٧١- التسليم على النبي - ﷺ - عند الدخول إلى المسجد أو الخروج منه .

٢٧٢- تسمية الركعتين عند دخول المسجد بـ (تحية المسجد) .

٢٧٣- ما أمرت بتشديد المساجد .

٢٧٤- النهي عن اتخاذ المحراب في المسجد .

٢٧٥- النهي عن اتخاذ المسجد طريقاً .

٢٧٦- منع الصبيان والمجانين من المساجد .

٢٧٧- النهي عن الكلام المباح في المسجد .

٢٧٨- النهي عن تشبيك الأصابع في المسجد .

٢٧٩- لِيُصَلَّ الرجل في المسجد الذي يليه ولا يتبع المساجد .

٢٨٠- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد .

٢٨١- بَشَّرَ المشائين في ظُلَمِ الليل إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة .

٢٨٢- الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه^(١) .

(١) والثابت أن الصلاة في مسجد النبي ﷺ أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد ، سوى المسجد

٢٨٣- الصلاة في مسجد قباء تعدل عمرة .

الْجُمُعَةُ

٢٨٤- فضل صلاة الفجر يوم الجمعة .

٢٨٥- تعيين عدد (للمصلين) لإقامة الجمعة^(١) .

٢٨٦- النهي عن السفر يوم الجمعة .

٢٨٧- فضل لبس العمام يوم الجمعة .

٢٨٨- التصريح بوجوب غسل الجمعة على النساء .

٢٨٩- النهي عن التحلُّق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة .

٢٩٠- التصريح باستقبال المصلين الإمام يوم الجمعة .

٢٩١- النهي عن الاحتباء حال خطبة الجمعة .

٢٩٢- من نعى في مجلسه يوم الجمعة في المسجد فإنه يتحول عنه .

٢٩٣- اتكاء الخطيب على السيف في خطبة الجمعة .

٢٩٤- بطلان صلاة المتحدث يوم الجمعة أثناء الخطبة .

٢٩٥- الرخصة بترك صلاة الجمعة إذا وافقت يوم عيد .

٢٩٦- شهود الجمعة في قباء .

٢٩٧- قراءة بعض سورتي « السجدة » و « الإنسان » في فجر الجمعة .

٢٩٨- قراءة بعض سورتي « الجمعة » و « المنافقون » في صلاة الجمعة .

الْعِيدَيْنِ

٢٩٩- تسمية يوم العيد بيوم الجائزة .

الحرام ، ولا يلزم من هذا أن الصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة ، ومن تدبر أحاديث الباب علم نكارة الأحاديث الواردة في كون الصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة .

(١) واختلف فيه على أقوال كثيرة بين أهل الفقه ، والأرجح عندي أنها تنعقد بثلاثة ، الخطيب ومعه اثنان ، من

أهل البلدة المقيمين فيها .

- ٣٠٠- التهنئة بيوم العيد ولا النهي عنها^(١) .
- ٣٠١- فضل إحياء ليلتي العيدين .
- ٣٠٢- أداء صلاة العيد في المسجد .
- ٣٠٣- ترك الأكل قبل الخروج إلى الأضحى حتى يرجع .
- ٣٠٤- الذهاب مشياً إلى صلاة العيد .
- ٣٠٥- إخراج المنبر في العيدين .
- ٣٠٦- النداء لصلاة العيدين والاستسقاء .
- ٣٠٧- التكبيرات في صلاة العيد^(٢) ، ورفع اليدين حال التكبير.
- ٣٠٨- الذكر بين تكبيرات العيدين^(٣) .
- ٣٠٩- افتتاح خطبة العيد بالتكبير أو التكبير خلالها .
- ٣١٠- تكرير الخطبة في العيدين .
- ٣١١- صلاة نافلة قبل صلاة العيد وبعدها .
- ٣١٢- الرخصة في ترك سماع خطبة العيد .
- ٣١٣- الرخصة بترك صلاة الجمعة إذا وافقت يوم عيد .
- الزَّكَاةُ وَالصَّدَقَاتُ**

- ٣١٤- زكاة الحلي .
- ٣١٥- زكاة الخضروات .
- ٣١٦- زكاة العسل .
- ٣١٧- أعطوا السائل حقه وإن جاء على فرس .

(١) وإنما الثابت التهنئة بيوم العيد عن جماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) والثابت عن بعض الصحابة فعله .

(٣) والثابت عن بعض الصحابة فعله .

٣١٨- السخي قريب من الله قريب من الجنة .

الصيام

٣١٩- رمضان اسم من أسماء الله .

٣٢٠- تسمية شهر رمضان بأسماء أخرى غير اسم رمضان .

٣٢١- سبب تسمية شهر رمضان بـ « رمضان » .

٣٢٢- الأدعية والأذكار الواردة عند رؤية الهلال .

٣٢٣- التهنة بقدم رمضان^(١) .

٣٢٤- إن لله عند كل فطر عتقاء من النار .

٣٢٥- فضل الصوم بمكة .

٣٢٦- فضل الصوم في الشتاء أو الصيف .

٣٢٧- مضاعفة السيئة في رمضان .

٣٢٨- لو يعلم العباد ما في رمضان لتمنت أمتي أن يكون رمضان السنة كلها ، وإن الجنة

لتتزين لرمضان من رأس الحول إلى الحول .

٣٢٩- صوموا تصحوا .

٣٣٠- الاكتفاء بشهادة واحد في رؤية الهلال .

٣٣١- ما روي عن الصحابة في جواز صيام يوم الشك .

٣٣٢- تسمية السحور بالغداء المبارك .

٣٣٣- تعيين طعام يتسحر فيه أو مقداره .

٣٣٤- الأدعية والأذكار الواردة عند الإفطار في رمضان .

(١) ولا بأس بالتهنة بدخول رمضان ؛ لأن الأصل أن باب التهنة من المباحات ، فأى لفظ تعارف عليه الناس

وليس فيه محذور شرعي فلا بأس به ، ولكن لا ينكر على من تركها ، والله أعلم .

- ٣٣٥- الحث على الدعاء عند الإفطار .
- ٣٣٦- للصائم دعوة مستجابة .
- ٣٣٧- الإفطار على شيء سوى التمر .
- ٣٣٨- تعيين نوع التمر في الإفطار والبدء به والإيتار .
- ٣٣٩- أجر مخصص لتفطير الصَّوْم^(١) .
- ٣٤٠- الدعاء لمن فطَّر صائماً .
- ٣٤١- إذا سمع أحدكم المؤذن وفي يده إناء فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه .
- ٣٤٢- الفطر بالقيء .
- ٣٤٣- الفطر بخروج المذي .
- ٣٤٤- الإباحة والنهي عن الكحل للصائم .
- ٣٤٥- النهي عن السواك للصائم أو الأمر به .
- ٣٤٦- التفريق بين الشاب والشيخ في التقبيل .
- ٣٤٧- النهي عن استعمال السواك في الصيام .
- ٣٤٨- من كان عليه قضاء ثم دخل عليه رمضان ولم يقض فعليه مع القضاء كفارة .
- ٣٤٩- الأمر بقضاء صوم التطوع بعد قطعه .
- ٣٥٠- فضل صيام يوم محدد في الأسبوع سوى الاثنين^(٢) .
- ٣٥١- النهي عن صيام يوم السبت مفرداً .
- ٣٥٢- تعيين صيام الأيام البيض بالثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر^(٣) .

(١) جمع صائم .

(٢) وأما حديث يوم الخميس فقد صرح الإمام مسلم في « صحيحه » بإعلاله .

(٣) وإنما هو ثابت عن بعض الصحابة ، فمن صام أي يوم من الشهر في أوله أو وسطه أو آخره ثلاثة أيام فقد وافق الحديث الصحيح ، وتحقق له الفضل بإذن الله .

- ٣٥٣- صوم جميع أيام العشر من ذي الحجة .
- ٣٥٤- عاشوراء صوموا يوماً قبله ويوماً بعده ، وكذلك : يوماً قبله أو يوماً بعده .
- ٣٥٥- صيام يوم الحادي عشر بخصوصه من المحرم .
- ٣٥٦- صيام ليلة النصف من شعبان .
- ٣٥٧- صيام رجب وفضله .
- ٣٥٨- الغسل للعشر الأواخر .
- ٣٥٩- ختم القرآن في صلاة القيام (التراويح) .
- ٣٦٠- اشتراط الصوم للاعتكاف .
- ٣٦١- علامات ليلة القدر ، غير حديث : تخرج الشمس صبيحتها لا شعاع لها .
- ٣٦٢- تخصيص دعاء في ليلة القدر^(١) .
- ٣٦٣- فضل خاص للاعتكاف .
- ٣٦٤- صفة الأكل قبل الخروج للعيد .
- ٣٦٥- رفع اليدين مع كل تكبيرة ، من تكبيرات صلاة العيد^(٢) .

الحجُّ

- ٣٦٦- العج والثج .
- ٣٦٧- اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة .
- ٣٦٨- تكفير تارك الحج^(٣) .

(١) الأمر فيه يسير ، والأولى التمسك بأدعية الكتاب والسنة ، ولا بأس بالدعاء المشهور «اللهم إنك عفوتح

العفو فاعف عنا» .

(٢) وإنما هو منقول عن بعض الصحابة رضي الله عنهم .

(٣) والثابت عن عمر موقوفاً .

- ٣٦٩- معنى قول الله تعالى : من استطاع إليه سبيلاً في الحج .
- ٣٧٠- ذم من تمكن من الحج ولم يحج كل خمسة أعوام .
- ٣٧١- رفع اليدين عند رؤية البيت .
- ٣٧٢- ذكر أو دعاء عند رؤية البيت .
- ٣٧٣- الصلاة أيام الحج في جوف الكعبة .
- ٣٧٤- الحجر الأسود نزل من الجنة . وأنه يشهد لمن استلمه . وأنه حين نزل من الجنة كان أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم .
- ٣٧٥- اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي .
- ٣٧٦- الدفع من مزدلفة بعد منتصف الليل .
- ٣٧٧- تكسير حصى الجمار من جبل مزدلفة .
- ٣٧٨- التقاط حصى الجمار بالليل .
- ٣٧٩- أن التحلل برمي الجمرات مشروط بطواف الإفاضة يوم النحر .
- ٣٨٠- فسخ الحج إلى العمرة كان خاصاً بالصحابة رضي الله عنهم .
- ٣٨١- الأمر صراحة بالبيتوتة بمنى .
- ٣٨٢- ميقات ذات عرق^(١) .
- ٣٨٣- تقبيل الركن اليماني .
- ٣٨٤- فضل وقفة عرفة إذا وافقت يوم الجمعة على سائر الأيام .
- ٣٨٥- تخصيص يوم عرفة بدعاء خاص .
- ٣٨٦- أحاديث الملتزم .
- ٣٨٧- التكبير غداة عرفة إلى صلاة العصر آخر أيام التشريق^(١) .

(١) والثابت أن عمر رضي الله عنه هو الذي وقت ذات عرق .

- ٣٨٨- الحجاج والعَمَّار وفد الله .
- ٣٨٩- فضل مَنْ حَجَّ عن أبويه أو أحدهما .
- ٣٩٠- تعيين يوم الحج الأكبر^(٢) بيوم معين .
- ٣٩١- العمرة في رمضان تعدل حجة مع الرسول ﷺ^(٣) .
- ٣٩٢- الروايات التي فيها : أن النبي ﷺ طَيَّبَ عنقه^(٤) وحواجبه وكفه اليسرى .
- ٣٩٣- إحرام المرأة في وجهها .
- ٣٩٤- الدعاء عند رؤية البيت^(٥) .
- ٣٩٥- وجوب الوضوء للطواف .
- ٣٩٦- تعيين دعاء في الطواف ، إلا ما كان بين الركنتين ، وهو قول : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .
- ٣٩٧- لولا ما مس - الحجر الأسود - من رجس الجاهلية ما مسه ذو عاهة إلا برئ .

الْعُمْرَةُ

- ٣٩٨- اعتماد النبي ﷺ في سنة مرتين .
- ٣٩٩- اعتماد النبي ﷺ في رمضان .

السَّفَرُ

- ٤٠٠- إذا ركبتم هذه الدواب العُجْم فانزلوا بها منازلها ، وإن كانت الأرض جذبة فانجوا عليها بنقيها^(١) .

(١) والثابت عن الصحابة رضي الله عنهم .

(٢) وإنما هو مروي عن الصحابة على خلاف بينهم ، فمنهم من قال يوم عرفة ، ومنهم من قال يوم النحر .

(٣) وإنما الصحيح عمرة في رمضان تعدل حجة فقط دون ذكر «مع الرسول ﷺ» .

(٤) العنققة : هو الشعر من اللحية الذي يكون أسفل الشفة .

(٥) وغايتها موقوفة على عمر وغيره من السلف ، مع ما فيها من الضعف .

٤٠١ - عليكم بسير الليل ، فإن الأرض تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار .

عِيَادَةُ الْمَرْضَى وَالْجَنَائِزِ

٤٠٢ - التوقيت لعيادة المريض .

٤٠٣ - ثواب فقدان العين الواحدة.

٤٠٤ - كيف أصبحتم ؟ قالوا : بخيرٍ من قومٍ لم يعودوا مريضاً ، ولم يشهدوا جنازة .

٤٠٥ - تسمية ملك الموت بعزرائيل^(١) .

٤٠٦ - موت الغريب شهادة .

٤٠٧ - فضل الموت يوم الجمعة .

٤٠٨ - موت الفجأة .

٤٠٩ - المؤمن يموت بعرق الجبين .

٤١٠ - قراءة القرآن على الموتي .

٤١١ - من غَسَلَ ميتاً فليغتسل ، ومن حمله فليتوضأ .

٤١٢ - كسر عظم الميت ككسره وهو حي .

٤١٣ - رفع اليدين في التكبيرات الزائدة في الجنازة .

٤١٤ - النهي عن الصلاة على الجنازة في المسجد .

٤١٥ - القراءة عند القبر وتلقين الميت .

٤١٦ - كنّا نعدُّ الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام من النياحة .

٤١٧ - حثي التراب على القبر .

٤١٨ - زيارة قبر مخصوص .

(١) فأنجوا عليها بإسراع السير قبل أن يفنى نقيها (وهو بالكسر : المخ) من الهزال .

(٢) وإنما اسمه كما سماه الله - تعالى - ملك الموت كما في الآية (١١) من سورة السجدة .

٤١٩- ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر .

٤٢٠- إذا انقطع شمع أحدكم فليسترجع فإنه من المصائب .

الْبَيْعُ

٤٢١- ذم الكسب وفتنة المال .

٤٢٢- ذم الاحتكار^(١) .

٤٢٣- كل قرض جر نفعاً فهو ربا .

٤٢٤- حرمة الربا أعظم من حرمة الزنى .

٤٢٥- النهي عن بيع الكالئ بالكالئ .

٤٢٦- النهي عن بيع المعدوم .

٤٢٧- النهي عن ثمن السنور^(٢) .

٤٢٨- ذم أو مدح التجار .

٤٢٩- الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً .

النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ

٤٣٠- خير النساء التي تسره إذا نظر ، وتطيعه إذا أمر ، ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره .

٤٣١- ثلاث حق على الله عونهم : الغازي في سبيل الله ، والناكح يريد العفاف ، والمكاتب

الذي ينوي الأداء .

(١) غير حديث : «لا يحتكر إلا خاطئ» .

(٢) السنور : هو القط .

- ٤٣٢- مدح العزوبة أو ذمها .
- ٤٣٣- تخيروا النطفكم .
- ٤٣٤- الودود الولود .
- ٤٣٥- الكفاءة في النسب .
- ٤٣٦- إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه^(١) .
- ٤٣٧- تقدير أقل المهر وأكثره .
- ٤٣٨- التوقيت في وليمة العرس .
- ٤٣٩- جواز النهبة والنثار في العرس .
- ٤٤٠- لم ير للمتحابين مثل النكاح .
- ٤٤١- تحريم نكاح اليد (الإستمنا)^(٢) .
- ٤٤٢- النهي عن التعري والتجرد من الثياب حال جماع الزوجين .
- ٤٤٣- النهي عن نظر الزوجين إلى فرج صاحبه .
- ٤٤٤- إتيان النساء في الأدبار إباحة وتحريماً^(٣) .
- ٤٤٥- معاودة النبي ﷺ الاغتسال عند طوافه على نسائه .
- ٤٤٦- ختان النساء تصریحاً .
- ٤٤٧- إذا بلغت المرأة الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه .
- ٤٤٨- الترغيب في اتخاذ السراري .
- ٤٤٩- اشتراط الشهود في النكاح .

(١) ولكن معناه صحيح ، ولا يلزم من صحة معناه جواز نسبته للنبي ﷺ .

(٢) وثبت النهي عنه عن ابن عمر ، كما في «مصنف ابن أبي شيبة» .

(٣) والثابت التحريم عن بعض الصحابة رضي الله عنهم .

- ٤٥٠- اشتراط إسلام المسيية لجواز وطئها .
- ٤٥١- مظاهرة النبي ﷺ من نسائه .
- ٤٥٢- ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح ، والطلاق ، والعتاق .
- ٤٥٣- لا طلاق قبل النكاح .
- ٤٥٤- أبغض الحلال إلى الله الطلاق .
- ٤٥٥- التصديق بوزن شعر الصبي فضة عند حلقه^(١) .
- ٤٥٦- الأذان والإقامة في أذني المولود .

الْعَتَقُ

- ٤٥٧- من ملك ذا رحم محرم فهو حر .
- ٤٥٨- عَهْدَةُ الرَّقِيقِ : العتق .

الْجَنَايَاتُ وَالْحُدُودُ

- ٤٥٩- إقامة حد في الأرض خير لأهلها من مطر أربعين .
- ٤٦٠- القتل يوجد بين قريتين يضمن أقربهما .
- ٤٦١- المرأة إذا ارتدت لا تقتل .
- ٤٦٢- من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة^(٢) .
- ٤٦٣- قتل المسلم بالكافر .
- ٤٦٤- لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا زان ولا زانية ، ولا ذي غمر على أخيه .
- ٤٦٥- حد الذي يعمل عمل قوم لوط^(٣) .
- ٤٦٦- لا يقتل الوالد بولده .

(١) وهذا دون حلق الشعر فهو ثابت ، ثم أن الحلق في حق الغلام دون الجارية .

(٢) والأمر عائد للقاضي فإن قضى بقتله جاز له .

(٣) والذي عليه السلف هو قتله ، على خلاف بينهم في كيفية قتله .

الْأَيْمَانُ وَالنُّذُورُ

٤٦٧- اليمين على نية المستحلف .

٤٦٨- كفارة النذر كفارة يمين^(١) .

الزُّهْدُ وَالرَّقَائِقُ

٤٦٩- الترغيب في التواضع من غير منقصة .

٤٧٠- افتخار النبي ﷺ بالفقر .

٤٧١- اللهم أحييني مسكيناً ، وأمتني مسكيناً ، واحشني في زمرة المساكين .

٤٧٢- كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون .

٤٧٣- من أصبح منكم آمناً في سربه ، معافى في جسده ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له

الدنيا بحذافيرها .

٤٧٤- آكل كما يأكل العبد ، وأجلس كما يجلس العبد .

٤٧٥- اتق المحارم تكن أعبد الناس .

٤٧٦- سعادة لابن آدم ثلاث وشقوة لابن آدم ثلاث ، فمن سعادة بن آدم : الزوجة الصالحة

والمركب الصالح والمسكن الواسع ، أو قال : والمسكن الصالح ، وشقاوة لابن آدم ثلاث : المسكن

السوء والمركب السوء والزوجة السوء^(٢) .

٤٧٧- ما اختلج عرق ولا عين إلا بذنب وما يدفع الله أكثر .

٤٧٨- حب الدنيا رأس كل خطيئة .

٤٧٩- فتنة أمتي المال .

الطَّبُّ وَالرُّقَى

٤٨٠- طلب خروج الجن من الإنسان .

(١) والثابت موقوفاً على ابن عباس .

(٢) وروي بلفظ أربع بدل ثلاث ، ولا يصحُّ كذلك .

٤٨١- داووا مرضاكم بالصدقة .

٤٨٢- النهي عن الحجامه في يوم معين .

٤٨٣- لا تديموا النظر إلى المجذومين .

الذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ

٤٨٤- لن ينفع حذر من قدر، ولكن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل ، فعليكم عباد الله بالدعاء .

٤٨٥- من عجز منكم عن الليل أن يكابده، وبخل بالمال أن ينفقه ، وجبن عن العدو أن يجاهده، فليكثر من ذكر الله .

٤٨٦- المستهترون بذكر الله .

٤٨٧- ما عمل آدمي عملاً قط أنجى له من عذاب الله من ذكر الله ^(١) .

٤٨٨- لأن أجالس قوما يذكرون الله عز وجل من صلاة الغداة إلى طلوع الشمس أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ، ولأن أذكر الله عز وجل من صلاة العصر إلى غروب الشمس أحب إلي من أن أعتق ثمانية - وفي لفظ : أربعة - من ولد إسماعيل .

٤٨٩- إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا، قالوا: يا رسول الله ، وما رياض الجنة؟ قال: حلق الذكر. - وفي لفظ: المساجد - .

٤٩٠- إن الشَّيْطَانَ وَاضِعَ خَطْمَهُ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ فَإِنْ ذَكَرَ اللَّهُ خَنَسَ وَإِنْ نَسِيَ اللَّهَ التَّقَمَّ قَلْبُهُ ، فذاك الوسواس الخَنَّاسُ ^(٢) .

٤٩١- ما صيد صيد ولا عضدت عضاة ولا قطعت وشيعة إلا بقلة التسبيح .

٤٩٢- تفسير الباقيات الصالحات .

٤٩٣- الاجتماع من أجل الدعاء .

٤٩٤- فضل الجلوس للذكر بعد صلاة الصبح إلى شروق الشمس .

٤٩٥- دعوة ذي النون ما دعا بها أحد إلا استجيب له .

(١) والمحفوظ عن معاذ موقوفاً نحوه .

(٢) والمحفوظ عن ابن عباس موقوفاً نحوه .

- ٤٩٦- سلوا الله بيطون أكفكم ولا تسألوه بظهورها .
- ٤٩٧- مسح الوجه بعد الدعاء .
- ٤٩٨- نهى الإمام عن اختصاص نفسه بالدعاء دون المصلين .
- ٤٩٩- كان النبي ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه .
- ٥٠٠- طلب النبي ﷺ من عمر الدعاء له^(١) .
- ٥٠١- طلب عُوَادِ المريض من المريض أن يدعو لهم^(٢) .
- ٥٠٢- إن الله يستحي إذا مد العبد إليه يديه أن يردهما صفراً .
- ٥٠٣- تعيين فضل معين لمن استغفر للمؤمنين والمؤمنات^(٣) .
- ٥٠٤- استجابة الدعاء في رجب .
- ٥٠٥- استجابة الدعاء عند الزوال يوم الأربعاء .
- ٥٠٦- أذكار رؤية الهلال .
- ٥٠٧- إذا ثارت ريح استقبلها وجثا على ركبتيه ، ثم قال: اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً ، اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً .
- ٥٠٨- استجابة الدعاء وقت المطر .
- ٥٠٩- استجابة الدعاء عند السفر .
- ٥١٠- استجابة الدعاء بعد الحيعلتين في الأذان .
- ٥١١- استجابة الدعاء عند فراغ الإمام من قراءة الفاتحة وقبل التأمين .
- ٥١٢- استجابة الدعاء دبر الصلوات المكتوبة .

(١) بل كره بعض أهل العلم أن يطلب أحدٌ من أحدٍ أن يدعو له ، وقالوا : بشئ صاحب الذي لا يدعوا لك إلا إذا ذكّرته بالدعاء لك.

(٢) والصواب أنه موقوف على سلمان الفارسي أخذاً عن التوراة .

(٣) كحديث : من استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتب الله له بكل مؤمن ومؤمنة حسنة .

٥١٣- أذكار لبس الثوب وخلعه لغسل أو نوم أو استجداد .

٥١٤- دعاء السوق .

٥١٥- قراءة سور قبل النوم سوى المعوذات .

٥١٦- رفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ .

٥١٧- من صلى على النبي ﷺ عشراً أدركته الشفاعة .

٥١٨- الصلاة على النبي ﷺ في أذكار الصباح والمساء .

٥١٩- قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .

بعد صلاتي الفجر والمغرب - عشر مرات^(١) .-

٥٢٠- الحث على الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة^(٢) .

٥٢١- إذا رأيتم الحريق فكبروا.

٥٢٢- من قال حين يصبح: إن ربي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ،

ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، أشهد أن الله على كل شيء قدير ، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً ، أعوذ بالذي يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه من شر كل دابة ربي آخذ بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم ، لم ير يومئذ في نفسه ولا أهله ولا ماله شيئاً يكرهه .

(١) والصواب أنها تقال عشراً دون تقييدها بدبر صلاة ، كما في حديث : أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه

مرفوعاً : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، عشر مرار ، كان كمن أعتق أربع رقاب من ولد إسماعيل . أخرجه أحمد ومسلم والنسائي .

(٢) وتقدم هذا في باب النبوة والأنبياء .

٥٢٣- ما قال عبد سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، وتبارك الله ، إلا قيّض الله عز وجل عليهنّ ملكاً يُضجعهن تحت جناحيه ، ويصعد بهن إلى السماء ، لا يمرّ على جمع من الملائكة إلا استغفروا لقائلهن ، حتى يُحيي بهنّ وجه الرحمن عز وجل .

٥٢٤- من قرأ مائة آية في ليلة لم يكتب من الغافلين ، ومن قرأ بمائتي آية كتب من القانتين ، ومن قرأ بألف إلى خمسمائة آية أصبح له قنطار من الأجر ، القنطار منه مثل التل العظيم^(١) .

الأدب

٥٢٥- كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه .

٥٢٦- كان رسول الله ﷺ إذا أتاه الأمر مما يعجبه قال : الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وإذا الأمر أتاه مما يكرهه قال : الحمد لله على كل حال .

٥٢٧- خير الأمور أوسطها .

٥٢٨- استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان .

٥٢٩- حبك الشيء يعمي ويصم .

٥٣٠- أحب حبيبك هوناً ما ، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما ، وأبغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما^(٢) .

٥٣١- زر غيباً تزدد حباً .

٥٣٢- النهي عن التكنّي بأبي عيسى .

٥٣٣- فضل اسم الحارث أو ذمه .

٥٣٤- أحاديث يا حميراء .

٥٣٥- اللعب بالشطرنج - إباحة وتحريم - لا مرفوعاً ولا موقوفاً .

(١) وإنما هو موقوف على أبي أمامة ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وتميم الداري رضي الله عنهم .

(٢) وإنما هو موقوف على علي رضي الله عنه .

- ٥٣٦- تحريم المعازف . سوى حديث : « يستحلون الحرَّ والحريرَ والمعازف » .
- ٥٣٧- لفظ الغناء .
- ٥٣٨- لعن الله المغني والمغنى له .
- ٥٣٩- الشعر كلام : حسنه حسن ، وقبيحه قبيح .
- ٥٤٠- كفارة المجلس .
- ٥٤١- المجالس ثلاثة : سالم وغانم وشاجب .
- ٥٤٢- إذا حَدَّثَ الرجل الحديث ثم التفت فهي أمانة .
- ٥٤٣- النهي عن بيتوته الرجل لوحده .
- ٥٤٤- النهي عن النوم على البطن .
- ٥٤٥- لا تتبع النظرة النظرة ، فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة .
- ٥٤٦- قيلوا فإن الشياطين لا تقيل .
- ٥٤٧- دفن الأظفار عند التقريظ ، والشعر عند الحلق .
- ٥٤٨- إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه .
- ٥٤٩- إن المؤمن ليدرك بحسن الخلق درجة القائم الصائم .
- ٥٥٠- أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم .
- ٥٥١- صنائع المعروف تقي مصارع السوء .
- ٥٥٢- أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة .
- ٥٥٣- التحذير من التبرم من حوائج الناس .
- ٥٥٤- إن كنتم تحبون أن يحبكم الله ورسوله فحافظوا على ثلاث خصال : صدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وحسن الجوار .

- ٥٥٥- بابان معجّان عقوبتهما في الدنيا : البغي والعقوق^(١) .
- ٥٥٦- لا تنزل الملائكة على قوم فيهم قاطع رحم .
- ٥٥٧- الغراب الأعصم .
- ٥٥٨- ليس لفاسق غيبة .
- ٥٥٩- قول النبي لرجل: تخلل، قال : مم أتخلل؟ قال أكلت لحم أخيك آنفاً .
- ٥٦٠- لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر .
- ٥٦١- كل هو باطل ، ليس من اللهو محمود إلا ثلاثة : تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ونبله ، فإنهن من الحق .
- ٥٦٢- الرجل أحق بصدر دابته .
- ٥٦٣- حسان الوجوه .
- ٥٦٤- من أهديت له هدية وعنده جماعة فهم شركاء .
- ٥٦٥- إذا دخلت على أخيك المسلم ، فكُل من طعامه ، ولا تسأل ، واشرب من شرابه ولا تسأل .
- ٥٦٦- التحذير من أبناء الملوك لما لهم من شهوة كشهوة العذارى .
- ٥٦٧- عدم دخول النبي ﷺ بيتاً فيه مخنث .
- ٥٦٨- بروا آباءكم يبركم أبناءكم ، وعفوا تعف نساؤكم ، ومن تُنصّل إليه ولم يقبل لم يرد علي الحوض يوم القيامة .
- ٥٦٩- أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك .
- ٥٧٠- من صنع إليه معروف فقال لفاعله : جزاك الله خيراً ؛ فقد أبلغ في الثناء .
- ٥٧١- أنت ومالك لأبيك .
- ٥٧٢- رضى الله من رضى الوالدين ، وسخط الله من سخط الوالدين .
- ٥٧٣- ما من آدمي إلا وفي رأسه حكمة وهي بيد ملك ، فإن تواضع رفعه ، وإن تكبر وضعه^(٢) .

(١) والصحيح بلفظ : البغي وقطيعة الرحم .

(٢) وإنما ثبت من قول كعب .

٥٧٤- خير شبابكم من تشبه بكهولكم ، وشر كهولكم من تشبه بشبابكم .

٥٧٥- عند الله خزائن للخير والشر ، مفاتيحها الرجال .

٥٧٦- من بدا جفا ، ومن تبع الصيد غفل ، ومن أتى السلطان افتتن ، وما ازداد أحد من

السلطان قربا إلا ازداد من الله بعداً .

٥٧٧- التؤدة في كل شيء حسن ، إلا في عمل الآخرة^(١) .

اللباس والزينة

٥٧٨- فضل العمام .

٥٧٩- النهي عن لبس الأحمر للرجال .

٥٨٠- الإسبال في السراويل .

٥٨١- العورة ما بين السرة والركبة .

٥٨٢- الفخذ عورة .

٥٨٣- النهي عن التختم بالفضة ، والزبرجد ، والزمرد .

٥٨٤- فضل التَّخْتُم بحجر العقيق^(٢) .

٥٨٥- الأخذ من اللحية .

٥٨٦- نهى عن الرجل إلا غباً .

الأطعمة والأشربة

٥٨٧- أحب الطعام إلى الله (خير الطعام) ما تكاثرت عليه الأيدي .

٥٨٨- مدح أو ذم : الأرز ، والخبز ، واللحم ، والبيض ، والجبن ، والهريسة ، والحمص ،

والعدس ، والبقلاء ، والبادنجان ، والبقلة ، والهندباء ، والكرفس ، والجزر ، والحلبة ، والجوز ،

(١) وإنما ثبت وقفه على عمر رضي الله عنه .

(٢) ولكن التختم بالعقيق مباح .

والحلوى ، والزبيب ، والرمان ، والعنب ، والتين ، والبطيخ ، والسفرجل ، والسكر ، والملح ،
والتمر على الريق للنفساء .

٥٨٩- ماء زمزم لما شرب له .

٥٩٠- النهي عن أكل الطين .

٥٩١- فضل الشراب الحلو البارد .

٥٩٢- الحث على أكل الزيت والادّهان به .

٥٩٣- النهي عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر^(١) .

٥٩٤- ترك الأكل والشرب من المباحات .

٥٩٥- الأكل في السوق .

٥٩٦- النهي عن الشرب من ثلمة القدح .

٥٩٧- قطع الخبز بالسكين نهياً وإباحة .

٥٩٨- ذكاة الجنين ذكاة أمه .

٥٩٩- كف عنا جشاءك ، فإن أطولهم شعباً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة .

٦٠٠- خير تمركم البرني يذهب الداء ولا داء فيه .

الْهَدْيُ وَالْأَضَاحِي وَالْعَقِيقَةُ

٦٠١- فضل الأضحية .

٦٠٢- تعيين يوم في ذبح العقيقة .

٦٠٣- ذم لحوم البقر^(٢) .

الرُّؤْيُ وَالْمَنَامَاتُ

(١) والنهي عن مخالطة أصحاب المعاصي حال ملابتهم للمعاصي ثابت بمقتضى أصول الشريعة .

(٢) وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه ضحى بالبقر .

٦٠٤- النهي عن قصّ الرؤيا على النساء .

٦٠٥- معنى قوله تعالى : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ، هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ أَوْ تُرَى لَهُ .

الْفَرَائِضُ

٦٠٦- الخال وارث من لا وارث له^(١) .

الْفَضَائِلُ

فَضَائِلُ الْأَوْقَاتِ

٦٠٧- فضل شهر ذي الحجة ، وصفر ، ورجب ، وليلة النصف من شعبان .

٦٠٨- تعيين تاريخ ليلة الإسراء .

٦٠٩- الاغتسال يوم عاشوراء ، والكحل ، والخضاب ، وفضل التوسعة على العيال ليلة عاشوراء .

٦١٠- كراهية السفر أو الخياطة أو الحياكة أو الغزل أو النكاح في يوم معين من الأسبوع .

فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ فَمَنْ دُونَهُمْ

٦١١- أصحابي كالنجوم .

٦١٢- لو كان بعدي نبي لكان عمر .

٦١٣- فضائل علي ، كلها ضعيفة ، إلا حديث : « يا علي أنت مني بمنزلة موسى من

هارون » ، وحديث : « لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » . وحديث : « ومن كنت مولاه فعلي مولاه »^(٢) .

٦١٤- مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح ، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق .

٦١٥- لكل بني أم عَصْبَةٌ ينتمون إليه إلا ولد فاطمة فأنا وليهما وأنا عصبتهما .

(١) وإنما الثابت عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً .

(٢) وفي بعض طرقه زيادة : اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ، وهي باطلة لا تصح بحال .

- ٦١٦- دخول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الجنة حبواً .
- ٦١٧- سلمان من أهل البيت .
- ٦١٨- السجل كاتب النبي ﷺ .
- ٦١٩- سجود خزيمة بن ثابت على جبهة النبي ﷺ .
- ٦٢٠- جلد أبي بكر .
- ٦٢١- أبو ذر يمشي وحده ويموت وحده ويبيع وحده .
- ٦٢٢- أن النبي ﷺ: مسح على رأس حنظلة بن حذيم ، وقال بارك الله فيك ، فكان حنظلة يؤتى بالإنسان الوارم فيضع يده على رأسه فيذهب الورم .
- ٦٢٣- شرب عبد الله بن الزبير دم النبي ﷺ ، وقول النبي ﷺ لعبد الله : ويل للناس منك وويل لك من الناس .
- ٦٢٤- خير التابعين أويس .
- ٦٢٥- إسلام أبي طالب .
- ٦٢٦- ذم بني أمية ، ومعاوية ، وعمر بن العاص ، وأبي موسى الأشعري ، والوليد^(١) ، ومروان بن الحكم .
- ٦٢٧- الخلافة في ولد العباس ، وتحريمهم على النار .
- ٦٢٨- ذكر أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، ذماً أو مدحاً .
- فَضَائِلُ الْبَلَدَانِ**
- ٦٢٩- تسمية المدينة بالمنورة ، والمسكينة ، والجابرة ، والمجبورة ، وجبار ، ومحبورة ، ويندد ، والدار ، والإيمان .
- ٦٣٠- أول من يُشفع له يوم القيامة : أهل مكة وأهل المدينة والطائف .
- ٦٣١- تخير - أو تفضيل - المدينة على مكة .

(١) ابن عبد الملك ، أو ابن يزيد .

٦٣٢- فضائل صخرة بيت المقدس ، وعسقلان ، وقزوين ، وخراسان ، ومرو ، والأندلس ، وبغداد ، والبصرة ، والكوفة ، وكربلاء ، ومصر ، والإسكندرية ، ونصيبين ، وأنطاكية .

٦٣٣- فضل الشام ، إلا حديث : « إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم » . وحديث عبد الله بن حوالة .

٦٣٤- وصف مدينة ما بأنها من مدن الجنة ، أو مدن النار .

٦٣٥- أن النبي ﷺ نظر قبل العراق فقال: اللهم أقبل بقلوبهم .

فَضَائِلُ أَجْنَاسِ النَّاسِ

٦٣٦- التصريح بفضل العرب .

٦٣٧- ذمُّ أو مدح : الزَّنج ، والسودان ، والحَبَش ، والبربر ، والتُّرك .

٦٣٨- ذم الخَصِيَّان^(١) ، والأولاد .

٦٣٩- ذم المماليك .

الحيوانات .

٦٤٠- وفد الذئب إلى النبي ﷺ .

٦٤١- سب البرغوث ، ودم الحمام ، ودم السمك .

٦٤٢- الغنم بركة ، والإبل عز لأهلها .

فَضَائِلُ مُتَفَرِّقَةٍ

٦٤٣- فضل الورد ، والنرجس ، والمرزنجوش ، والبنفسج ، والبان ، والحناء .

٦٤٤- ذم الصنائع المباحة : كالصاغة ، والتجار ، والأساكفة ، والصباغين .

٦٤٥- فضل العقل .

الْخِلَافَةُ وَالْإِمَارَةُ وَالْقَضَاءُ

(١) جمع خَصِيٍّ .

- ٦٤٦- إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما .
- ٦٤٧- من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله ، ومن أكرم سلطان الله في الأرض أكرمه الله عز وجل .
- ٦٤٨- خذوا العطايا ما دام عطاء ، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه .
- ٦٤٩- إن الله مع القاضي ما لم يتعمد حيفاً ، ويوفقه للحق ما لم يرد غيره .
- ٦٥٠- هدايا العمال غُلُول .

الْقَصَصُ وَالسِّيَرَةُ

- ٦٥١- عِطَاسُ آدَمَ يَوْمَ خَلْقِهِ ، وَتَشْمِيتُ الْمَلَائِكَةِ لَهُ .
- ٦٥٢- تَعْيِينُ الذَّبِيحِ بِإِسْمَاعِيلَ أَوْ إِسْحَاقَ ^(١) .
- ٦٥٣- قِصَّةُ : هَارُوتَ وَمَآرُوتَ .
- ٦٥٤- قصة الراهب بحيرا .
- ٦٥٥- تحديد عمر خديجة رضي الله عنها عند زواج النبي ﷺ منها .
- ٦٥٦- صبر آل ياسر فإن موعدكم الجنة .
- ٦٥٧- نوم علي رضي الله عنه على فراش النبي ﷺ ليلة الهجرة .
- ٦٥٨- عنكبوت الغار و الحمايتين .
- ٦٥٩- ثعبان الغار ليلة الهجرة .
- ٦٦٠- أنشودة طلع البدر علينا .
- ٦٦١- المؤاخاة بين الملائكة على غرار مؤاخاة الصحابة في الهجرة .
- ٦٦٢- مؤاخاة المهاجرين بعضهم مع بعض ، والأنصار بعضهم مع بعض . وإنما الثابت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار .
- ٦٦٣- مؤاخاة النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه في الهجرة .

(١) وفيه خلاف بين أهل العلم ، والأكثر على أنه إسماعيل عليه السلام ، والأمر فيه يسير .

٦٦٤- أَكُلْ هَند بنت عتبة من كبد حمزة .

٦٦٥- جُبْنُ حسان بن ثابت رضي الله عنه .

٦٦٦- طلاق حفصة .

٦٦٧- إسقاط عائشة جنينها .

٦٦٨- اذهبوا فأنتم الطلقاء .

الْفِتْنُ وَالْمَلَا حِم

٦٦٩- أيام الصبر .

٦٧٠- السفيناني .

٦٧١- الرايات السود .

٦٧٢- أن علياً قال للزبير : هل سمعت رسول الله ﷺ في سقيفة بني فلان يقول : لتقاتلنه وأنت ظالم .

٦٧٣- قول علي رضي الله عنه - عهد إلى النبي ﷺ أن أقاتل الناكثين ، والقاسطين ، المارقين .

٦٧٤- قول النبي ﷺ لعلي : أشقى الناس أحيمر ثمود عاقر الناقة ، والذي يضربك على هذه فتبتل منها هذه وأخذ بلحيته .

٦٧٥- أيتكن صاحبة الجمل الأدب ، تنبح عليها كلاب الحوآب .

٦٧٦- إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقتلوه .

٦٧٧- إن أول من يبدل سنتي لَرَجُلٌ من بني أمية .

٦٧٨- إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين ، كان دين الله دغلاً ، ومال الله دولاً ، وعباد الله خولاً .

٦٧٩- تعيين ظهور الآيات في شهر معين أو يوم معين^(١) .

٦٨٠- ذم المولودين بعد المائة .

٦٨١- وصف ما يكون بعد سنة الثلاثين ومائة ، والستين ومائة .

٦٨٢- ظهور الآيات بعد المائتين .

(١) كحديث : تكون في رمضان هَذَّةٌ ، وفي شوال هَمْهَمَةٌ .

٦٨٣- إن بين يدي الساعة سنين خداعة ، يتهم فيها الأمين ، ويؤتمن فيها الخائن ، ويصدق فيها الكاذب ، ويكذب فيها الصادق ، ويتكلم فيها الرويضة ، قيل يا رسول الله : وما الرويضة ، قال : « السفية ينطق في أمر العامة » .

- ٦٨٤- يأتي على الناس زمان القابض على دينه كالقابض على الجمر .
٦٨٥- دعوا الحبشة ما ودَّعوكم ، واتركوا الترك ما تركوكم .
٦٨٦- إن الترك تجلي العرب ، حتى يلجئوا بمنابت الشيخ والقيصوم .

الْآخِرَةُ

- ٦٨٧- دعوة الناس يوم القيامة بأسماء أمهاتهم .
٦٨٨- لكل نبي حوض .
٦٨٩- حوض صالح ضرع ناقته .
٦٩٠- وصف عمل أو شيء بأنه مفتاح الجنة .
٦٩١- تسمية خازن الجنة برضوان .
٦٩٢- أنا زعيم بيت في رَبَضِ الجنة لمن ترك المراء وإن كان محققاً ، وبيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً ، وبيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه .
٦٩٣- أهل الجنة لا يمتنون من الجماع لا نفياً ولا إثباتاً .
٦٩٤- تزويج النبي ﷺ في الجنة لمريم ، وآسية امرأة فرعون ، وكلثم أخت موسى عليه السلام .
٦٩٥- إن الرجل ليكون له المنزلة عند الله فما يبلغها بعمل فلا يزال الله يبتليه بما يكره حتى يبلغه إياها .
٦٩٦- أطفال المشركين خدم أهل الجنة .
٦٩٧- لا يدخل الجنة ولد زنى .
٦٩٨- هل يمس أهل الجنة أزواجهم ؟ قال : نعم ، بذكر لا يمل ، وفرج لا يحفى ، وشهوة لا تنقطع ، دَحْمًا دَحْمًا .

- ٦٩٩- ثيابنا في الجنة ، ننسجها بأيدينا ؟ فضحك أصحاب النبي ﷺ ، فقال الأعرابي : لم تضحكون ؟ من جاهل يسأل عالماً ؟ فقال رسول الله ﷺ : صدقت يا أعرابي ، ولكنها ثمرات .
- ٧٠٠- إن الحور العين ليتغنين في الجنة ، يقلن : نحن خيرات حسان خبئنا لأزواج كرام .
- ٧٠١- بقاء مواضع في النار ، فينشئ الله لها خلقاً ليملئها بهم .
- ٧٠٢- كراهية الكلام بالفارسية ، وأنها لغة أهل النار^(١) .
- ٧٠٣- جُبُّ الحَزَنِ .
- ٧٠٤- إن أهل النار ليبكون ، حتى لو أجريت السفن في دموعهم لجرت ، وإنهم ليبكون الدم .

مُتَفَرِّقَات

- ٧٠٥- من آذى ذمياً فقد آذاني .
- ٧٠٦- حكمي على الواحد حكمي على الجماعة .
- ٧٠٧- لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ^(٢) .
- ٧٠٨- الأحاديث المسلسلات إلا حديث المسلسل بالأولية .
- ٧٠٩- تحديد الجوار .
- ٧١٠- الخَرَجَ بالضَّمانِ .
- ٧١١- قطع السدر .
- ٧١٢- رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المعتوه حتى يبرأ^(٣) .
- ٧١٣- طنين الأذن .



(١) والذي عليه أهل العلم أن الكلام بالأعجمية لغير حاجة من علامات النفاق .

(٢) ومعناه صحيح ، وعليه دلت عموميات الشريعة .

(٣) وصح موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه .

المبحث الخامس المتقدمون والمتأخرون

هذه المسألة كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة واشتد الخلاف فيها .
ولتعلّموا عافاكم الله ؛ أن معرفة منهج المتقدمين وتمييزه عن منهج المتأخرين أمر لا بُدَّ منه ،
لضبط أصول هذا العلم الشريف ، وتحرير مقاصده .

فإن أهل الحديث ليسوا على منهج واحد ، بل الأئمة المتقدمون أنفسهم ، على خلاف بينهم
في بعض المسائل - وإن كانوا بالجملة متفقين - وقد تبع بعض المتأخرين بعض المتقدمين ، وأما من
حيث الجملة فالمتقدمون على خلاف المتأخرين .

وقد هجن جمع منهم الشيخ محمد سليمان الأشقر ، والشيخ الألباني ، والشيخ أحمد معبد على
القائلين بالتفريق بين المتقدمين والمتأخرين ، وعَلَّطُوا عليهم .

قال عمر سليمان الأشقر في تقديمه لإحدى الرسائل : والمؤلف يغمز برفق بكلامه هذا في
النهج الذي ينادي به بعض الذين اتجهوا إلى دراسة الأسانيد والحكم عليها ممن لم ترسخ أقدامهم بعد
في هذا المضمار بالرجوع في الحكم على الرجال إلى البدايات الأولى ، ليجتهدوا في ذلك اجتهاد الإمام
أحمد وابن معين والبخاري وغيرهم من أئمة هذا الشأن ، فيكون حالهم حال التي نقضت غزلها من
بعد قوة أنكاثا ، غفر الله لنا ولهم وهدانا وإياهم سواء السبيل . «منهج دراسة الأسانيد» لوليد بن حسن
العاني (ص ٦) .

وقال الشيخ الألباني : هذا يدخل في عموم قوله ﷺ : «كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار»^(١) ، وأنهم يُجَرَّبون السنة ، وماذا يستفيدون من هذا التقسيم ؟ . من شريط رقم (٨٤٢) باختصار .
تسجيلات التقوى .

وتابعه طلابه على هذا ، كعادتهم في عدم مخالفته ، وزعموا : أن علماء الحديث أمثال ابن الصلاح وابن حجر لم يأتوا بمصطلحات حديثة من عندياتهم ، بل جمعوا ورتبوا ما تركه الأقدمون .
ومن ثم تساءلوا ما الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين ؟ .
ونحن بحول الله نجيب على هذا كله بدليل وبرهان لا يدع للمعترض مقالاً إن شاء الله .
فنقول : الحق أحق أن يتبع .

فلا ريب أن كتب المتأخرين نفسها مشحونة بالتفريق بين المتقدمين والمتأخرين تصريحاً ،
فضلاً عن التلميح .

وقد ذكر هذا التفريق الذهبي ، وابن كثير ، وابن رجب ، وابن حجر ، والبقاعي ،
والسخاوي ، والسيوطي ، والمعلمي اليمني ، والوادعي ، وغيرهم .
قال الذهبي : صنف - يعني : الإسماعيلي - مسند عمر رضي الله عنه ، طالعت وعلقت منه
وابتهرت بحفظ هذا الإمام ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين . «تذكرة
الحفاظ» (ص / ٨٤٩) .

وقال ابن رجب : فكيف بزماننا هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها ، ولم يبق
منها إلا ما كان منها مدوناً في الكتب لتشاغل أهل الزمان بمدرسة الآراء المتأخرة وحفظها . «شرح
العلل» (١ / ٢٥) .

(١) قلت : زيادة «كل ضلالة في النار» شاذة لا يصح فيها شيء .

وقال ابن حجر : وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين ، وشدة فحصهم ، وقوة بحثهم ، وصحة نظرهم ، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك ، والتسليم لهم فيه . «النكت» (٢/٧٢٦) .

وقال السخاوي : ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً ، وللنظر فيه مجال ، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم ، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة ، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ، ولم يجيء بعدهم مساوٍ لهم ولا مقارب ، أفاده العلائي ، وقال : فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً ، لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير ، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح . «فتح المغيث» (١/٢٣٧) .

وقال عبد الرحمن المعلمي : إنني عندما أقرن نظري بنظر المتأخرين أجدي أرى كثيراً منهم متساهلين . من المقدمة لكتاب «الفوائد المجموعة» ص ٨ .

وقال أيضاً : وتحسين المتأخرين فيه نظر . «الأنوار الكاشفة» ص ٢٩ .
قلت : بل وفي مصنفات منكري التفريق بين المتقدمين والمتأخرين ما يُردُّ به عليهم ، فكم استخدموا مصطلح المتقدمين والمتأخرين ، ومن ثم هم يتحجرونه على مخالفيهم ! .
قال الألباني نفسه : وهو ضعيف^(١) لسوء حفظه ، بذلك وصفه غير واحد من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين . «السلسلة الصحيحة» (ح/٣٠٤٤) .

وقال الألباني : فإن حميداً هذا^(٢) قد وثقه جمهور الأئمة المتقدمين ، ومنهم البخاري ، ولم يضعفه أحد منهم إلا أحمد في رواية . «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٤١٢) .

(١) يعني : مؤمل بن إسماعيل .

(٢) هو ابن قيس الأعرج المكي القاري .

وقال الألباني : فأول علة تبدو للناظر لأول وهلة في هذا السند هو عنعنة ابن جريج ، فإنه كان يدلّس بشهادة غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين . « السلسلة الضعيفة والموضوعة » (٦٠ / ٣) .

وقال الألباني : وهو شديد الضعف^(١) كما يشهد بذلك أقوال الحفاظ ؛ المتقدمين منهم والمتأخرين . « السلسلة الضعيفة والموضوعة » (٦٢٤ / ٣) .

ومثل هذا كثير في كتب الشيخ الألباني رحمه الله .

فلا شك أن من فرق بين الفريقين فله في هذا التفريق سلف ، فكيف ينكر ؟ .

بل كيف ينكر عبداً أمراً وهو مكثّر من الوقوع فيه ؟ ! .

وقد تدبرت الافتراق بين المنهجين ملياً فرأيت أنه يدور على تسعة مباحث :

وسياأتي بيان هذه النقاط والتمثيل لها من غير توسع ممل ولا اختصار مخل ، إن شاء الله .

وبالجملة : فالمقارن بين المتقدمين والمتأخرين يجد فرقاً كبيراً بينهم في المصطلحات ، والمتمعن

في القواعد والضوابط يلمس بوناً شاسعاً في التطبيق بين الفريقين ، والناظر في الأحكام على

الأحاديث يجد اختلافاً كثيراً ، وهذا أظهر ما يرد به على من نفى الاختلاف بين المتقدمين

والمتأخرين ، ولا ينكر هذا كله إلا عمّا حك معاند متعصب كسول .

أُصُولُ الْاِفْتِرَاقِ بَيْنَ الْمَنْهَجَيْنِ

١ - الْغَلَطُ بِضَبْطِ الْمَصْطَلَحَاتِ :

قد يقال : إن المتأخرين لم يأتوا بمصطلحات حديثة من عندهم ، بل جمعوا ورتبوا ما تركه

الأقدمون ، كما تقدم .

(١) يعني : عبد العزيز بن أبي ثابت .

ونحن نقول : الحق أن المتأخرين أخطئوا في كثير مما فهموه منهم ، ومن ثم قرروه عنهم ، والمتقدمون مؤصلون لقواعد هذا العلم ، والمتأخرون مستنبطون لكلام المتقدمين ، وفرق بين من يؤصل وبين من يستنبط مراد من يؤصل .

قال ابن دقيق بعد أن ذكر تعريف المتأخرين للصحيح : وزاد أصحاب الحديث (أن لا يكون شاذاً ولا معللاً) . وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء ، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء . «الاقتراح» ص ١٥٢ .

والمنكر عند المتأخرين مخالفة الضعيف للثقة ، وهو عند المتقدمين على ستة معانٍ ، أظهرها تفرد الثقة غير المكثراً مطلقاً .

والمعضل عند المتأخرين ما سقط من إسناده راويان على التوالي ، وهو عند جمع من المتقدمين نوع من الموضوع .

والحسن عند المتأخرين بمعنى المقبول ، وهو عند المتقدمين في الغالب يعنون به الضعيف . والمرسل عند المتأخرين ما رواه التابعي عن النبي ﷺ من غير ذكر الواسطة ، وهو عند المتقدمين في الغالب مطلق الانقطاع .

والصدوق عند المتأخرين بمعنى حسن الحديث ، وهو عند المتقدمين في الغالب يعنون به الثقة . وبالجمل : ففرق بين من أخذ الأحكام والمصطلحات غضة طرية عمن أصلها ، وبين من أخذها عمن فهمها منهم ، وقد خلطها أو تأثر بمنهج أهل الكلام والفقهاء ممن ليس من أهل الحديث . فالأئمة المتقدمون لا يتكلمون في إطلاق المصطلحات ، بل يرسلونها ، وقد يريدون في المصطلح الذي أطلقوه جزئية منه لا كله .

٢- تَقْعِيدُ قَوَاعِدَ جَافَّةٍ عَرَبِيَّةٍ عَنِ الْقَرَائِنِ ، وَعَدَمَ اعْتِبَارِ الْعِلَلِ :

لا شك أن الضوابط والقواعد إنما وضعت لتقريب علم الحديث لطلابه ، وفق ما قرره أئمة الحديث المتقدمين سواء في المصطلحات ، أو الأحكام .

فلا تُجعل هذه القواعدُ والضوابطُ أصلاً يُعارضُ به الأئمة المتقدمون ، بحجة أن ما قرره المتقدمون يخالف ما تقرر في قواعد المصطلح .

وإنما الواجب عرض (قواعد المصطلح المحدثه) على عمل الأئمة المتقدمين ، لا عرض عملهم على (قواعد المصطلح المحدثه) .

فالتقدمون كانت أحكامهم تقوم على السبر والتتبع والاستقراء لحال الراوي والمروي ، مع الحفظ والفهم وكثرة المدارس والمذاكرة .

وأما المتأخرون فغلب على منهجهم الاعتماد على ما قَعَدوه من ضوابط ، لتجنب عناء الحفظ والاستقراء ، والنظر في أحوال الأسانيد والمتون ، فاعتمدوا على من سبقهم ممن قَعَدَ ضوابط المصطلح ثقة به ، من دون تحقق من كونه أصاب أو أخطأ ، حتى صار يكفي الطالب منهم ليتصدر في هذا الفن أن يقرأ كتاباً في (المصطلح) ويحفظ متناً مشهوراً .

وليس أدل على ما أقول من النظر في غالب مباحث الحديث كالتدليس ، والاختلاط ، وتحسين الأحاديث ، والشذوذ ، والنكارة ، وزيادة الثقة ، والتفرد ، وتعارض الوصل والإرسال ، والوقف والرفع ، وتعليل الأئمة للأحاديث التي ظاهرها الصحة ، ليتبين للنظر بوضوح الفرق بين المنهجين .

قال ابن رجب : وكذا الكلام في العلل والتواريخ قد دَوَّنه أئمة الحفاظ ، وقد هجر في هذا الزمان ودرس حفظه وفهمه ، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية ، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً . وقد كان السلف الصالح مع سعة حفظهم - وكثرة الحفظ في زمانهم - يأمرسون بالكتابة للحفظ ، فكيف بزماننا هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها ، ولم يبق منها إلا ما كان مدَّوناً في الكتب ، لتشغل أهل الزمان بمدراسة الآراء وحفظها) . اهـ . من «شرح العلل» (٢٥/١) .

مثال :

الناظر إلى مبحث التدليس ، يجد المتقدمين في الغالب يستعملون مصطلح التدليس بمعنى الإرسال ، وهو رواية الراوي عمن لم يسمع منه ، بل ولم يلقه أو يدركه .
وعند المتأخرين رواية الراوي عن راوٍ سمع منه بعض حديثه ، وروى عنه حديثاً لم يسمعه منه أصلاً .

فالزهري مثلاً ؛ لم يقل أحد من المتقدمين أنه مدلس ، وإجماع الأئمة منعقد على قبول روايته مطلقاً ، وهو ممن دارت عليه الأسانيد .

وإنما ذكروا أنه يرسل ، وما وصفه بالتدليس غير العلائي وتبعه ابن حجر ، فعدوه في الثالثة من مراتب المدلسين ، وهم الذين كثر تدليسهم فلم يقبل منهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع .
نعم له أحاديث دلّسها ، وهي معروفة محفوظة ، فمثلها إذا ثبت تدليسه فيها عن ضعيف رُدَّت .
ولهذا قال الذهبي : كان يدلّس في النادر .

فمثل الزهري ممن وصف بالتدليس عند المتأخرين ، لا يُنظر في روايته إلى (العننة أصلاً) .
بل يُنظر فيها إلى مطلق سماعه ممن فوقه ، فإن ثبت سماعه منه بالجملة فمتصل ، وإن لم يصرح بالسماع .
وعلى هذا تحمل مرويات الحسن البصري ، وابن أبي عروبة ، وقتادة ، وأبي إسحاق السَّيِّعِيّ ، وابن جريج ، والوليد بن مسلم^(١) .
فالأصل في روايات هؤلاء عمن رووا عنهم الاتصال وإن رويت بالعننة ، حتى يثبت أنهم لم يسمعوا منه أصلاً .

ولهذا فالنظر منصرف إلى كتب المراسيل ، في البحث عن أحوال مروياتهم ، لا إلى كتب التدليس .
هذا والعننة عند المتقدمين في الأصل من تصرف الرواة الذين هم دون الراوي الذي جاء
أداة العننة (عن) بعده ، وأما المتأخرون فلا تتجاوز كونها من صنيع الراوي نفسه .

(١) إلا في روايته عن الأوزاعي كما تقدم.

قال الحاكم : قرأت بخط محمد بن يحيى ، سألت أبا الوليد : أكان شعبة يفرق بين أخبرني وعن ؟ فقال : أدركت العلماء وهم لا يفرقون بينهما . اهـ . «شرح العلل» (١/ ٣٦٤) .

بل منهم من كان يتساهل في التحديث ، فلا بد للباحث من التمعن وعدم الأخذ بالظاهر .
فقد ذكر الإسماعيلي عن الشاميين والمصريين أنهم يتساهلون في التحديث . «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٥٤) .

وقال ابن رجب رحمه الله : وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد ، ويقول : هو خطأ - يعني : ذكر السماع - ثم ذكر لذلك أمثلة ، وقال : وحينئذ فينبغي التفتن لهذه الأمور ، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد . «شرح العلل» (١/ ٣٦٩) .

قلت : فانظر بعد هذا فقد ذكرت لك سبعة ممن وصفوا بكثرة التدليس عند المتأخرين كالعلائي وابن حجر وسبط ابن العجمي ، واعتمدتهم من بعدهم من غير تفتيش ولا تحرر - وهؤلاء السبعة ممن أكثروا من المرويات ، فهل مثل هؤلاء يرد حديثهم لمجرد وصف خاطئ وُصفوا به ، بناء على فهم سقيم ، وبناء على عنعنة وقعت ممن دونهم لا منهم .

وبالجملة : فالأئمة المتقدمون إذا قالوا : (فلان يدلس) فيريدون أحد أمرين :

إما أنه بمعنى الإرسال وهو الغالب ، أو أنه بمعنى ندرة التدليس ، وفق اصطلاح المتأخرين .

وكذلك في مسألة : تعارض الوصل والإرسال .

فالمتأخرون عادة إذا كان ظاهر الإسنادين المتصل والمرسل صحيحاً يرجحون المتصل ، ولا يعتبرون الإسناد المرسل علة يرد بها الإسناد المتصل .

أما المتقدمون ، فلا يحكمون على هذا بشيء مقدماً ، بل يدرسون الإسنادين ، وينظرون القرائن المحققة بهما ، فيرجحون ما دلت القرينة على ترجيحه ، وقد يصححون كلا الإسنادين ، لقرائن .

فمثلاً :

حديث يرويه بعض أصحاب الزهري عن الزهري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

ويرويه بعض أصحاب الزهري عن الزهري عن النبي ﷺ .

فالمتقدمون ينظرون ، إلى الرواة عن الزهري من حيث كثرتهم ، ومن حيث تقديمهم في الحفظ ، ومن حيث تقديمهم في ملازمة الزهري ، ومن حيث قربهم من الزهري . ثم يرجحون . وقد يَصِحُّحون كلا الإسنادين فيقولون : إن الزهري كان مرة ينشط فيرويه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ومرة يكون في حال مذاكرة أو فتيا ، فيرويه عن النبي ﷺ مباشرة لا يذكر أبا هريرة في السند . أما المتأخرون ، فلا يعتبرون هذا كله ، فإذا كان كلا المَخْتَلَفَيْنِ في الزهري ثقات ، قالوا : المتصل زيادة ثقة ، وهي مقبولة .

فلا يلتفتون إلى منزلة الرواة عن الزهري ، من هو الأحفظ ! من هو الأوثق ! من هو الأكثر ملازمة ! من هو بلدي الزهري ! . وغالبهم يعتبر المرسل صحيحاً كذلك ، لكنه لا يؤثر في المتصل . قال البقاعي : إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين ، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً آخر لم يحكه ، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه : وذلك أنهم لا يحكمون بحكم مطرد ، وإنما يدورون في ذلك مع القرائن . انظر «النكت الوفية بما في شرح الألفية» (ص ٩٩) .

ومن الأمثلة على صنيع المتأخرين في هذا :

حديث معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « أَنْ غِيلَانَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرَةُ نِسْوَةٍ » .

وهذا حديث معل بالإرسال .

فإن معمرأ حدَّث به في اليمن فأرسله ، ولما حدَّث به بالبصرة أخطأ فيه فوصله .

وحديث معمر باليمن أصح من حديثه بالبصرة .

وقد خالف الحفاظ من أصحاب الزهري معمرأ في هذا الحديث .

قال أحمد : ليس بصحيح والعمل عليه ، كان عبد الرزاق يقول : عن معمر عن الزهري مرسلأ .

وقال : أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم : المرسل أصح .

وقال البخاري : هذا الحديث غير محفوظ .

وقال مسلم : وَهَمَ فِيهِ مَعْمَرٌ . انظر «تلخيص الحبير» (٣/ ١٩٢) .

وصححه ابن القطان الفاسي ، وابن كثير ، والألباني . وكذلك في مسألة تعارض الوقف والرفع .
قال ابن رجب : وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك
والأحفظ - أيضاً ... اهـ . «شرح العلل» (٨٢/٢) .

وبالجملة : فمن أمعن النظر وجد أن هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في تقرير الضوابط
التي عليها مدار التصحيح والتضعيف ، فالمتقدمون يسرون على قواعد ، هذبت عند المتأخرين بناء
على فهمهم ، أو أغفلت ، وحل محلها قواعد جديدة .
وذلك أن المتأخرين من بعد الخطيب البغدادي ، جل معتمدتهم كتابه «الكفاية» .

والخطيب^(١) أول من اشتهر عنه أنه غيّر منهج المتقدمين ، فخلطه بأقوال غير أهل الحديث ،
من الفقهاء والأصوليين والمتكلمة ، ومعلوم أن هذه القواعد إنما تؤخذ عن المحدثين النقاد ، ولطالما
قلنا : إنما يؤخذ كل علم عن أهله .

قال ابن رجب : (ثم إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب «الكفاية» للناس مذاهب في اختلاف
الرواة في إرسال الحديث ووصله ، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ ، إنما هي مأخوذة من
كتب المتكلمين ، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً ، كما نصره المتكلمون وكثير من
الفقهاء ، وهذا يخالف تصرفه في كتاب «تميز المزيّد» . اهـ . «شرح العلل» (٨٢/٢) .

قلت : وهؤلاء ليسوا أهل هذا الشأن .

وقال ابن الجوزي : رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة ، يعول أكثرهم على
أحاديث لا تصح ، ويعرض عن الصحاح ، ويقلد بعضهم بعضاً فيما ينقل . «التحقيق في أحاديث
الخلافة» (٢٢/١) .

وبالجملة فهذا باب عريض يتسع الولوج فيه ، وإنما ذكرت نُتْقاً مما يتعلق به ، لئلا يطول المبحث .

٣- إغفال اعتبار التَّفَرُّد :

(١) ولعلّ أول من كان قدوة المتأخرين في منهجهم هو ابن جرير الطبري - رحمه الله - ، ومن أهل العلم من
يعدّه في الفقهاء لا يجعله في صعيد المحدثين .

قال ابن رجب : وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ، وإن لم يرو الثقات خلافة أنه لا يتابع عليه ، ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ، ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه .

وذكر أن هذه الأقوال كلها لا تعرف عن أئمة الحديث المتقدمين . انظر «شرح العلل» (٢٦/٢) .

كحديث : عبد الرحمن بن بُدَيْل بن ميسرة العقيلي قال : حدثني أبي عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : قال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ ، وَإِنَّ أَهْلَ الْقُرْآنِ ؛ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ » . أخرجه الطيالسي ، وأحمد ، والدارمي ، وابن ماجه ، والنسائي في «الكبرى» .

وعبد الرحمن بن بديل بن ميسرة لا بأس به ، وهو مقل ، ماله في كتب السنة غير ثلاثة أحاديث .

ومثله لا يحتمل تفرده ، لقلة حديثه ، ولكثرة الرواة عن أبيه ممن عرف بحمل الأخبار ، والاعتناء بها ، خصوصاً واحتمال خطأ عبد الرحمن وارد ، ولو كان عبد الرحمن بن بديل مكثراً وثقة لقلنا : إن مثله يمكن تفرده ، خصوصاً وهو من أهل بيت بديل بن ميسرة .

وتابع عبد الرحمن بن بديل ، الحسن بن أبي جعفر عن بديل به . أخرجه الدارمي .
والحسن بن أبي جعفر منكر الحديث .

قلت : فمن كان حاله مثل (الحسن بن أبي جعفر) لا يعتبر به .
وله طريق أخرى :

من رواية الخليل بن زكريا ، ثنا مجالد بن سعيد ، ثنا عامر الشَّعْبِي ، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه مرفوعاً . أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في « بغية الباحث » .

هذا إسناد منكر لا أصل له . الخليل بن زكريا ، ومجالد بن سعيد ضعيفان .

وحديث : صَمْرَةَ بن ربيعة ، عن الثوري ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي

ﷺ ، قال : « من ملك ذا رحم محرم فهو حر » .

تفرد به صَمْرَةُ بن ربيعة ، وهو ثقة ولم يتابع عليه . وقد استنكره أحمد والترمذي والنسائي .
وصححه ابن حزم ، وابن التركماني ، والألباني ، وشعيب الأرنؤوط .

٤ - اعْتِمَادُ زِيَادَةِ الثِّقَةِ مُطْلَقاً :

والمُتَأَخَّرُونَ على قبول زيادة الثقة مطلقاً ، وما أكثر قولهم : زادها فلان وهو ثقة ، وزيادة الثقة مقبولة .
قال النووي : الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققوا المحدثين أنه
إذا روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً ، أو موصولاً ومرسلاً ، حكم بالرفع والوصل ؛ لأنه زيادة ثقة ،
وسواء كان الرفع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد .

فانظر كيف اعتمد قول الفقهاء والأصوليين ومن ساهم (محققوا المحدثين) - زعم - ولم يقيم
وزناً للأئمة المتقدمين الذين هم أهل التحقيق في هذا الفن على الحقيقة .

قال الدارقطني : وأخرج مسلم حديث قتادة ، عن سالم ، عن مَعْدَانَ ، عن عمر موقوفاً في
الثوم والبصل من حديث شعبة وهشام .
وقد خالف قتادة في إسناده ثلاثة .

فرووه : عن سالم بن أبي الجعد ، عن عمر ، مرسلاً .

إلى أن قال : وقتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا ، فإنه يدلّس ، ولم يذكر فيه سماعه
من سالم ، فاشتبه أن يكون بلغه فرواه عنه . «الإلزامات والتتبع» للدارقطني (١/ ٣٧٠) .

٥ - التَّوَسُّعُ فِي قَبُولِ الْأَحَادِيثِ بِالْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ :

وعند المتقدمين قد تكون كثرة الطرق لا تفيد الحديث شيئاً ، وقد رأيت المتأخرين كأن
واحداهم لا يصدق أن يكون للحديث سندان أو أكثر حتى يَصَحِّحْهُ ، وانظر كتبهم تجد من هذا الكثير .
فكم من حديث تعددت طرقه تبين بعد التحقق أنها مناكير ، أو معلولة ، وأنه ليس لهذا
الحديث سوى إسناد واحد لا يُعْرَفُ غيره ، ترجع إليه كل أسانيده التي بدت متعددة .

كحديث: عطية العوفي ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قول الله عز وجل : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾ فذلك يومئذ يوم عسير ﴿ قال : قال رسول الله - ﷺ - : كيف أنعم وصاحب القرن قد التّم القرن ، وحنى جبهته حتى يؤمر فينفتح ؟ ! فقال أصحاب محمد - ﷺ - : يا رسول الله فكيف نقول ؟ قال : قولوا : حسبنا الله ونعم الوكيل ، على الله توكلنا " .

قال البوصيري : رواه أحمد بن حنبل في « مسنده » والطبراني من هذا الوجه .
وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ، رواه ابن حبان في « صحيحه » والترمذي في « الجامع » . انظر « تحف الخيرة » (٩٨ / ٦) .

قلت : وشاهده الذي أشار إليه ، هو من نفس الطريق ، عن عطية عن أبي سعيد به ، أخرجه الترمذي .
فكيف يعد شاهداً ! .

والحديث مروي من طرق عن أبي هريرة . أخرجه : إسحاق ، وأبو الشيخ .
وعن عطية عن زيد بن أرقم . أخرجه : أحمد والطبراني وابن عدي .
وعند التدبر فمردها إلى الطريق الأولى ، لذا قال أبو نعيم الأصبهاني : ومشهوره ما رواه أبو نعيم وغيره عن الثوري عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الخدري . « حلية الأولياء » .
وحديث : محمد بن أبي حميد عن ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً : الحجاج والعمار وفد الله ... الحديث . أخرجه البزار .

ابن أبي حميد : منكر الحديث ليس حديثه بشيء .
وقد اختلف في روايته : فرواه من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .
وتابعه على الوجه الأول طلحة بن عمرو . انظر البيهقي في « الشعب » .
وطلحة متروك .

وحسنه الألباني بشاهد من طريق عمران بن عُيَيْنَةَ عن عطاء بن السائب عن مجاهد عن ابن عمر به . انظر « السلسلة الصحيحة » (ح / ١٨٢٠) .

والحق أن شاهد ابن عمر منكر السند .

فإن عطاء اختلط ، وعمران صاحب مناكير ، ولم يذكر أصلاً في الرواة عن عطاء قبل الاختلاط .

وقد تابعه حماد بن سلمة عن عطاء به . « أفراد الدارقطني » .

لكن سماع حماد بن سلمة عن عطاء قبل وبعد الاختلاط ، ولم يتميز السماعان .

وحامد إذا روى عن غير ثابت البناي وحميد الطويل ومحمد بن زياد وعمار بن أبي عمار يغلط .
وقد خولف في هذه الرواية .

فرواه عُثْدَر عن شعبة عن منصور عن مجاهد عن عبد الله بن صَمْرَةَ السلولي عن كعب قال :
الحاج والمعتمر والمجاهد في سبيل الله وفد الله ، سألوا فأعطوا ، ودعوا فأجيبوا . أخرجه ابن أبي شيبة .
منصور بن المعتمر أوثق وأحفظ من عطاء ، فالوقوف هو المحفوظ ، ورواية عطاء شاذة منكرة .
ورواه عبد الرحيم بن زيد ، عن أبيه ، عن أبي سهيل قال : سمعت أبا هريرة مرفوعاً . « أخبار
مكة للفاكهي »

عبد الرحيم بن زيد العمي الحواري : متروك .

وعليه فهي تقوية حديث مضطرب بمتابعات منكرة .

وحديث : علي بن الحسين عن النبي ﷺ : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » . أخرجه
مالك في « الموطأ » ، وهناد في « الزهد » وعلي بن الجعد والترمذي .

وله طريق آخر :

رواه الثوري عن جعفر عن علي مرسلاً . « حلية الأولياء » .

وفيه يوسف الزاهد ، وهو سيء الحفظ .

وله طريق آخر :

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث ؛ رواه عبد الرحمن بن عبد الله العمري ، عن سهيل
ابن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ

مَا لَا يَغْنِيهِ » .

قال أبي : هذا حديث منكر جداً بهذا الإسناد . «علل ابن أبي حاتم» (١٨٤ / ٤) .

قلت : وهذا على نكارتة فقد اعتبره البعض متابعاً لمرسل علي بن الحسين ، بل اعتبره البعض صحيحاً من هذا الطريق . وله طرق أخرى أعرضت عنها .

مثال آخر : رواية عمر الموقوفة :

ما رواه أبو قرّة الأسدي ، عن سعيد بن المسيّب ، عن عمر بن الخطاب ، قال : «إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ ، حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ ﷺ» . أخرجه الترمذي . وهذا حديث ضعيف .

أبو قرّة الأسدي الصيداوي ، من أهل البادية . مجهول .

وروي من طريق الحارث عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به . رواه الخلال في «تذكرة شيوخه» كما في " المنتخب منه " . انظر «إرواء الغليل» للألباني (١٧٨ / ٢) .

وهذا سند باطل .

الحارث بن عبد الله الأعور : متهم بالكذب .

وروي من طريق عمرو بن مسافر حدثني شيخ من أهلي قال : سمعت سعيد بن المسيّب يقول : ما من دعوة لا يصلّي على النبي ﷺ قبلها إلا كانت معلقة بين السماء والأرض . أخرجه إسماعيل القاضي في « فضل الصلاة على النبي ﷺ » .

وهذا سند باطل ، ومقطوع .

عمرو بن مسافر ، ويقال بن مساور : منكر الحديث .

قال البخاري : " منكر الحديث " ، وقال أبو حاتم : ضعيف .

والشيخ : مجهول .

ثم هو من كلام ابن المسيّب .

وروي من طريق : سلام بن سليمان حدثنا قيس عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي

مرفوعاً . رواه ابن مغلد في « المنتقى من أحاديثه » ، والأصبهاني في « الترغيب » .
وهذا إسناد ضعيف جداً .

الحارث ، هو ابن عبد الله الأعور . متهم بالكذب .

وأبو إسحاق السَّيِّعِيّ ، لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث والباقي كتاب .
وقيس ، وهو ابن الربيع : ضعيف .

و سلام بن سليمان ، هو المدائني الضرير : ضعيف .

وروي من وجه آخر موقوفاً من طريق أبي إسحاق الهَمْدَانِي عن الحارث وعاصم بن صَمْرَةَ :
« كل دعاء محبوب حتى يصل على محمد وآل محمد ﷺ » . رواه الطبراني في « الأوسط » ، والبيهقي في « شعب الإيمان » .
و الموقوف أشبهه .

وروي من طريق : إبراهيم بن إسحاق الواسطي عن ثور بن يزيد عن خالد بن مَعْدَانَ عن
معاذ بن جبل - مرفوعاً - : « الدعاء محبوب حتى يصل على النبي ﷺ » . أخرجه ابن حبان في
« الضعفاء » ترجمة إبراهيم بن إسحاق الواسطي .
وهذا إسناد باطل .

إبراهيم بن إسحاق الواسطي منكر الحديث .

قال ابن حبان : " يروي عن ثور ما لا يتابع عليه و عن غيره من الثقات المقلوبات ، على قلة
روايته لا يجوز الاحتجاج به " .

و أورده ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . « الجرح والتعديل » (١ / ٨٧) .

وروي من طريق : محمد بن حفص حدثنا الجراح بن مليح : حدثني عمر بن عمرو قال :
سمعت عبد الله بن بسر يقول : قال رسول الله ﷺ : « الدعاء كله محبوب حتى يكون أوله ثناء على
الله عز وجل ، و صلاة على النبي ﷺ ، ثم يدعو فيستجاب لدعائه » . أخرجه النسائي .

محمد بن حفص الظاهر أنه الوصابي الحمصي أبو علي .

ليس بصدوق ، متروك . « الجرح والتعديل » (٢ / ٢٣٧) .

وروي من طريق : محمد بن عبد العزيز الدينوري . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من

حديث أنس . انظر «القول البديع» (ص ٢٢٢) .

محمد بن عبد العزيز الدينوري : قال الذهبي في «الضعفاء» : منكر الحديث .

وقال ابن حجر : وورد له شاهد مرفوع في جزء الحسن بن عرفة . «فتح الباري» لابن حجر

(١٦٩/١١) .

وبالجملة : فالحديث ضعيف ، ويغني عنه حديث فضالة بن عبيد .

رواه حيوة بن شريح عن أبي هانئ عن أبي علي الجني عن فضالة بن عبيد ، قال : سَمِعَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو لَمْ يُمَجِّدِ اللَّهَ ^(١) ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «عَجَلْ

هَذَا» ، ثُمَّ دَعَاهُ ، فَقَالَ لَهُ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ، فَلْيَبْدَأْ بِتَمْجِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ

ﷺ ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَهُ بِمَا شَاءَ » . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والنسائي ، والبخاري ،

والطبراني ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقي .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وَقَوْلُهُ : فَلْيَبْدَأْ بِتَمْجِيدِ اللَّهِ .

سأقه القاضي عياض في «الشفأ» من طريق الترمذي ، وَقَالَ فِيهِ : بِتَحْمِيدِ اللَّهِ . قَالَ : وَرَوَى

مَنْ غَيْرِ هَذَا السَّنَدِ : بِتَمْجِيدِ اللَّهِ ، وَهُوَ أَصَحُّ . انظر «نصب الراية» (٢/ ٣٢١) .

٦ - عَدَمُ مُرَاعَاةِ التَّوَثُّقِ وَالتَّضْعِيفِ النَّسْبِيِّ :

قال ابن القيم : النوع الثاني من الغلط : أن يرى الرجل قد تَكَلَّمَ في بعض حديثه ، وَضَعَّفَ

في شيخ أو في حديث ، فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد ، كما يفعله بعض

المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم . اهـ . «الفروسية» (ص ٦٢) .

فقد يكون الراوي عند المتقدمين ثقة نسبياً ، فيوثقونه في جانب ويضعفونه في آخر . كأن يوثقوه في

بعض شيوخه دون بعض ، أو إذا حَدَّثَ من كتابه دون حفظه ، أو في روايته عن أهل بلد دون غيرهم .

(١) تنبيه : نُسخ السنن مختلفة في هذا اللفظ : لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ ، وَلَمْ يُمَجِّدِ اللَّهَ .

فشعيب بن أبي حمزة ثقة في الزهري ضعيف في ابن المنكر . ومعمربن راشد يضعف في ثابت البناي ، وعبد العزيز بن محمد الداروردي يضعف في عبيد الله بن عمر ، وأبو معاوية الضرير يضطرب في غير الأعمش .

ورواية معاوية بن صالح بن حدير عن أهل الشام ضعيفة ، ورواية أهل العراق عن هشام بن عروة فيها ضعف .

ورواية عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد (التفسير) خاصة مقبولة .

ومندل بن علي العنزي ، ضعيف لكنه في الأعمش ثقة .

وعبد بن العوام : مضطرب الحديث ، عن سعيد بن أبي عروبة .

أما المتأخرون فلا يلتفتون في كثير من الأحيان إلى هذا .

خصوصاً المعاصرون ؛ لأن معتمدتهم «تقريب التهذيب».

وكثيراً ما يكون ذكر الحكم النهائي على الراوي في «تقريب التهذيب» من غير مراعاة لما يتعلق

به نسبياً من جهة التوثيق والضعف .

٧- الإخلال بضبط أصول الاتصال والانقطاع :

فالأصل في ثبوت الرواية أن الراوي لم يسمع ممن روى عنه ، حتى يثبت ذلك .

قال ابن رجب في مسألة اشتراط اللقاء لثبوت الاتصال : وأما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله

علي بن المديني والبخاري، وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله ... اهـ . «شرح العلل» (٢/ ٣٣) .

كرواية عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر .

قال يحيى القطان وابن المديني وأحمد : لم يسمع منه ، وإنما رآه في الطواف .

وخالفهم المتأخرون فصححوا إسنادها .

ورواية أبي إدريس الخولاني عن عمر ، أعلمها البخاري كما في «سنن الترمذي».

ورواية أبي الجوزاء أوس بن عبد الله الربيعي عن عائشة ، قد أعلمها أبو داود في «السنن».

وصحح ابن حبان رواية سعيد بن الصلت عن سهيل بن بيضاء قال : (بينما نحن في سفر مع

الرسول ﷺ (...).

وسهيل مات في عهد الرسول ﷺ كما جاء هذا في «صحيح مسلم»، وسعيد بن الصلت تابعي .
وعند المتأخرين عدم إدراك الراوي لمن روى عنه انقطاعاً مطلقاً .

وخالفهم المتقدمون ، فاستثنوا كثيراً من هذه القاعدة بناءً على قرائن احتفت بالرواية:
قال يعقوب بن شبة : «إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة^(١) عن أبيه في
المسند^(٢) ، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها ، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر» ، «شرح علل
الترمذي» لابن رجب (١/ ٥٤٤) .

قلت : وإنما قال الحفاظ هذا لأنهم تتبعوا رواية أبي عبيدة عن أبيه فوجدوها خالية من
المنكير ، وانضم إلى ذلك أن أبا عبيدة ابن لعبد الله بن مسعود ، والأصل أن الابن أعرف بمرويات
أبيه من غيره .

لذا قال ابن رجب : «وأبو عبيدة وإن لم يسمع من أبيه إلا أن أحاديثه عنه صحيحة ، تلقاها
عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه ، قاله ابن المديني وغيره» .

قلت : وكقول أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين في مراسلات سعيد بن المسيب إنها صحاح .
قال الحاكم : «تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله - يعني : مراسيل سعيد بن المسيب - ،
فوجدوها بأسانيد صحيحة» ، «معرفة علوم الحديث» (ص ١٧٠) .

وقبل الشافعي حديثاً لطاووس عن معاذ ، وطاووس لم يلقه . «فتح المغيث» (١/ ١٤١) .
وكلام المتأخرين في مراسيل الحسن البصري معروف ، وهو رده مطلقاً ، ولكم اغتررنا بهم ،
ثم تبين أن الأئمة لهم في هذا موقف مغاير ، فلا تقبل مطلقاً ، ولا ترد مطلقاً .

(١) يعني : ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) يعني : في الحديث المتصل .

قَالَ الهيثمُ بْنُ عبيدٍ : حدثني أَبِي قَالَ : قَالَ رجلٌ للحسن : إِنَّكَ لتحدثنا قَالَ النبي ﷺ ، فلو كُنْتَ تَسْنُدُ لَنَا ، قَالَ : والله ما كَذَبْنَاكَ وَلَا كَذَبْنَا ، لَقَدْ غَزَوْتُ إِلَى خِرَاسَانَ غَزْوَةً مَعَنَا فِيهَا ثَلَاثُمِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ . «التاريخ الكبير» (٤٥٢ / ٥) ، و«شرح علل الترمذي» (٥٣٨ / ١) .

قلت : ولكن في نفسي شيء من صحة هذا عن الحسن .

وقال ابن المديني : مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها .

فكم من حديث في إسناده الحسن البصري رده المتأخرون بدعواهم المعروفة في الحسن .

٨- إِهْمَالُ اسْتِقَامَةِ الْمَتْنِ :

المتقدمون لا يقبلون حديثاً مخالفاً للأصول غير مستقيم المتن ، والمتأخرون لا يعتبرون

استقامة المتن بل نظرهم مجرد إلى السند فحسب .

واستقامة المتن : أن يكون المتن غير مخالف لما في القرآن والثابت من الصحيح المشهور .

كحديث: القنوت في الفجر إلى أن فارق الدنيا .

وفي «الصحيحين» عن أنس رضي الله عنه قال : " قنت رسول الله ﷺ شهراً بعد الركوع ،

يدعو على أحياء من العرب ، ثم تركه " .

وحديث : نحر النبي ﷺ هديه عند البيت .

وفي «الصحيحين» ، عن المسور ومروان بن الحكم ، أنه نحره في الحديبية .

وحديث : لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل .

وفي «الصحيحين» ، أنه كان ينوي النفل من النهار .

٩- اعْتِجَادُ مَفْهُومٍ غَيْرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَتَجَاوُزُ عِلْمِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَمَنْزِلَتِهِمْ .

وهذه كتب المتأخرين في المصطلح ، تعج بتقاريرات غير أهل الحديث ، في مصطلح الحديث ،

من أمثال الجويني ، والاسفراييني ، والباقلاني ، والآمدي ، والغزالي ، وابن الحاجب ، وابن حجر

الهيتمي ، وأشباههم .

وليس أدل على هذا من تصريح غالب المتأخرين ، بقوله : ذهب المحدثون إلى كذا ،

والصواب خلافه .

ثم أين يقع علم المتأخرين الذين علم أكثرهم في الكتب ، مع علم الأئمة المتقدمين الذين أكثر علمهم محفوظ في صدورهم ، يأتون به متى شاءوا ، والمتقدمون لهم في معرفة الحديث وعلله سعة حفظ ومعرفة بأحوال الرواة والمرويات .

فأين علم النووي والذهبي والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي ومن جاء بعدهم إلى يومنا ، من علم شعبة بن الحجاج ، ويحيى القطان ، وابن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن المديني ، والبخاري ، وأبي زُرْعَة ، وأبي حاتم ، ومسلم ، وأبي داود ، والترمذي ، وابن أبي حاتم ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والعقيلي ، وابن عدي ، وابن حبان ، والدارقطني وأمثالهم ؟ ! فهل ثمة ريب في أنهم أعلم من المتأخرين .

وقال الحافظ الذهبي : ليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة . «تذكرة الحفاظ» (ص ٧٢٦) .

وسئل الوادعي : إن كان الأئمة قد ضعفوا حديثاً بعينه ، ثم جاء المتأخرون فصححوه ، وقد ذكر الأئمة في السابق أن له طرقات بعضها ضعيفة ، وبعضها كذا ، إلا أن الرجل المتأخر رد هذه العلة ، مرةً يرد هذه العلة ، ومرةً يقول : أنا بحثت عن الحديث فوجدت له سنداً لم يطلع عليه الحفاظ الأولون ، فماذا تقول ؟

فأجاب : العلماء المتقدمون مقدّمون في هذا ؛ لأنهم كما قلنا قد عرفوا هذه الطرق ، ومن الأمثلة على هذا : ما جاء أن الحافظ رحمه الله يقول في حديث المسح على الوجه بعد الدعاء : أنه بمجموع طرقه حسن ، والإمام أحمد يقول : إنه حديث لا يثبت ، وهكذا إذا حصل من الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى هذا ؛ نحن نأخذ بقول المتقدمين ونتوقف في كلام الشيخ ناصر الدين الألباني ، فهناك كتبٌ ما وضعت للتصحيح والتضعيف ، وضعت لبيان أحوال الرجال مثل : «الكامل» لابن عدي و«الضعفاء» للعقيلي ، وهم وإن تعرضوا للتضعيف ، فهي موضوعة لبيان أحوال الرجال ، وليست بكتب علل ، فنحن الذي تطمئن إليه نفوسنا أننا نأخذ بكلام المتقدمين ؛

لأن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى ما بلغ في الحديث مبلغ الإمام أحمد بن حنبل ، ولا مبلغ البخاري ، ومن جرى مجراهما .

ونحن ما نظن أن المتأخرين يعثرون على ما لم يعثر عليه المتقدمون اللهم إلا في النادر ، فالقصد أن هذا الحديث إذا ضعفه العلماء المتقدمون الذين هم حفاظ ، ويعرفون كم لكل حديث من طريق . باختصار من «المقترح» ص ٢٠ .

قلت : صدق فقد قال الذهبي : وَيَنْدُرُ تَفَرُّدُهُمْ ، فتجدُ الإمامَ منهم عندَه مِثْثَا أَلْفِ حَدِيثٍ ، لا يكادُ ينفردُ بحديثينِ أو ثلاثة .

ومن كان بعدهم فأين ما ينفردُ به ، ما علمته ، وقد يُوجَدُ . «المَوْظَعَةُ في علم مصطلح الحديث» (ص ٧٧) .

قلت : وأين هذا النادر ، بل لا أَبْعُدُ النُّجْعَةَ - إن شاء الله - إذا ما قلت : إن كل طريق وقف عليها المتأخرون ولم يُعرف أن المتقدمين وقفوا عليها ؛ فهي إما طريق معلولة ، أو غريبة ، وإما وَهْمٌ من المتأخرين بدعوى أن المتقدمين لم يقفوا عليها ، وذلك لقلّة اطلاعهم على أقوال المتقدمين ، وعدم تتبعهم لها .

كحديث: عيسى بن يونس ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً : «من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ، ومن استقاء فليقض» . أخرجه أحمد ، والدارمي ، وأبو داود ، والترمذي .

روي من طرق عن عيسى بن يونس به . وقد توبع عيسى بن يونس .

تابعه عليه : حفص بن غياث . عند ابن ماجه ، وأبي يعلى ، وابن خزيمة ، والحاكم ، والبيهقي .

وهذا الحديث صححه المتأخرون منهم :

ابن حبان ، والحاكم ، والبغوي ، والألباني ، وشعيب الأرنؤوط ، وبشار عواد .

وأعلّه المتقدمون بالوقف .

وقد وهم فيه هشام بن حسان فرفعه .

وقال الدارمي : زعم أهل البصرة أن هشاماً أُوهم فيه .

قال البخاري : ولم يَصِحَّ ، وإنما يروى هذا عن عبد الله بن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رفعه .

وخالفه يحيى بن صالح ، قال : حدثنا يحيى ، عن عمر بن حكيم بن ثوبان سمع أبا هريرة ،

قال : إذا جاء أحدكم فلا يفطر فإنما يخرج ولا يولج . «التاريخ الكبير» (١/ ٢٥١) .

وسبب الوهم الذي دخل على هشام إنما كان بسبب رواية عبد الله بن سعيد المتروك ، وقد

وافق البخاري على هذا الإعلال الإمام النسائي .

فقال : وقفه عطاء ، ثم ذكر الرواية الموقوفة . انظر «السنن الكبرى» (٣١٣٠) .

وقال الترمذي : وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يَصِحُّ

إسناده . «سنن الترمذي» (٧٢٠) .

قلت : وهذا منهج ماضٍ للمتقدمين في إعلال الرواية المرفوعة بالرواية الموقوفة .

والتأخرون لا يعلنون المرفوع بالموقوف ؛ بل كثيراً ما يعضدون المرفوع بالموقوف .

وقد خالف الألباني في إعلال الحديث .

فقال : وإنما قال البخاري وغيره : بأنه غير محفوظ لظنهم أنه تفرد به عيسى بن يونس ، عن

هشام . «إرواء الغليل» (٤/ ٥٣) .

قلت : وهذا غلط ، فليست العلة أنهم لم يطلعوا على هذه المتابعة ، بل العلة وهم هشام ، لا

تفرد عيسى بن يونس كما صرح به البخاري في «تاريخه» ؛ والمتابعة التي ذكرها الشيخ الألباني

معروفة عندهم ، وقد أشار أحمد إلى متابعة حفص لعيسى ، فقال : ورواه أيضاً حفص بن غياث ،

عن هشام مثله ، فكيف يقال : غير محفوظة ؟ ! . انظر «سنن أبي داود» (٢٣٨٠) .

ثم إنهم لا يقولون غير محفوظ لمجرد التفرد ، بل يقولونها إذا لم تثبت الرواية من وجه ولو

تعددت طرقها ، بل هذا هو الغالب عندهم ، وإنما ظن الألباني وغيره أن مراد البخاري من قوله غير

محفوظ هو التفرد ؛ لأنه حمله على معنى الشاذ عنده .

ولهذا ترى الترمذي والبخاري والطبراني وأبا نُعَيْم الأصبهاني ، كثيراً ما يقولون : (لم يروه عن فلان إلا فلان ، تفرد به فلان) .

يريدون نكارة السند أصلاً .

قال ابن حجر : فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله ، فالأولى اتباعه في ذلك ، كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه . انظر «النكت» (٢/ ٧١١) .

هذا وثمة أمر في غاية الأهمية ، فلا يفوتك أن المتقدمين أصح اعتقاداً ، وألزم للسنّة ، وأسلم من تلوثات علوم المتكلمة ، وقد يستهين البعض بهذا ، ولا ريب أن من سلم اعتقاده ، ولزم السنّة ، وطهر الله قلبه من البدعة ، وأعرض عن جهالات المتكلمة ، كان أقرب إلى الله ، وهو أولى أن يكون موفقاً مهدياً .

ولا يعني هذا أنه ليس ثمة اختلاف بين المتقدمين ، فهم مع اتحاد الأصول العامة عندهم بالجملة ، قد يقع الاختلاف بينهم في بعض التطبيقات الجزئية ، بل إن بعض المتأخرين تبعوا بعض المتقدمين في بعض المسائل ، كالإكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء في العننة ، والمعضل ، وغيرها . فأما إذا اختلف المتقدمون ، فإن كان المرء مؤهلاً لأن يقارن ويرجح ، فالواجب أن يأخذ بما ترجح عنده من أقوالهم ، ولا أرى له الخروج عن أقوالهم ؛ لأن الأمر قد اجتمع عندهم ، وإن كان غير مؤهل فيقلد من يرى أنه أعلم بهذا الشأن .

ولعلّ السبب المانع منكري هذا التفريق - بين المتقدمين والمتأخرين - من قبوله ، هو أن في هذا التفريق ، تعب جديد بإعادة النظر في كتب المتقدمين ، وهدم لكثير مما قرروه من تصحيح وتضعيف ، وصرف عن تقليد من اعتمدوا تصحيحه أو تضعيفه ممن هو عند متعصبهم لا يخطيء .

فكانت النتائج ، توثيق ضعيف وتضعيف ثقة ، وقبول مردود ورد مقبول .

فكم من حديث حكم عليه الأولون بالنكارة ، أو البطلان ، وقد تجدهم يقولون : هذا الباب لا يثبت فيه شيء ، أو لا يصح فيه حديث ، فيأتي المتأخر فيقول : بل صح فيه حديث كذا

وكذا .

كقول أحمد : لا يثبت في التسمية على الوضوء حديث .

وقول البخاري ، والبزار ، والنسائي ، وأبي علي النيسابوري : لا يَصِحُّ عن النبي ﷺ في إباحة إتيان النساء في الدبر ولا تحريمه شيء .

وقول أبي حاتم وغيره : لا يَصِحُّ في فضل ليلة النصف من شعبان حديث .

وقول العقيلي : لا يَصِحُّ في التسليمة الواحدة في الصلاة شيء .

وقول الترمذي : لا يَصِحُّ في زكاة الخضروات كبير شيء .

وصحح المتأخرون أحاديث قد حكم المتقدمون عليها بالرد وعدم القبول :

كحديث: «لا ضرر ولا ضرار».

وهو مروي من طرق :

عن ابن عباس : أخرجه أحمد ، وابن ماجه ، والطبراني . وعن عبادة بن الصامت : أخرجه ابن ماجه ، والبيهقي . وعن ثعلبة بن أبي مالك : أخرجه الطبراني . وعن أبي سعيد : أخرجه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي . وعن عمر بن يحيى المازني عن أبيه رسلاً : أخرجه مالك .

وحديث : «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

روي من طرق :

عن أنس : أخرجه : أبو يعلى ، والبزار ، وابن عدي ، والطبراني في «الأوسط» ، وأبو نعيم في «الحلية» ، والإسماعيلي في «معجم الشيوخ» ، والقضاعي . وعن ابن عباس : أخرجه : الطبراني في «الأوسط» .

وحديث : «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتٌ يَوْمَهُ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ

الدُّنْيَا بِحَدَافِيرِهَا». أخرجه : البخاري في «الأدب المفرد» ، و«التاريخ الكبير» ، وابن ماجه ، والترمذي .

وهو يكاد يكون موضوعاً .

بل منهم من صحح أحاديث كانت تعد عند المتقدمين في غاية النكارة والبطلان .

كأحاديث فضل الوجه الحسن .

أخرجها : الخرائطي في «اعتلال القلوب» عن أبي سعيد . والحاكم في «تاريخه» عن علي وعن ابن عمرو .
وأبو نعيم في «الطب» عن عائشة . وعبد بن حميد ، وابن عدي ، والقضاعي عن ابن عمر . والبخاري في «التاريخ
الكبير» ، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» ، وأبو يعلى ، والبيهقي في «شعب الإيمان» عن عائشة . وابن أبي الدنيا في
«قضاء الحوائج» ، والدارقطني في «الأفراد» ، وتمام ، والديلمي ، وابن الجوزي في «الموضوعات» عن أبي هريرة .
والبزار ، والطبراني في «الأوسط» ، وأبو نعيم عن جابر . والطبراني عن أبي خصفة ، والبيهقي في «شعب الإيمان» ،
والخطيب ، وابن عساكر عن ابن عباس . وابن عساكر عن أنس . وتمام عن أبي بكرة ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن
عطاء مرسلاً .

وحديث : ابن عمر : «من دخل السوق فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله
الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، كتب الله له بها ألف ألف
حسنة ، ومحا عنه ألف ألف سيئة ، ورفع له ألف ألف درجة ، وبني له بيتاً في الجنة» . أخرجه الطيالسي ،
وأحمد ، وعبد بن حميد ، والدارمي ، وابن ماجه ، والبزار ، والترمذي ، والطبراني ، والحاكم ، وأبو نعيم في «الحلية» .
وحديث : معاذ : « واستعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان » . أخرجه العقيلي ، والطبراني ، وفي
«الأوسط» ، وفي «الصغير» ، وأبو نعيم في «الحلية» ، والبيهقي في «شعب الإيمان» ، وابن الجوزي في
«الموضوعات» .

وحديث : « لا تصوموا يوم السبت إلا في فريضة » وفي لفظ «إلا فيما افترض عليكم وإن لم يجد
أحدكم إلا عود كرم أو لحاء شجرة فليفطر عليه» .

وهو حديث موضوع باطل ، مروي من طرق :

عن عبد الله بن بسر : أخرجه أحمد ، وعبد بن حميد ، وابن ماجه ، والنسائي ، وابن حبان ، وأبو نعيم في
«الحلية» . وعن عبد الله بن بسر عن أبيه : أخرجه الطبراني . وعن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء :
أخرجه أحمد ، وابن ماجه ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والطبراني ، والحاكم ، والبيهقي .
وعن أبي أمامة : أخرجه الروياني .

هذا ولم تقتصر المخالفة على التصحيح بل ضعفوا أحاديث كان المتقدمون يصححونها .

كحديث : (تحريم المعازف) فقد جزم أبو بكر بن العربي وابن حزم بأنه لا يصح في تحريمها شيء .

وحديث : (المهدي) فمنهم من قال لا يَصِحُّ فيه شيء .

وحديث : (فضل الشام) قال الغماري : لا يَصِحُّ فيه شيء .

وحديث : (أطيح العرش) ، فقد أعله البيهقي والمنذري وأبو القاسم الدمشقي ، وقال

الألباني : لا يَصِحُّ في أطيح العرش حديث .

وحديث : أبي الزبير عن جابر - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ قال : «إذا دخل الرجل

بَيْتَهُ ، أو أوى إلى فراشه ، ابتدرهُ مَلَكٌ وشيطان ، يقول المَلَكُ : افتح بخير ، ويقول الشيطان : أفتح بِشَرٍّ ، فإن ذكر الله طَرَدَ المَلَكُ الشيطانَ ، وظلَّ يَكَلِّمُهُ ، وإذا انتبه من منامه قال ذلك ، فإن هو قال : الحمد لله الذي رَدَّ نفسي إِلَيَّ بعد موتها ، ولم يُمِتِّها في منامها ، الحمد لله الذي يُمِسِّكُ السموات السبع أن تقع على الأرض إلا بإذنه ، فإن خَرَّ من فراشه فمات كان شهيداً ، وإن قام وصَلَّى صَلَّى في فضائل».

أخرجه : أبو يعلى ، والنسائي ، والطبراني في «الدعاء» ، وابن حبان ، وأبو نعيم في «الحلية» .

وهو حديث صحيح .

وقال الألباني : ضعيف . انظر «ضعيف الترغيب والترهيب» (٣٤٦) .

بل بمنهج المتأخرين تجرأ علينا أهل البدع والأهواء والفساق ، حتى صاروا يحتجون علينا

بأحاديث أباطيل ومنكرة .

كحديث : أن النبي ﷺ كان يبعث إلى المطاهر يرجو بركة يد المسلمين .

وحديث : مسح الوجه باليدين بعد الدعاء .

وحديث : ذم الكسب وفتنة المال .

وحديث : فليخط خطأ بدل السترة للمصلي .

وحديث : جواز كشف الوجه والكفين للمرأة .

وحديث : ليس لفاسق غيبة . وحديث : تحليل النبيذ .

وحديث : الأعمى الذي فيه : إني أسألك وأتوجه إليك بنبيي محمد ﷺ نبي الرحمة ، يا محمد

إني أتوجه بك إلى الله أن يقضي حاجتي أو حاجتي إلى فلان أو حاجتي في كذا وكذا ، اللهم شفّع في

نبيي وشفّعني في نفسي .

وهذه من أنكر الأحاديث وأبطلها .

ولا يعني هذا انتقاص أقدار العلماء المتأخرين ، أو إهمال نتاجهم ، - عوداً بالله - بل فيه من الجمع الوافر ما لم يحصل إلا بجهدهم ، ككتب التخريج والمصنفات في الجرح والتعديل ، ولكن لا يجعل الباحثُ والطالبُ عمل المتأخرين مادته ، ويعرض عن تراث المتقدمين الثري المكنوز .
فالأصل لمن أراد مسألة في الحديث أن ينظر أول ما ينظر قول المتقدمين فيها ، فإن وُجدَ لهم فيها قول ، أجزأه ولا يحتاج بعد إلى قول المتأخرين ، خصوصاً إذا كان قول المتأخرين فيها يخالف قول المتقدمين .

هذا واختلف في تعيين حد فاصل بين المتقدمين والمتأخرين :

فجعلله الذهبي في « الميزان » ؛ ما بعد ثلاثمائة للهجرة ، وقال ابن حجر : بعد القرن الخامس الهجري .

وقال الشيخ عبد الله السعد : الغالب أنَّه من أتى بعد الدارقطني . « شرح الموقظة » .

فإذا عرفت هذا تبين لك أهمية هذا الأمر الذي يترتب عليه اختلاط في المصطلحات ، ومن

ثم يبنى عليه خلط في الأحكام ، فينقلب الصحيح ضعيفاً والضعيف صحيحاً ، فالواجب الفصل بين مراد المتقدمين وفهم المتأخرين ، الذي أورث كل هذا الخلط وهذه الإشكالات .

الْمَبْحَثُ السَّادِسُ

التَّائَصِيلُ لِتَرْتِيبِ الْأَخْذِ

مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْمُصْطَلَحِ وَالْعِلَلِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ

هَذِهِ جَمَلَةٌ مِنَ الْكُتُبِ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ الْحِرْصَ عَلَى اقْتِنَائِهَا ، وَمُطَالَعَتِهَا دَائِمًا ، وَالْبَحْثُ فِيهَا ^(١) .
وَهُنَا أَقُولُ : لَا بُدَّ لِطَالِبِ الْعِلْمِ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَأْخُذَ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ مُصَنَّفَاتٍ مَنْ حَرَّرَ عَلَى
طَرِيقَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، حَتَّى لَا يَقَعَ فِي الْإِشْكَالَاتِ الَّتِي تَعْتَرِضُ طَالِبَ الْحَدِيثِ الْمُعَاصِرَ ، فِي التَّغَايُرِ بَيْنَ
مَنْهَجِي الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ .

فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِكَ هَذَا هَجْرُ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ الْمَشْهُورَةِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ !
وَالْجَوَابُ : لَا ؛ لَا يَلْزَمُ ، وَإِنَّمَا أَرَى تَحْرِيمَ تَدْرِيسِهَا اسْتِقْلَالًا بِهَا دُونَ شَيْخٍ يُمَيِّزُ مَا فِيهَا بِمَا هُوَ
مُخَالَفٌ لِمَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ^(٢) ، وَذَلِكَ أَنَّهَا غَايَرَتِ الْمَنْهَجَ الْمُتَقَدِّمَ ، وَأَوْرَثَتْ مَفَاهِيمَ مَغْلُوطَةً ،
وَوَعَّرَتْ عَلَيْنَا سُبُلَ بُلُوغِ هَذَا الْعِلْمِ ، نَتَجَّ عَنْهَا قَلْبٌ لِلْأَحْكَامِ ، فَصَحَّحَ الضَّعِيفَ ، وَضَعَّفَ
الصَّحِيحَ ، وَوَثَّقَ الْمَجْرُوحَ ، وَجَرَحَ الثِّقَةَ ، وَقَيَّدَ الْعِلْمَ بِقَوَاعِدَ جَافَةٍ ، عَرِيَّةٍ عَنْ اعْتِبَارِ الْقَرَائِنِ فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ .

ثُمَّ بُنِيَتْ عَلَى هَذَا كُلُّهُ مَسَائِلُ عَقْدِيَّةٍ وَحُكْمِيَّةٍ ، لَمْ يَكُنِ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَقْرَؤُوهَا ، فَأُحْيِيَتْ
الْبِدْعَةُ ، وَأُمِيتَتِ السُّنَّةُ ، وَخَاصٌّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مَنْ لَمْ يُحْسِنِ ، وَلَمْ يَتَأَهَّلْ ، فَصَارَ الْعَبَثُ بِكُتُبِ
السُّنَّةِ هُوَ الظَّاهِرُ ^(٣) ، وَتَصَدَّرَ الْأَغْمَارُ لِتَحْقِيقِ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ ، وَتَجَرَّأَ الْمُبْطِلُونَ عَلَى السُّنَّةِ .

(١) وليس المقصد هنا استيعاب المصنفات في الحديث ، وإنما ذكر الأصول الجامعة في كل باب ، مع مراعاة ما

يبتدئ به وما ينتهي به .

(٢) ولينبه هنا إلى قولي (استقلالاً بها دون شيخ) فهو واضح ، فلا بد من شيخ يحسن التمييز بين المنهجين يكون
مشرفاً على تدريسيها ، أما استقلال الطالب المبتدئ بها بدون شيخ فهذا هو الذي أرى منعه وتحريمه ، وقد أوصيت أنا
في طَيِّبَاتِ هَذَا الْبَحْثِ بِجَمَلَةٍ مِنْ كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا سَيَأْتِي (فتدبر) .

(٣) وذكرت لشيخنا صبحي : أن الناظر في تحقیقات غالب المعاصرين يقطع بأنه عبث بكتب السنة ، فوافقني .

وَبِالْجُمْلَةِ : فَحَاجَتُنَا لِكُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَمَنْ صَنَّفَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ أَجَلٌ وَأَعْظَمُ .
وَلَا يَقُوتُ طَالِبُ الْعِلْمِ الْاِعْتِنَاءَ بِجُمْلَةِ كُتُبٍ لَا يَسَعُ الْمُحَدِّثُ جَهْلَهَا :

عُلُومُ الْحَدِيثِ

- ١- «تيسير علوم الحديث للمبتدئين» لعمر و عبد المنعم سليم .
- ٢- «الخبر الثابت» ليوסף بن هاشم اللّحّاني .
- ٣- «الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية» لأبي الحسن المأربي^(١) .
- ٤- «شرح الموقظة» لعبد الله السعد .
- ٥- «المنهج المقترح لفهم المصطلح» لحاتم العوني الشريف^(٢) .
- ٦- «تحرير علوم الحديث» لعبد الله بن يوسف الجديع .
- ٧- «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» لبكر بن عبد الله أبي زيد^(٣) .
- ٨- «شرح رسالة أبي داود» لسعد بن عبد الله الحمّيد^(٤) .
- ٩- «شرح علل الترمذي» لابن رجب^(٥) .
- ١٠- «منهج المتقدمين في التدليس» لناصر الفهد .
- ١١- «المنكر عند نقاد الحديث» لعبد الرحمن السلمي .

(١) وربما أصّل في بعض المواطن على طريقة المتأخرين ، فليتبّه له .

(٢) ويؤخذ عليه في كتابه ما ذكره من الكتب التي أوصى بها فإن كثيراً منها مصنف على منهج المتأخرين ، وليس من الصواب أن يربى الطالب على الخطأ ثم يؤمر أن يصوب الخطأ بعد أن يبلغ المبلغ في العلم .

(٣) والشيخ رحمه الله في الغالب على منهج المتأخرين ، لكن كتابه هذا لا يضر كونه على منهجهم لأنه في مادة يشترك فيها الفريقان ، أعني الجزء الأول منه الخاص بالتخريج ، أما الجزء الثاني الخاص بالجرح والتعديل ، فلم أقف عليه مطبوعاً .

(٤) وشرحها الشيخ عبد المحسن العباد ، والشيخ عبد الله السعد ، والشيخ عبد الكريم الخضير .

(٥) ولم يؤلف أحد من المتأخرين كتاباً في المصطلح مثله في موافقته لمنهج الأئمة المتقدمين ، وحرّى بمن أراد فهم المصطلح أن يعتني به أشد العناية ، وطبع عدة طبعات ، طبعة بتحقيق نور الدين عتر ، وأخرى بتحقيق صبحي السامرائي ، وثالثة بتحقيق همام عبد الرحيم ، وما كان من التعليقات في هذه الطبعات خلاف ما ذكر ابن رجب فلا يؤبه به ولا يلتفت إليه .

- ١٢- «الحديث الحسن» لخالد بن منصور الدريّس .
- ١٣- «الحديث المعلول - قواعد وضوابط - » لحمزة الملبّاري .
- ١٤- «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» لأبي الحسن المأربي .
- ١٥- «قرائن ترجيح التعديل والتجريح» لعبد العزيز بن صالح اللّحيدان .
- ١٦- «التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المَعْلَمِي^(١).

مَعْرِفَةُ الْأَسَانِيدِ

- ١٧- «معرفة الرواة المكثرين وأثبت أصحابهم»، لفهد بن عبد الله العمار .
- ١٨- «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» لأبي زُرْعَةَ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي .

الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ

- ١٩- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي .
- ٢٠- «الكامل في الضعفاء» لابن عدي .
- ٢١- «تهذيب الكمال» للزمي^(٢) .
- ٢٢- «ميزان الاعتدال» للذهبي .

جَوَامِعُ الْمُتُونِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَاتِ

- ٢٣- «التحديث بما لا يَصِحُّ فيه حديث» لبكر بن عبد الله أبي زيد^(٣) .
- ٢٤- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» لمحمد بن علي الشوكاني .

(١) ولعل رسالتي هذه من قبيل هذا النوع ، أسأل الله الإخلاص والسداد .

(٢) ولا يضر كون مصنفه من المتأخرين ، فهو ناقل لما في كتب المتقدمين ، وإنما يحذر من بعض النقول في كتابه التي أخرجها خرج الإختصار ، أو أتى بها بالمعنى ، أو ذكرها ، وهي في الأصول أسانيداً ضعيفة لا تثبت .

(٣) وزاد عليه عمرو عبد المنعم سليم زيادات في جزء ملحق بكتاب قواعد حديثية ، عنوان له «بتحصيل ما فات

التحديث» ، وقد زدت عليه بحمد الله زيادات مما فاتها ، كما تقدم في هذه الرسالة .

٢٥- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» لإسماعيل ابن محمد العجلوني .

الاطِّلاعُ عَلَى الصَّحِيحِ وَحِفْظُهُ

- ٢٦- «الجامع بين الصحيحين» لعبد الحق الأشبيلي^(١) .
٢٧- «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين»، لمقبل بن هادي الوادعي^{(٢)(٣)} .

الْجَوَامِعُ الْأُصُولُ

- ٢٨- «المسند الجامع المعلن» لأبي المعاطي النوري .
٢٩- «المطالب العالية» لابن حجر .
٣٠- «مصنف عبد الرزاق» .
٣١- «مصنف ابن أبي شيبة» .
٣٢- «مسند أحمد بن حنبل» .

الْعُلَلُ وَالسُّؤَالَاتُ

- ٣٣- «سؤالات عبد الله بن أحمد لأبيه» .
٣٤- «تاريخ يحيى بن معين» ، رواية عباس بن محمد الدوري .
٣٥- «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» لابن أبي شيبة .
٣٦- «العلل» ؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي^(٤) .

(١) ولا أعلم كتاباً جمع بين الصحيحين ضبط مصنفه الجمعَ بينهما على طريقة الشيخين، وإننا ذكرنا أحسنها للمبتدئين .

(٢) ووقع له فيه بعض الأحاديث وهم في تصحيحها، وهي - بحمد الله - قليلة لا تنزل من مرتبة الكتاب وفضله.

(٣) ويحسن بطالب الحديث الاعتناء بالصحيحين والجامع المسند ، وختمها بقراءة دَوْرِيَّة .

(٤) وأجل طبعاته ما قام به فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد .

٣٧ - «العلل» لأبي الحسن الدارقطني^(١) .

٣٨ - «الجامع في العلل والفوائد» لمهر بن ياسين الفحل .

التَّخْرِيجُ

٣٩ - «النهج السديد في تخريج تيسير العزيز الحميد» لجاسم الفهيد^(٢) .

٤٠ - «غوث المكذود تخريج منتقى ابن الجارود» لأبي إسحق الحويني^(٣) .

٤١ - «البدر المنير» لابن الملقن .

٤٢ - «السلسلتين الصحيحة والضعيفة» للألباني .

٤٣ - «تنقيح التحقيق» ، لابن عبد الهادي .

٤٤ - «هدي الساري في تخريج الأحاديث التي ذكرها ابن حجر في فتح الباري» لنبليل البصارة .

وهذه الكتب وإن كان مصنفوها من المتأخرين - سوى ابن عبد الهادي فعلى منهج المتقدمين

- ، لكن يؤخذ منها التخرج خاصة ، ويُقوِّمهم لأحكام المتقدمين على الأحاديث ، ولا يعتمد ما فيها من أحكامهم هم على الأحاديث ، إلا ما وافقوا فيه المتقدمين ، وليحذر كل الحذر من مخالفاتهم للمتقدمين ، في الأحكام على الرواة ، أو الأحاديث ، أو قواعد الحديث والمصطلح .

وإنما قلت باقتنائها إذ لا حيلة في تجنبها ، لانعدام غيرها في الباب على منهج المتقدمين ، فالله نسأل أن يهيئ لهذه الأمة من يصنف لها في التخرج من يبني على منهج الأئمة المتقدمين ، ويحرر أصولهم وضوابطهم .

(١) وأجل طبعاته ما قام بتحقيقه الشيخ محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، وأكملة محمد بن صالح الدباسي ،

فتم في ستة عشر مجلداً ، ولعل الله يمن على طلبة العلم بمن يرتبه على أبواب العلم ، ليعظم النفع به .

(٢) وقد تعقبه وغيره من كتب التخرج لأحاديث كتاب التوحيد ، الشيخ ناصر الفهد في رسالة وسمها بـ

«تنبيهات على كتب تخريج التوحيد» ، فأجاد وأحسن ، جزاه الله خيراً .

(٣) وقد تراجع الشيخ - حفظه الله - مؤخراً عن كثير مما قرره فيه ، فجزاه الله خيراً وزاده أتباعاً للحق .

الشُّرُوح

٤٥ - «الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار» لابن عبد البر .

٤٦ - «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر^(١) .

٤٧ - «الكوكب الوهاج» شرح صحيح مسلم بن الحجاج . لمحمد بن عبد الله الأرمي^(٢) .

٤٨ - «حاشية ابن القيم على سنن أبي داود» لابن قيم الجوزية .

٤٩ - «تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي» للمبار كفوري .

٥٠ - «سبل السلام شرح بلوغ المرام» لمحمد بن إسماعيل الصنعائي .

٥١ - «شرح رياض الصالحين» لابن عثيمين .

فهذه الكتب من يتمكن منها يوشك أن يتمكن من الحديث رواية ودراية .

وجماع التمكن من هذا العلم : الحفظ ، والفهم ، والمذاكرة ، وإدامة النظر في الأسانيد

والمتون ، وكتب ، العلل والجرح والتعديل .

هذا والحمد لله سلام على عباده الذين اصطفى .

تم الفراغ منه - بحمد الله تعالى - ظهيرة يوم عرفة الموافق للتاسع من شهر ذي الحجة سنة

(١٤٣٢) من هجرة النبي ﷺ .

وَكَتَبَ

أَبُو عَلِيٍّ

الْحَارِثُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَسَنِيِّ

(١) تقديم وتحقيق وتعليق عبد القادر شعبة الحمد . وليتبه طالب العلم لفتح الباري ، فإن لابن حجر فيه أشياء جرى

فيها على غير ما كان عليه أصحاب القرون المُفَضَّلَة ، لا يتبينها الطالب المبتدئ بل ولا المتوسط ، وليعتني الطالب بتعليقات العلامة البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري ، وأوصي كذلك بـ«منار القاري» شرح مختصر البخاري لحمزة قاسم .

(٢) ولكن يتنبه له فإن مذهبه في الإيمان والأسماء والصفات لا يجري فيه على مذهب أهل القرون المُفَضَّلَة ، وتكلم في أبي

سفيان رضي الله عنه بكلام مستشنع ، نسأل الله أن لا يجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا خصوصاً أصحاب النبي ﷺ .

المصادر والمراجع

- الاستذكار ، لابن عبد البر .
- أحاديث معلّة ظاهرها الصحة ، لمقبل بن هادي الوادعي .
- البدر المنير ، لابن الملقن .
- تيسير علوم الحديث للمبتدئين ، لعمر بن عبد المنعم بن سليم .
- التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المَعْلِي .
- تهذيب الكمال ، لجمال الدين المزي .
- التحديث بما لا يصحّ فيه حديث ، لبكر بن عبد الله أبي زيد .
- تاريخ يحيى بن معين ، رواية عباس بن محمد الدوري .
- تنقيح التحقيق ، لابن عبد الهادي .
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، لأبي زرعة العراقي .
- تحرير علوم الحديث ، لعبد الله بن يوسف الجديع .
- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل ، لبكر بن عبد الله أبي زيد .
- الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية ، لأبي الحسن المأربي .
- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي .
- الحديث الحسن ، لخالد بن منصور الدريّس .
- الحديث المعلول - قواعد وضوابط - ، لحمزة الملبّاري .
- الخبر الثابت ، ليوسف بن هاشم اللّحياني .
- رسالة أبي داود لأهل مكة ، تحقيق محمد بن لطفي الصبّاغ .
- سنن الدارمي .
- سنن أبي داود .

- سنن ابن ماجه .
- سنن الترمذي .
- سنن النسائي .
- شرح المنظومة البيقونية ، للمؤلف «الحارث بن علي» . (لم تطبع بعد).
- شرح علل الترمذي ، لابن رجب.
- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، لأبي الحسن المأري .
- صحيح البخاري .
- صحيح مسلم .
- العلل ، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي .
- العلل ، لأبي الحسن الدارقطني .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر .
- قرائن ترجيح التعديل والتجريح ، لعبد العزيز بن صالح اللّحيدان .
- الكامل في الضعفاء ، لابن عدي .
- مسند أحمد .
- موطأ مالك .
- منهج المتقدمين التدليس ، لناصر الفهد .
- المنهج المقترح لفهم المصطلح ، لحاتم العوني الشريف .
- المنكر عند نقاد الحديث ، لعبد الرحمن السلمي .
- معرفة الرواة المكثرين وأثبت أصحابهم ، لفهد بن عبد الله العمار .
- ميزان الاعتدال ، للذهبي .
- المطالب العالية ، لابن حجر.

المحتويات

٣	تقريظ
٥	مقدمة المؤلف
٧	مدخل
٧	أهم وأشهر المصنفات في المصطلح قديماً وحديثاً
١١	مختصر التعاريف والقواعد والضوابط
١٢	شيء من فضل أهل الحديث
١٣	تعاريف أولية
١٦	الصحيح
١٩	الحفاظ
٢١	الجهالة والمجهول
٢٢	التدليس
٢٥	استقامة المتن
٢٧	الحسن
٢٨	الاعتبار والمتابعات والشواهد
٢٩	الإسناد والاتصال والانقطاع
٣٠	المسند
٣١	المنقطع
٣٣	الضعيف
٤١	المتواتر والآحاد
٤١	المشهور والعزيز والغريب
٤٢	الحديث القدسي

٤٣	المرفوع والموقوف والمقطوع
٤٦	لطائف الإسناد
٤٨	الجرح والتعديل
٤٩	النسخ ، وغريب الحديث
٥٠	التخريج
57	مهمات القواعد التي عليها مدار علوم الحديث
٨٠	الرواة المكثرون ومعرفة ثقات أصحابهم
٨١	أصحاب أبي هريرة
٨٢	أصحاب عبد الله بن عمر
٨٣	أصحاب أنس بن مالك
٨٤	أصحاب عائشة
٨٥	أصحاب عبد الله بن مسعود
٨٦	أصحاب عبد الله بن عباس
٨٨	أصحاب جابر بن عبد الله
٨٩	أصحاب أبي سعيد الخدري
٨٩	أصحاب عبد الله بن عمرو
٩٠	أصحاب عمر بن الخطاب
٩١	أصحاب علي بن أبي طالب
٩٢	أصحاب أم المؤمنين أم سلمة
٩٣	أصحاب أبي موسى الأشعري
٩٤	أصحاب البراء بن عازب
١٠٢	فوائد حديثية متنوعة
١٠٢	ذكر جملة من الرواة الذين لا يروون إلا عن ثقة

١٠٣	ذكر من مراسلاته صحيحة
١٠٣	ذكر من مراسلاته ضعيفة
١٠٤	ذكر الرواة الذين لا يدلسون إلا عن ثقة
١٠٤	ذكر الرواة الذين يدلسون عن الضعفاء والمجاهيل
١٠٥	ذكر جملة من الرواة ممن كثر ورودهم في الأسانيد ، وفيهم أمور يجب معرفتها
١١٢	جوامع مهمة في أحوال الرواة
١١٦	ذكر أشهر الأسانيد الصحيحة
١١٩	ذكر أضعف الأسانيد
١٢٠	الجوامع المسندة الصحيحة
١٦١	تحاف أهل الحديث بما لا يصح فيه حديث
٢٠٩	المتقدمون والمتأخرون
٢١٣	الغلط بضبط المصطلحات
٢١٤	تقعيد قواعد جافة عريّة عن القرائن ، وعدم اعتبار العلل
٢١٩	إغفال اعتبار التفرد
٢٢٠	اعتماد زيادة الثقة مطلقاً
٢٢١	التوسع في قبول الأحاديث بالمتابعات والشواهد
٢٢٦	عدم مراعاة التوثيق والتضعيف النسيين
٢٢٧	الإخلال بضبط أصول الاتصال والانقطاع
٢٢٩	إهمال استقامة المتن
٢٢٩	اعتماد مفهوم غير أهل الحديث وتجاوز علم الأئمة المتقدمين ومنزلتهم
٢٣٨	التأصيل لترتيب الأخذ من كتب الحديث والمصطلح والعلل والجرح والتعديل
٣٣٨	كتب علوم الحديث
٢٤٠	كتب الأسانيد والعلل

٢٤٠	كتب الجرح والتعديل
٢٤١	كتب جوامع المتون الضعيفة والموضوعات
٢٤١	كتب الصحيح
٢٤١	كتب الجوامع الأصول
٢٤٢	كتب العلل
٢٤٢	كتب التخريج
٢٤١	كتب الشروح
٢٤٣	المصادر والمراجع
٢٤٥	المحتويات